



مجلة القلم العلمي



ISSN: 1858 - 9766

علمية دولية محكمة ربع سنوية

في هذا العدد :

□ تحديات صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية (2007 - 2021م)

د. مها صلاح بشرى محمد عثمان

□ التأمين ضد مخاطر النقل الجوي

د. شوقي عبد المجيد عبيدي

□ أثر اللغة والنحوي شروط ضوابط المجتهد.

د. بخيت عثمان جبارة ثقل

□ دور المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية في دعم

برامج التعليم عن بعد في ظل الإلزمات التحديات والحلول

(الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين دراسة تطبيقية)

د. فردوس عمر عثمان عبد الرحمن- د. سماح بابكر أبو زيد أحمد

□ Improving Student' Reading skills Through Context Clues Strategy

D R.Magdi Abdelmoati Kamil Mohmmed



فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

مجلة القلزم: Al Qulzum Scientific Journal

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

2021 تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق

العربي-الخرطوم-السودان

ردمك: 1858-9766

الخرطوم- السودان

هيئة التحرير

الهيئة العلمية والاستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي
(المملكة العربية السعودية)
أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
أ.د. محبوب محمد آدم (السودان)
أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (العراق)
أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
د. علي صالح كرار (السودان)
د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
د. محمد عبد الرحمن محمد عريف
(جمهورية مصر العربية)

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

نائب رئيس التحرير

د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرير

أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني

د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207 - +249910785855

بريد إلكتروني : rsbcrrsc@gmail.com

السودان- الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاون الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقَلَم) للدراسات العلمية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان . تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

القارئ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا في هيئة تحرير مجلة القلزم العلمية المحكمة أن نطل عليكم عبر العدد الرابع هذا العام ، والذي تأتي موضوعاته أكثر تنوعاً وتخصصاً ، مما يؤكد تعاون كبير من الباحثين من مختلف التخصصات مع المجلة ، ومن جانب آخر يشير إلى الانتشار الواسع للمجلة وسط قطاعات علمية متنوعة وتفاعل منقطع النظير مما جعل هيئة التحرير مع كثرة الأوراق المستلمة أن تصدر أعداد شهرية راتبية خلال هذا العام بإذن الله تعالى ...

وختاماً نكرر خالص شكرنا للجميع ...

هيئة التحرير

المحتويات

- 1- الحكومة العسكرية الأولى في السودان 1958 - 1964م
د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم.....(34-7)
- 2- تحديات صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية (2007 - 2021 م)
د. مها صلاح بشرى محمد عثمان.....(50-29)
- 3- الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري السوداني (لسنة 2005 م)
أ.د. خالد فايت حسب الله عبد الله.....(66-51)
- 4- التأمين ضد مخاطر النقل الجوي
د. شوقي عبد المجيد عبيدي.....(86-67)
- 5- أثر معالجة تنظيم القرى التاريخية على التنمية العمرانية (دراسة حالة
مجمعات قرى محلية أمبدة)
أ. عبد العزيز عبد الله محمد عبد الرزاق.....(104-87)
- 6- خطوات الكشف علي العملات المزيفة (دراسة عن حالة الكشف عن
تزييف الدولار)
د. عامرية فضل عثمان فضل.....(114-105)
- 7- أثر اللغة والنحوي شروط ضوابط المجتهد.
د. بخيت عثمان جبارة ثقل.....(132-115)
- 8- الدور الوسيط للبيئة الإدارية في العلاقة بين المناخ التنظيمي والولاء
التنظيمي. (دراسة حالة :الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء السودانية
بولاية القصارف)
د. مهند عبد الحفيظ حسين برير.....(152-133)
- 9- دور المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية في دعم برامج التعليم عن
بعد في ظل الإزمات التحديات والحلول (الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين
دراسة تطبيقية)
د. فردوس عمر عثمان عبد الرحمن- د. سماح بابكر أبو زيد أحمد.....(178-153)
- 10- استخدام تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة على التحصيل الأكاديمي
لطلاب قسم اللغة العربية بجامعة شندي
د. مجدي عبدالإله محمد عباس- د. إبراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد- د. رجاء مصطفى
صالح الأمين.....(190-179)
- 11- Improving Student' Reading skills Through Context Clues Strategy
DR.Magdi Abdelmoati Kamil Mohammed.....(191-210)

الحكومة العسكرية الأولى في السودان (1958 - 1964م)

باحثة وأكاديمية - أستاذ التاريخ الحديث
والمعاصر - جامعة القصيم - كلية التربية سابقاً

د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم

المستخلص:

واجه الحكم الوطني السوداني في بدايته الكثير من المشاكل التي أورثها لها الاستعمار كالخلافات والصراعات الحزبية التي أدت إلى إنهاء الحكم الديمقراطي وتسليم السلطة للجيش وجاءت هذه الدراسة التاريخية بعنوان الحكومة العسكرية الأولى في السودان 1958-1964م واستهدفت معرفة لماذا سُلِّمَت السلطة للجيش وأُسْقِطَت الديمقراطية وحُلِّلا لبرلمان وتأتي أهميتها في أنها قضية من أهم قضايا تاريخ السودان الحديث والمعاصر. افترضت الدراسة أن التحول إلى الحكم العسكري لم يكن انقلاباً ثورياً بل تسليماً وتسليماً وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: مصادرة الحريات الديمقراطية، وإدخال البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية نتيجة للصراع السياسي والتدهور الاقتصادي. وأوصت الدراسة بأن يتفرغ الجيش لمهامه الوطنية المتمثلة في حماية البلاد، وحراسة الحدود، وخلق مجتمع مدني يسوده القانون ويحكمه الدستور انتهجت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي واعتمدت على عدد مقدر من المراجع والمذكرات والصحف والمجلات .

Abstract:

THE Sudanese National Regime encountered a lot of problems in its early beginning as a result of malicious accumulation which inherited from the colonization as partial maneuvers and conspiracies which led to the collapse of the democratic rule and giving power to the military. This historical study comes under the title of the First Military Government in Sudan (1958-1964A.D). The study aimed to Know why the government handled to the military (declining) the democracy and cancelling the parliament. It is considered one of the most important issues in the modern and contemporary history of Sudan. The study assumed that the transformation to the military government is not a revolutionary coup but it is a handling and receiving process. The study reached result

as: Confiscating the democratic freedoms leading the country to the circle of military coups as a result of, the political conflict and economic drop. The study recommended that the military should be aware of their national work as protecting the country, guarding the boundaries and creating civil society by law and guarded by the constitution. The study followed the analytical descriptive historical method and it depends on many references, notes, newspapers and magazines.

المقدمة :

نال السودان استقلاله من الحكم الانجليزي المصري في أول يناير 1956م وتشكلت الحكومة القومية في 2 فبراير 1956م برئاسة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي بدأ الخلاف داخل الحكومة فانقسم الاتحاديون الى حزبين الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري والشعب الديمقراطي برئاسة علي عبدالرحمن فسقطت الحكومة في 4 يونيو 1956م بعد أن سحب البرلمان الثقة منها

تشكلت الحكومة الائتلافية الأولى من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة السيد عبدالله خليل حيث كانت البلاد تعاني ضعفاً اقتصادياً بسبب قلة انتاج القطن 1957-1958م وانخفاض عائدات الدولة وبالرغم من ذلك بقيت الحكومة حتى الانتخابات العامة في مارس 1958م وكونت الحكومة الائتلافية الثانية برئاسة عبد الله خليل من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بالإضافة لوزيرين من جنوب السودان. فشلت هذه الحكومة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وفي وضع دستور دائم للبلاد وفي إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان. مثل رفض نواب الوطني الاتحادي التعاون مع حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي في حكومة واحدة مهددا لاستمرار عبد الله خليل في منصبه كرئيس للحكومة الديمقراطية الأولى بالإضافة إلى التقارير التي وردت لعبد الله خليل ومفادها أن هناك تحركات مشبوهة للسفارة المصرية وملحقها العسكري مع بعض الضباط السودانيين للانقلاب على حكومته، لذلك اتفق عبدالله خليل مع الفريق عبود القائد العام للجيش لاستلام السلطة وردّها للمدنيين متى ما استقرت الأحوال متجاوزاً مؤسسات حزبه التي تسعى لتشكيل حكومة قومية لخروج البلاد من هذه الأزمة، ولم يف الجيش بوعده بعد استيلائه على السلطة في 17 نوفمبر 1958م مما أدخل البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية .

الحالة السياسية في السودان بين 1956-1958م:

نال السودان استقلاله في الأول من يناير 1956م حين أنزلت من على سارية القصر راية المستعمر ورفعت الراية السودانية ايداناً بميلاد دولة مستقلة لشعب باسل⁽¹⁾ جاء الاستقلال نظيفاً كما ينبغي بعد تضحيات وبذل ونضال وصمود لشعب أراد أن يزيح كل العقبات والقيود أمام نهضة⁽²⁾ بلاده وإدارة شؤونها وتحمل تبعاتها الداخلية ومسؤولياتها المالية وبهذه الذهنية الديمقراطية

انتقلت السلطة⁽³⁾ وتشكلت في 2 فبراير 1956م الحكومة القومية بزعامة اسماعيل الأزهرى و شملت طيفاً سياسياً متناقضاً اذ جمعت بين ميرغنى حمزة الذي فصله الأزهرى من الوطني الاتحادي في 1954م ومحمد نور الدين الذي اختلف مع أزهرى وعبد الله خليل منافس الأشقاء اللدود ورصيفه إبراهيم أحمد وفي ظل هذه الحكومة حدثت كارثة جوده في 18 فبراير 1956م وشكلت امتحاناً عسيراً للحكومة وازداد الوضع سوءاً وارتباكاً بخروج الختمية في يونيو 1956م على أزهرى بحزب الشعب الديمقراطي⁽⁴⁾ فكانت هذه بداية لتفكيك الحزب الاتحادي وانقسامه⁽⁵⁾ و تحول الأزهرى الى دعوة الاستقلال والتخلي عن دعوة الاتحاد مع مصر⁽⁶⁾

عصفت الخلافات الحزبية بحكومة الأزهرى في 4 يوليو 1956م و تم انتخاب حكومة جديدة برئاسة السيد عبدالله خليل⁽⁷⁾ تضم حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي لتواجه هذه الحكومة الأزمة الاقتصادية بسبب قلة انتاج القطن 1957-1958م وأزمة حلايب⁽⁸⁾ وتوقف دولا ب العمل وتقلص عائدات الدولة واختل مركزها فأخذت تسعى للمعونات الأمريكية المشروطة وغير المشروطة التي رفضتها كثير من الدول في أول 1958م⁽⁹⁾ وفي ظل هذه الظروف أجريت الانتخابات الثانية⁽¹⁰⁾ وكونت لجنتها من السيد محمد يوسف مضوي والسultan أندريا قور والسيد حسن علي عبد الله⁽¹¹⁾ وبعد انتهاء عملية الانتخابات وإعلان الفائزين من كل حزب انعقد البرلمان في 12 مارس 1958م نال عبدالله خليل مائة وثلاثة أصوات بينما نال اسماعيل الأزهرى أربعة وأربعين صوتاً⁽¹²⁾ واستا نسلوس عبدالله ياسا خمسة وعشرون صوتاً وبذلك فاز السيد عبد الله خليل بمنصب رئيس الوزراء وشكل وزارته الائتلافية الثانية من وزراء ينتمون الى حزب الأمة وحزب الشعب ووزيرين من أبناء جنوب السودان⁽¹³⁾ ولقد عجزت هذه الحكومة عن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد واتسم أداءها بالانقسام في قضايا السياسة الخارجية خاصة في مسألتى المعونة الأمريكية ومشكلة حلايب الأمر الذي عرقل استمرار الحكومة⁽¹⁴⁾ فبدأ التطلع لتشكيل حكومة قومية⁽¹⁵⁾ مع تصاعد المظاهرات والاضطرابات في الشارع السياسي كنوع من الاجماع لينتهي أمر الحكومة الائتلافية بتسليمها للجيش في 17 نوفمبر 1958م⁽¹⁶⁾ تلاحظ الدراسة أن الانقسامات الحزبية و المنافسة في الوصول لكراسي الحكم والمكاسب الشخصية والتأثير الطائفي على الجماعات السياسية و النفوذ الأجنبي وغياب الدستور جعلت رئيس الوزراء عبدالله خليل يفكر في التخلص من الحكم ولكن يبقى السؤال هل كان ذلك انقلاباً عسكرياً أم تسليم وتسلم تم بين عبدالله خليل بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والفريق إبراهيم عبود القائد الأعلى للجيش؟.

نوفمبر 1958 انقلاباً أم تسليماً وتسليماً:

أورد المؤرخون آراء متضاربة في كيفية أيلولة السلطة للجيش فأورد محي الدين أحمد عبدالله أن عبدالله خليل كان أكثر رجال حزبه معارضة للائتلاف مع الوطني الاتحادي لذلك لم يكن مقتنعاً بضرورة قيام حكومة قومية تمنح البلاد القيادة التي تتطلع لها البلاد وكان بعض نواب الوطني الاتحادي رافضون للتعاون مع حزبي الأمة والشعب في حكومة واحدة وبذل بعض

قادة هذا الحزب جهوداً كبيرة لإثنائهم عن رأيهم وفي مساء 17 نوفمبر اجتمع أعضاء الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي وأعضاء لجنته التنفيذية فقرروا المشاركة في الحكومة القومية ورد عليهم السيد عبدالله خليل بأن قرارهم جاء بعد فوات الأوان ولم يفتن كثير من الناس الى ما كان يشير اليه عبدالله خليل وفي الساعات الأولى من صباح السابع عشر من نوفمبر وقع الانقلاب وأصدر قائد الجيش بيانه الشهير⁽¹⁷⁾ ويذكر آدم محمد أحمد عبدالله إن تقارير سرية وصلت عبدالله خليل كرئيس للجيش ووزير للدفاع وكذلك وصلت لقيادة الجيش بأن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري المصري وبعض موظفي السفارة المصرية بالخرطوم وأن لقاءات سرية بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين تم في أماكن مختلفة مما أكد شكوكه بأن هناك انقلاباً تعد له مصر وفي الداخل كانت الصراعات الحزبية على أوجها فكانت الجهود جارية بين الأحزاب لتشكيل حكومة قومية مما يعني فقدان عبدالله خليل لمنصبه بتشكيل حكومة قومية أو بانقلاب عسكري مدعوم من مصر ومن ثم قرر تسليم السلطة للجيش⁽¹⁸⁾ وبأن ذلك سيكون يوم افتتاح البرلمان بعد عطلة الصيف يوم 17 نوفمبر 1958م وحينما اختمرت فكرة نقل السلطة للجيش كلف عبدالله خليل اللواء أحمد عبدالوهاب خيرالله القيام بذلك وكان محل ثقته لكن اللواء أحمد كان عسكرياً منضباً اعتذر ورفض أن يتخطى الفريق عبود⁽¹⁹⁾ بينما يورد محمد عمر بشير بأنه بات في حكم المؤكد انتهاء الائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي ليفتح الباب أمام الائتلاف الجديد لذلك أراد عبدالله خليل سد الطريق أمام ذلك التطور فقام بإجراء اتصالات مع الفريق عبود طالباً استيلاء الجيش على زمام الحكم ليحول ذلك دون تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقضي بعزل حزب الأمة وتؤدي الى تسلم أعدائه التقليديين زمام الحكم وفي اقرار أمام لجنة تقصي الحقائق التي كونت 1964م قال الفريق عبود قبل انعقاد البرلمان بحوالي عشرة أيام جاءني عبدالله خليل وقال لي أن الحالة السياسية سيئة جداً ومتدهورة ويمكن أن يترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولي الجيش على زمام الأمور فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين وجاءني مرة أخرى فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف فقال بضرورة انقاذ البلاد من هذا الوضع ثم أرسل زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام والضباط كانوا يدرسون الخطة⁽²⁰⁾ وقبل التنفيذ بثلاثة أيام جاء ليطمئن على الموقف فقلت له كل حاجة تقريباً انتهت وستتم قبل الانعقاد فقال ربنا يوفقكم وعلى هذا قبل الفريق عبود العرض وتولى الجيش زمام الأمر لذلك فان استيلاء الجيش على الحكم في نوفمبر قد تم تنفيذه بوافر علم عبدالله خليل⁽²¹⁾ ويذكر طاهر جاسم محمد أن الائتلاف القائم يؤول الى نهايته وأن ائتلافاً جديداً قيد الدراسة ويذكر طاهر جاسم أيضاً أن السيد محمد أحمد المحجوب وزير الخارجية في ذلك الوقت يروي أن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي قد تعهدا بمناقشة تشكيل الائتلاف وفعلاً تم التوصل الى اتفاق على القيام بذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 1958م ويؤكد محمد أحمد يس وهو رئيس سابق لمجلس الشيوخ رواية محجوب مضيفاً أن السيد عبد الرحمن نفسه وعد بإقرار الائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي عندما يعود البرلمان الى الانعقاد في اليوم

التالي ولكن فقد بوغت كل هذا بوحدات من الجيش يقودها الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش بتولي السلطة⁽²²⁾ ويذكر المعتصم أحمد الحاج أن الشيخ علي عبد الرحمن ذكر أنه زار عبد خليل مساء 17 نوفمبر فقال له لاتنزعجوا وسياستنا لم تتغير وسوف تسمعوا في الراديو تشكيل الحكومة الجديدة ومجلس السيادة وأن عبدالله خليل واسماعيل الأزهرى سيكونان أعضاء في ذلك المجلس أما الوزارة فسيكون لحزب الأمة ثماني وزارات وأربعة للوطني الاتحادي واثنين لحزب الشعب اضافة لبعض الضباط الكبار وأن سياسة حزب الأمة ستستمر وهنا يتضح أن عبدالله خليل أراد أن يقطع الطريق أمام الجمعية التأسيسية حتى لا تطرح الثقة في حكومته وسعى الى قيادة الجيش لتستلم السلطة وتعيد تشكيل مجلس السيادة وتختار حكومة قومية يشارك فيها الجيش ولكن قيادة الجيش قررت أن يكون الحكم بواسطة الجيش ويتحملوا المسؤولية كاملة وفي صباح 17 نوفمبر 1958م تسلم الجيش مقاليد الأمور⁽²³⁾ ويرى أحمد سليمان أن 17 نوفمبر 1958م لم يكن ثورة ولا انقلاباً عسكرياً وإنما كان مجرد عملية تسليم وتسلم من رئيس الوزراء الذي كان وزيراً للدفاع الى قائد الجيش ولم يكن نظام نوفمبر في حقيقته حكماً للقوات المسلحة بالرغم من المظاهر المضللة مثل تكوين المجلس الأعلى وتعيين حكام عسكريين على الأقاليم إذ أن القوة المفكرة التي كانت تسيّر الحكم وتقف وراء عبود وصحبه من كبار الضباط كانت حفنة من السياسيين والطائفين وكبار البيروقراطيين من رجال الخدمة المدنية الذين تربوا في حجر الادارة البريطانية ورضعوا ثديها ولم يكن لغالبية ضباط الجيش وجنوده رأي في تسيير دفة الحكم كما أن كبار الضباط اللذين تربعوا على دست الحكم كانوا أقرب من حيث تربيتهم وأمزجتهم وتكوينهم النفسي الى السياسيين التقليديين القدامى⁽²⁴⁾ ويورد خضر حمد أن عبدالله خليل كان يتوق الى حكم البلاد دكتاتورياً وحاول أن يقوم بالانقلاب لحسابه الخاص بصفته وزيراً للحربية ويذكر أنه أراد أن يسير على هدى شمعون وكذلك نوري السعيد حتى أن يونس بحري ظهر في السودان رسوياً الى عبدالله خليل ووسيطاً لجر السودان للأحلاف⁽²⁵⁾ ويذكر أمين التوم قائلاً: كانت الحكومة تعاني عوامل ضعف من داخلها تمثلت في مشكلة الانتخابات وموضوع المعونة الأمريكية ومسألة حلايب وتعطيل أعمال لجنة الدستور ثم المؤامرة المصرية التي كان يحيكها جمال عبدالناصر بواسطة سفارته في الخرطوم ضد النظام الديمقراطي في السودان والحكومة تواجه هذا الموقف الحرج واحتمال سقوطها وقف السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة موقف يطالب بحل الائتلاف وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطني الاتحادي وأحزاب الجنوب وتمت اتصالات في هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوطني الاتحادي⁽²⁶⁾ وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذي تقوم عليه الحكومة المقبلة ولكن عبدالله خليل أصر على رفضه التشكيل الجديد وعلى عدم التعاون مع الوطني الاتحادي وظل على اصراره برغم كل المحاولات التي بذلت من داخل حزبه لفترة من الوقت ثم عاد ووافق على التشكيل وعقدت اجتماعات في منزله لتحقيق هذا الهدف وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطني الاتحادي والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب وعلى

الأهداف العريضة التي ينبغي أن تعمل الحكومة على تحقيقها وحمدنا الله على تذليل العقبات والصعاب التي واجهتنا ولكن ونحن وزراء في الحكومة أوقفنا ليلاً بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات عفائنا من مناصبنا الوزارية مع الشكر موقعة بتوقيع الفريق ابراهيم عبود⁽²⁷⁾ ويرى غراهام ف. توماس أن عبدالله خليل ظل طوال سنة 1958م يواجه هجوماً مستمراً إذ ظل راديو القاهرة يتهم عبدالله خليل بأنه كان متعاطفاً مع البريطانيين بل مع الغرب عامة وازداده الى خلافات كبيرة بين وزراء حزب الأمة حول قضايا شديدة الأهمية خاصة مسألة جنوب السودان ومما زاد الأمر سوءاً أن أخفقت الحكومة السودانية في بيع القطن ونشطت حركة في صفوف حزب الأمة تدعو الى جعل عبد الرحمن علي طه رئيساً للوزراء بدلاً من عبدالله خليل وكان السيد الصديق مؤيد لهذه الحركة وفي اليوم الذي يستعد فيه البرلمان للاجتماع من جديد حدث في البلاد انقلاب نظمته الفريق ابراهيم عبود بالاتفاق مع رئيس الوزراء عبدالله خليل وهو رجل عسكري قديم⁽²⁸⁾ ويورد محمد أحمد كرار أن عبدالله خليل بحكم أنه رئيس الوزراء ووزير الدفاع ومن ضباط الجيش العريقين اتصل بكبار ضباط الجيش المواليين له وفاتهم بحجة تردي الأحوال السياسية في البلاد أن يقوموا باستلام السلطة قبل افتتاح البرلمان عن طريق انقلاب عسكري وداخل الجيش قام صغار الضباط بتشكيل تنظيم الضباط الأحرار وبدأوا يصدرن المنشورات المعادية للحكومة والداعية للتغيير التي لا يخفى دور مصر فيها وكان الضباط الأحرار منفعلين بالتجربة المصرية الداوية كما كانت لهم دوافعهم الوطنية حيث تفتحت عقولهم العسكرية داخل ساحة الاستقلال الوطني في ظل تفتح عقلية كبار الضباط في أيام النظام الاستعماري مما جعلهم يفكرون في الانقلاب العسكري للتخلص من بعضهم وبفعل ما يرونه من فشل الأحزاب السياسية في النهوض بالسودان واستغلت خطة التحرك ما راج من اشاعات بان افتتاح البرلمان سوف تصاحبه أحداث عنف من حزب الأمة لأن حكومته سوف يسقطها تحالف جديد بين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي برعاية عبدالناصر فقضت الخطة بالتحرك تحت ستار حفظ الأمن بمناسبة افتتاح البرلمان وفي اجتماع لكبار ضباط قيادات الوحدات والأسلحة للقوات المسلحة نوه الفريق عبود الى أنه ربما تكون هناك حركة تغيير في السلطة السياسية في البلاد قريباً وسيكون الجيش طرفاً فيها⁽²⁹⁾ ووضعت خطة التحرك بمنزل اللواء أحمد عبد الوهاب نائب القائد العام حيث حضر كبار الضباط وأمرهم الفريق عبود بالتجهيز للتحرك وحدد لهم ساعة الصفر ثم تجميع عدد كبير من مختلف الوحدات من أفراد الجيش مثلت كافة الوحدات في القوة وشاركت مجموعة من القيادات الغربية والشرقية والشمالية وجميع قوات العاصمة في تمام الساعة الثامنة صباحاً قام اللواء أحمد عبد الوهاب بعمل خطة تنويرية للقوات المشاركة في التحرك وشرح لهم أسبابها ودوافعها ووجد كلامه استجابة طيبة ولم تكن القيادة الغربية والجنوبية على علم بالانقلاب ومن خلال الإذاعة سمع الناس الموسيقى العسكرية فخرجوا للشوارع في العاصمة ليجدوها مليئة بالأسلحة والدبابات والجنود وغمرة الفرحة أغلب الناس بعد أن سئموا رتابة مساجلات السياسة الديمقراطية البرالية العقيمة⁽³⁰⁾ أما الصادق المهدي فيقول: بعض الناس جهلاً أو كيداً نسبوا لحزب

الأمة تدبير انقلاب نوفمبر فالحقيقة أن الانقلاب دبره سكرتير عام حزب الأمة ضد مؤسسة حزبه حسمًا لاختلاف بينه وبين أجهزة الحزب فالحقيقة أن الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي كان من أهم مهامها إدارة البلاد وكتابة الدستور الدائم ولكن المناورات الحزبية خلقت مناخاً مضطرباً لذلك فكر بعض قادة الحزبين المؤتلفين في تشكيل حكومة قومية من جميع الأحزاب خروجاً من الأزمة السياسية وحسب إفادة السيد عبدالله عبدالرحمن نقدالله للجنة التحقيق القضائية التي كونت بعد ثورة أكتوبر للتحقيق في المسؤولية عن الانقلاب: تمت الاتصالات من جانب حزب الأمة بغرض التفاهم على حكومة قومية وقد تطورت الأزمة إلى أن قدمنا نحن وزراء حزب الأمة استقالات فردية لرئيس الوزراء ذكرنا فيها إننا نستقيل لتمكنه من تكوين حكومة قومية تسير البلاد وأفاد السيد محمد صالح الشنقيطي رئيس مجلس النواب حينها أمام لجنة التحقيق أن لجنة وساطة برئاسته شكلت للعمل على إيجاد حكومة قومية تخرج البلاد من الأزمة وجدت هذه اللجنة صعوبة في الاتصال بزعيم طائفة وراعي حزب الشعب مما أدى إلى فشل مساعيها ورغم ذلك واصلت محاولاتها للخروج من الأزمة السياسية فتبنت هذه الدعوة رئيس حزب الأمة السيد الصديق عبدالرحمن المهدي الذي كان يستشفى في سويسرا في أوائل نوفمبر فخطب راعي الحزب السيد عبد الرحمن المهدي في 5/11/1958م بخطاب يرجو فيه أن يتصل بنواب حزب الأمة لتأكيد الثقة في الحكومة ويؤجل انعقاد البرلمان ريثما يتم تكوين حكومة قومية بنسب نواب كل حزب في البرلمان⁽³¹⁾ ولكن رئيس الوزراء قدر أن المخاوف التي يراها ماثلة لا تحتمل التأخير ففي تلك الفترة سافر من السيد علي عبدالرحمن رئيس حزب الشعب ووزير التجارة إلى القاهرة دون أن يخطر رئيس الوزراء وسافر أيضاً السيد اسماعيل الأزهري إلى بغداد مهنئاً الشعب العراقي بثورة يوليو 1958م ومن بغداد سافر إلى القاهرة حيث اتصل بالسيد علي عبدالرحمن الذي كان في القاهرة وانتشرت إشاعة لقاتهما واتفاقهما مع القادة المصريين على إعلان اتحاد مصر والسودان ونشر الخبر في صحيفة فرنسية زاد هذا من مخاوف رئيس الوزراء وسكرتير حزب الأمة وجعله يتجاوز قرارات حزبه المؤسسية فاتصل سراً باللواء إبراهيم عبود في قيادة القوات المسلحة في هذا الأسبوع الأول من نوفمبر 1958م وأبلغه بأن الحالة السياسية تنذر بأخطار جسيمة وعرض عليه الأمر ثم سلم له السلطة في 17 نوفمبر 1958م وذلك على وعد تكوين حكومة قومية لحكم البلاد ثم إعادة الحكم للمدنيين بعد إعادة الاستقرار للبلاد وذكر أمين التوم في مذكراته وكان وزيراً في حكومة خليل عن حزب الأمة أنه لا هو ولا غيره من وزراء الحزب على علم بذلك التحرك.⁽³²⁾

من كل ما ورد نستطيع القول أن السلطة سلمت للقائد الأعلى للجيش لأسباب عديدة عقدت المشهد السياسي في ذلك الوقت جعلت رئيس الوزراء في حالة من التوتر والخوف من سقوط حكومته ثم توافرت كثير من الدواعي التي خلقها التنافس الحزبي والنفوذ الأجنبي و الدور المصري الذي كان يدير اللعبة باتجاه الاتحاد مع مصر وذلك بوصول تقارير سرية لرئيس الوزراء تحمل نبأ التحركات مشبوهة بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين ولما كانت

الصراعات تنذر بفقدان رئيس الوزراء لمنصبه بتشكيل حكومة قومية أوبانقلاب عسكري وأيضاً علم ببقاء بين علي عبدالرحمن زعيم حزب الشعب واسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء الأسبق وزعيم الحزب الاتحادي الوطني في القاهرة واتفاقهم مع القادة المصريين على اعلان الاتحاد مع مصر وتم نشر الخبر في احدى الصحف الفرنسية لذا فكر عبدالله خليل في التخلص من السلطة وتسليمها للجيش حفاظاً على كبريائه وثأراً من أعدائه التقليديين حزب الشعب والحزب الاتحادي الوطني متجاوزاً حزبه فاتصل بالقائد الأعلى للجيش طالباه اياه استلام الجيش الى حين يستقر الوضع السياسي ويتحسن الموقف الاقتصادي ولكن الجيش قد قلب عليه ظهر المجن فأحكم قبضته العسكرية على البلاد ويعد تسليم السلطة للجيش من المخاطر والأخطاء الجسيمة التي لحقت بالسودان وجعل الجيش يعتلي السلطة كلما ضاقت الحياة السياسية والاقتصادية فأدخل البلاد في دوامة الانقلابات والدكتاتوريات.

تأييد استلام الجيش السلطة في نوفمبر 1958م:

عقب اعلان الفريق عبود بيانه سارع السيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني الى اصدار بيان تأييد الانقلاب ومباركته وقد أعطى تأييدهما النظام العسكري شرعية في أمس الحاجة اليها خاصة في أيامه الأولى⁽³³⁾ وأذاع السيد محمد عثمان الميرغني بيان التأييد نيابة عن والده معلناً فيه ((تقبله نبأ تسليم الجيش بقيادة ضباطه العاملين زمام السلطة في بلادنا وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد))⁽³⁴⁾ وبعد أربعة أيام أصدر السيد عبدالرحمن المهدي بياناً صارخاً خاطب فيه الناس قائلاً: فلتطمئنوا جميعاً ولتغبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التي قام بها جيشكم المظفر. وليذهب كل منكم الى عمله هادي البال قير العين ليعين رجال الثورة السودانية بولائه وبإنتاجه وباستعداداته التام لحماية الوطن واستقلاله أيدوا يا أبناء هذه الثورة وأدعوا لها بالتوفيق والسداد وأعينوها بأن يكون كل منكم عيناً ساهرة وعزماً قوياً لتحقيق ما قامت من أجله ثورتكم وما تقدم اليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال⁽³⁵⁾ أيد الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الحكم العسكري تأييداً كاملاً واشتركوا في المجلس المركزي واشترك فيه بعض الانتهازيين من حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي⁽³⁶⁾ ومما شجع على ازدياد التأييد للنظام إعلان الفريق عبود بأن الجيش سيعود الى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجية وتهيئة البيئة الملائمة لاستقرار السياسي والاقتصادي الذي طال انتظاره⁽³⁷⁾

تكوين المجلس الأعلى للحكومة العسكرية الأولى:

تشكل المجلس الأعلى في 19/11/1958م⁽³⁸⁾ من كبار الجنرالات وشكلت الحكومة من العسكريين⁽³⁹⁾ ولم يستثنى من عضوية المجلس الأعلى برئاسة الفريق ابراهيم عبود إلا الأمير لأي محي الدين أحمد عبدالله قائد القيادة الشرقية وعبدالرحيم شان قائد القيادة الشمالية في حين تم تعيين من دونهما وهما عوض عبدالرحيم صغير والتجاني محمداً أحمد وكان سبب تجاهلهم ميوصلهما الاتحادية في حين ضم المجلس الأنصاري والختمي ومن لالون سياسي لهم ومن هنا

يتضح أن الانقلاب بجانب العامل الشخصي لدى عبدالله خليل كان موجهاً ضد الحزب الاتحادي الوطني⁽⁴⁰⁾ وتم أيضاً تكوين مجلس للوزراء غالب عضويته من العسكريين وخمسة وزراء فقط من المدنيين⁽⁴¹⁾

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية الأولى :

أعلن الفريق عبود ثلاثة أوامر 1/ حالة الطواري في البلاد بموجب المادة الثانية من قانون دفاع السودان 2/ إلغاء الدستور المؤقت ووقف العمل به 3/ حل البرلمان⁽⁴²⁾ ثم قام بإلغاء الأحزاب السياسية والقضاء عليها وحظر كل المظاهرات والاجتماعات السياسية باعتبارها خروجاً على القانون وأوقفت الصحف⁽⁴³⁾ لحين صدور أمر من وزير الداخلية وتعطيل النقابات والاتحادات وعلى رأسها اتحاد العمال ونقابات العمال وقام البوليس بالاعتداء على مقر صحيفة الطليعة الناطقة باسم اتحاد نقابات عمال السودان ووضع خيارات الأحزاب والوزراء تحت الحراسة المنزلية وصدر قانون دفاع السودان الذي يعاقب بالإعدام والسجن لكل من يقوم بتكوين أحزاب أو يدعو للإضراب أو الكراهية ضد الحكومة كما صدرت لائحة دفاع السودان التي تعطي وزير الداخلية تعطيل النقابات والاتحادات على رأسها اتحاد العمال ونقابات العمال⁽⁴⁴⁾

لم تمض أيام على الانقلاب المشؤم حتى تم اعتقال قادة الجبهة المعادية للاستعمار وقادة الحركة العمالية في يوم 27 نوفمبر 1958م وتبعتها موجة أخرى من الاعتقالات في 17 ديسمبر 1958م⁽⁴⁵⁾ امتلأت السجون والمعتقلات بالأحرار وتحمل الشيوعيون العبء الأكبر من جرائم اهراب حكم عبود وحكم بالسجن على الشفيق أحمد الشيخ سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان والعضو البارز في قيادة الحزب الشيوعي واعتقل 25 من الشيوعيين في يونيو 1959م وتم نقلهم الى ناجيشوط وهو جبل ارتفاعه أكثر من 6500 قدم جوه رطب وكان من المعتقلين أحمد سليمان المحامي والدكتور عز الدين علي عامر وجوزيف جرنج ولم ينزلوا من الجبل إلا بعد اضرابهم عن الطعام في أكتوبر 1959م⁽⁴⁶⁾

أخذ نظام عبود يضيق الحريات في أوساط الشعب وفي دور الحكومة وفي كل مكان كم اتخذ سياسة متشددة في الجنوب وتوقف الانتاج وكان الرأي داخل الجيش نفسه غير مؤيد للحكومة⁽⁴⁷⁾

المعارضة المدنية للحكومة العسكرية الأولى:

وجد نظام نوفمبر معارضة شديدة من العمال والمزارعين وعمال السكة حديد وطلاب المدارس والجامعات ونفذ العمال والمزارعين اضراباتهم المتكررة مطالبين بعودة النقابات واطلاق سراح المعتقلين من زملائهم ومطالبين بتحسين الأجور وعند اعلان اتحاد عمال السكة الحديد اضرابهم قامت المظاهرات في مختلف مدن السودان تأييداً للإضراب وقامت الحكومة على اثره بحملة اعتقالات واسعة ونتيجة لذلك أرسل الزعيم اسماعيل الأزهرى وعبدالله خليل برقية شديدة اللهجة احتجاجاً على سوء معاملة المعتقلين الى الحكومة العسكرية نيابة عن الجبهة الوطنية المتحدة⁽⁴⁸⁾

معارضة الجيش للحكومة العسكرية الأولى:

رأت طلائع الضباط الأحرار الذين يمثلون من الجيش ما يمثله المثقفون الوطنيون والثوريون أن حكومة 17 نوفمبر لا تمثلهم من قريب أو بعيد وكان عليهم أن يحافظوا على وحدة الجيش وطبيعته في الانضباط من جهة ويواجهوا الحكومة الجديدة التي تحكم باسمهم مستغلة للظروف (49)

ولما لم يتحقق الاستقرار السياسي الذي كان النظام العسكري قد وعد به وجد معارضة داخل الجيش منذ البداية ففي مارس 1959م قام اللواء محي الدين أحمد عبدالله واللواء عبدالرحيم شنامن القيادة الشرقية والشمالية على التوالي بقيادة قواتهما إلى الخرطوم واعتقلوا ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى من بينهم نائب الرئيس وطالبا باستقالة الآخرين واستجيب لطلبهما ومن ثم تم تكوين مجلس جديد أستبعد نائب الرئيس ورقيقه المقربين له وأضحى القائدان عضوين بالمجلس الأعلى ووزيرين وفي 22 مايو حدثت محاولة انقلابية ثانية الغرض منها إبعاد نائب الرئيس حسن بشير الذي كان يسير على نهج أحمد عبدالوهاب في التعاون مع حزب الأمة والصدافة مع أمريكا وأدت العلاقات بين اللواء محي الدين أحمد عبدالله واللواء عبد الرحيم شنان إلى فشل انقلاب مايو وتم القبض عليهما وحوكما بالسجن وكان نصيب صغار الضباط المؤيدين للانقلاب الثاني الطرد من الخدمة أو السجن⁽⁵⁰⁾ أما المحاولة الانقلابية الثالثة كانت في حامية أم درمان في 9 نوفمبر 1959م قام بها صغار الضباط تم القبض عليهم وتم اعدام خمسة منهم وتم سجن البقية⁽⁵¹⁾ وفي 1959/11/9م تحرك علي حامد وعبدالله البديع كرار وصادق محمد حسن ويعقوب كبدهوعبد الحميد عبد الماجد فسيطروا على مدرسة المشاة في أم درمان و سرعان ما طوقوا وتم اعدامهم شنقاً خوفاً من انفجار الوضع في الجيش متى قدموا للموت رمياً بالرصاص بواسطة العسكريين⁽⁵²⁾

فكرة مؤسسات التطور الدستوري:

شعر نظام الفريق عبود بحاجته إلى شكل مؤسسة دستورية تشريعية تقلل من وجه حكم الفرد طارحاً نظاماً أسماه بفكرة مؤسسات التطور الدستوري وكان من أهمها المجالس المحلية للقرى ومجالس المديرية والمجلس المركزي ليكون برلماناً للسودان كونت مجالس لمديريات السودان التسعة واجتمعت في يوم 1961/7/1م وفي 1961/11/17م في عيد الثورة الثالث أن الحكومة عازمة على تكوين لجنة لوضع قانون المجلس المركزي وتحديث عن الديمقراطية و الإصلاح الديمقراطي المقبل رفضت كل الأحزاب السودانية دخول انتخابات المجلس المركزي بما فيها الحزب الشيوعي السوداني الذي تنازل ودخل انتخابات المجلس وشرع في كل الدوائر في العاصمة والأقاليم ولم يحالفه الحظ في أي دائرة وقاطع حزب الأمة والاتحاديون انتخابات المجلس المركزي إلا أن الاتحاديون عادوا ودخلوا الانتخابات بأعداد كبيرة⁽⁵³⁾

تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة :

أدركت الأحزاب السياسية أن النظام العسكري لا يرغب في المهادنة ورأى قادة الأحزاب أن لاسبيل لإعادة السلطة للمدنيين إلا عن طريق النضال وفي نوفمبر كتب السيد الصديق المهدي

زعيم الأنصار الى الفريق عبود مطالباً بتشكيل حكومة مدنية للقيام بأعداد الترتيب اللازم لإجراء الانتخابات وتقدم اسماعيل الأزهرى بمذكرة مماثلة⁽⁵⁴⁾ وكان نصيب المذكرتين الإهمال⁽⁵⁵⁾ وبعد لقاء زعيمى حزب الأمة والوطني الاتحادي اتفقا على تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة برئاسة السيد الصديق المهدي مقرها بين الأمام المهدي في أم درمان وانضم الحزب الشيوعي و الإخوان المسلمين الى الجبهة وكان الحزب الشيوعي مسيطراً على عدد من النقابات الأمر الذي مكنه من مناوئة الحكم العسكري من حين لآخر⁽⁵⁶⁾

أرسلت الجبهة في نوفمبر م 1960 مذكرة للفريق عبود وقع عليها ممثلين عن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وتضمنت نفس الطلبات السابقة وأرسلت أيضاً مذكرتين في 1961 م ولم يتخذ الحكم العسكري أي إجراء في مواجهة الجبهة إلا عندما أرسلت في 7 يوليو 1961م بريقة إلى الفريق عبود احتجاجاً على تعذيب واضطهاد أحد السجناء السياسيين في الأبيض فاعتقل عدد من قادة الجبهة⁽⁵⁷⁾ وهم :

حزب الأمة	الحزب الوطني الإتحادي	الحزب الشيوعي
- عبدالله خليل - عبدالله عبدالرحمن نقدالله - محمد أحمد محجوب - عبدالله ميرغني - أمين التوم	- إسماعيل الأزهرى - مبارك زروق - محمد أحمد المرصي - ابراهيم جبريل	- عبد الخالق محجوب - أحمد سليمان

ورحلوا الى جوبا بجنوب السودان وقضوا ستة شهور بالمعتقل ولم يطلق سراحهم إلا عندما دخلوا في اضراب عن الطعام وصلت أخباره إلى الخرطوم وأثار ذلك موجة من الغضب وفي أثناء اعتقال قادة المعارضة توترت العلاقة بين الحكومة وطائفة الأنصار وأستعرض كل منهم قوته أثناء الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف في يوم 21 أغسطس 1961م وكانت الشرطة متحفزة والأنصار يهللون ويكبرون وإثر انفجار احدى زجاجات الاضاءة الكهربية أطلقت الشرطة نيرانها على حشود الأنصار فقتل منهم 12 شهيداً شيعتهم ام درمان في موكب حزين وهتفت جماهير المشيعين مطالبة بالتأثر⁽⁵⁸⁾

مذكرة المعارضة 29 ديسمبر 1960 م :

كانت الأحزاب السياسية تنتهز أي فرصة للتعبير عن معارضتها للحكم العسكري وعند زيارة جمال عبدالناصر السودان في نوفمبر 1960م أعد له استقبال شعبي كبير بواسطة السيد الصديق المهدي استغل هذا الحدث للتعبير عن معارضة الحكم العسكري⁽⁵⁹⁾ بعد مغادرة الرئيس عبد الناصر تقدمت المعارضة في 29 نوفمبر ب 1960م وبتوقيع السيد الصديق المهدي وميرغني حمزة من حزب الشعب الديمقراطي وطالبت المذكرة بعودة الجيش

إلى ثكناته وأعماله الدفاعية الأصلية وتشكيل لجنة وطنية ترعى الانتخابات الجديدة ورفع قوانين الطواري فوراً لتأمين الحرية للشعب ووالصحافة⁽⁶⁰⁾

على النقيض من ميرغني قدم أغلب أعضاء حزب الشعب الديمقراطي المحظور يقودهم على عبدالرحمن جنباً إلى جنب مع ختمين آخرين خطاب ولاء تحت عنوان مذكرة كرام المواطنين معربين عن احترامهم لما حققته الحكومة الثورية في الدخل والخارج وقد ذكر محمد عبدالجواد أن عواطف حزب الشعب الديمقراطي كانت بالفعل وإلى حد كبير إلى جانب عبود الذي كانت سياساته تنسجم مع التوجهات الأيدلوجية لحزب الشعب الديمقراطي وعلى سبيل المثال فقد أيدوا سياسته تجاه مصر والتي توجت بتوقيع اتفاق حول مياه النيل في 8 نوفمبر ورحبوا بتوجيه الدعوة إلى عبدالناصر في عام 1960م وأيد الخطمية زيارة عبود إلى الاتحاد السوفيتي في يوليو 1961 وفي عام 1965م ذكر السيد محمد عثمان الميرغني في خطابه في الذكرى السنوية للاستقلال أن الختميهيدوا في تأييد حكومة عبود بعد تدخل الفريقين شنان وأحمد عبداللهفي مارس 1959م لأن ذلك أدى إلى تغيير السياسة الخارجية وأكد أن الختميه انقلبوا ضد عبود في مستهل عام 1962م كما تبين ذلك انتقادات صحيفتهم ضد النظام والتي أدت إلى انهيار حكومته⁽⁶¹⁾

لم تقتصر المعارضة على الأحزاب وحدها بل قامت نقابات العمال بمظاهرة احتجاجية معادية للنظام العسكري واحتج الاتحاد العام على القرار الصادر في 2 ديسمبر بوقف اصدار الجريدة النقابية الطليعة وأرسل الاتحاد العام مذكرة احتجاج إلى الفريق عبود في 8 ديسمبر 1958م ومن ثم القبض على الشفيق أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال وعلى ستة من رفاقه أعضاء اللجنة التنفيذية وحوكموا أمام محكمة عسكرية قضت بإدانتهم وعاقبتهم بالسجن لفترات مختلفة وأدت هذه الاعتقالات والأحكام إلى إرسال برقيات احتجاج من جانب اتحاد نقابات العمال العالمي الذي يشغل منصب الرئيس في لجنته التنفيذية وتقدم الاتحاد العام لنقابات العمال بشكوى إلى مكتب العمل الدولي بجنيف نيابة عن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان محتجاً على حرمان عمال السودان من حقهم في التنظيم النقابي⁽⁶²⁾ وفي 3 أكتوبر 1962م فجعت البلاد عامة والمعارضة خاصة بالرحيل المفاجئ للسيد الصديق المهديالذي جعل من دار الامام المهدي مقراً لاجتماعات الجبهة الوطنية المتحدة وتولى عبء قيادة المواجهة للنظام العسكري وبرحيله فقدت المعارضة الكثير من فعاليتها ولكنها أفاقت وواصلت النضال (63)

جنوب السودان والحكومة العسكرية الأولى:

على إثر إلغاء البرلمان السوداني عقب استلام الجيش للحكم في 1958م وذلك تمشياً مع سياستها في وقف النشاط الحزبي والقضاء على كل صور العمل السياسي ونتيجة لهذا القرار سافر النواب والشيوخ إلى بلادهم وقراهم ومن بينهم أبناء الجنوب اللذين استقر بعضهم في مديرياتهم وفضل البعض الآخر ممارسة نشاطه خارج البلاد فهاجر إلى الدول المتاخمة وانضموا إلى معسكرات الانفصاليين وهكذا خدمت الحكومة حركة الانفصال والتمرد بعد أن هدأت في عامي 1957-1958م لتنشط من جديد (64) لأن الحكم العسكري عقد المشكلة من ناحيتين :

أولاً: إسكات الصوت السياسي الجنوبي بحل البرلمان وإلغاء الأحزاب
ثانياً: تصرف النظام مع مشكلة جنوب السودان كمسألة أمن عادية فأخفق أخفاقاً كبيراً في

سياسته في الجنوب (65)

ولقد وضع النظام حداً لمشروع دستور البلاد الدائم وقفل الباب أمام تحقيق الوعد الذي قطعتة الأحزاب السياسية للأحزاب الجنوبية ببحث مطلب إقامة نظام فدرالي للسودان ونتيجة لهذا أطلقت حركة أنانيا الأولى في عام 1963م (66) واتخذت حركة الأنانيات منطقة قبيلة المهادي مقراً لها وبدأت تشن هجماتها على نقاط الشرطة النائية وتدمر الكباري وتنسف الجسور وتهاجم بضربات خاطفة وحدات من الجيش السوداني وحيال هذا الوضع زادت حكومة عبود من إجراءات نقل الموظفين الجنوبيين التعسفية إلى الشمال وطردت رجال الكنائس الأجانب العاملين في الجنوب كما كثفت من قمعها وانعكس تطور الأوضاع في الجنوب والصحافة وبدأ أول تدخل لهيئة الأمم المتحدة في صورة الاهتمام باللاجئين السودانيين في البلاد الأفريقية ووجدت حالة الجنوب طريقها إلى الصحافة المحلية السودانية بصورة كبيرة وفي دوائر المعارضة السياسية في البلاد ووظفتها المعارضة في الهجوم على دكتاتورية العسكر والمطالبة بعودة الديمقراطية والحريات العامة (67)

لقد ساهم نظام عبود في إشعال فتيل مشكلة جنوب السودان وذلك بخروج نوابه من البرلمان الذي حل في نوفمبر 1958م فحرم الجنوبيين من التعبير والمشاركة السياسية التمثيل في المجلس الأعلى للنظام العسكري لذا فإن مشكلة الجنوب كانت واحدة من أسباب الثورة الشعبية في أكتوبر 1964م.

الانجازات الاقتصادية للحكومة العسكرية الأولى :

رغم عزلة النظام العسكري استطاع أن يحقق انجازات اقتصادية تمثلت في وضع البنات الأساسية في مجالات الطرق والصناعة والتوسع في المشاريع الزراعية وفي التعليم العام ونجح النظام في خلق علاقات متوازنة بين دول المعسكرين الشرقي والغربي والدول العربية ودول الجوار (68) وسارع النظام بقبول المعونة بكافة شروطها القديمة وعلى تأييد مراكزها في كثير من أرجاء البلاد بل انتهج النظام سياسة مالية تقوم على الاقتراض من الدول الغربية الاستعمارية لذلك ارتبط السودان بقروض من ألمانيا الغربية لمشاريع خزان الروصيرص ومصنع سكر الجنيّد وكهرباء خزان سنار ومشروعات التنقيب عن الحديد وبقروض من أميركا لمشاريع البنك الصناعي ومصنع النسيج الأميركي بالخرطوم بحري وطريق الخرطوم بورتسودان وغيرها وبقروض من البنك الدولي لمشروع امتداد المناقل ومشروع توسع السكة حديد وقروض من انجلترا لمشروعات المواصلات الجوية كما اقترض السودان من كل من إيطاليا وهولندا ويوغسلافيا واقترض السودان من إيطاليا وهولندا ويوغسلافيا و اقترض من دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ولكن لم تتجاوز قروضه من الاتحاد السوفيتي أكثر من 6% (69)

كثير من المصانع التي أنشئت كانت للكماليات مثل البيرة والروائح والحلويات ومعظمها يعتمد على خامات مستوردة وتكونت لجنة دولية للإشراف على رؤوس الأموال الأجنبية الاستعمارية في السودان تحت إشراف البنك الدولي وتكونت بموافقة أميركا وألمانيا الغربية وانجلترا وإيطاليا وهكذا نسجت حكومة عبود سياستها مع سياسة الاستعمار الجديد الذي يختفي في ثوب اقتصادي

حيث لم يسهم في بناء صناعة سودانية و في بناء مجتمع الاكتفاء الذاتي (70) بل بلغ العجز الداخلي في ميزانية عبود نصف مليون من الجنيهات (71)

سقوط الحكومة العسكرية الأولى أكتوبر 1964 م :

مثلت فترة الحكم العسكري مناخاً مناسباً لنمو التنظيمات النقابية والاتحادات الطلابية التي لعبت دوراً كبيراً في مقاومة الحكم العسكري (72) وواجه الشعب السوداني النظام العسكري في ثورة عارمة وصدامات أطاحت به في 21 أكتوبر 1964م اتسمت بالقوة والصرامة والصلابة والتصميم على مواجهة السلطة العسكرية الحاكمة (73)

يلاحظ أن الخلافات والمؤامرات الحزبية وغيرها من الأسباب والدواعي واستشارة عدد من كبار الضباط في أوضاع البلاد أنهى التجربة البرلمانية مما يشير إلى ضعف الأحزاب ومؤسساتها وقياداتها أمام الخطر العسكري الداهم الذي أجهض الديمقراطية معتقداً أنها لا تتسق وتطالع الشعب السوداني فانحنى الجميع للعاصفة العسكرية التي أصبحت سنة استنها الجيش بصعوده إلى الحكم كلما ضاق الحال فما يفعله الآن الجناح العسكري في مجلس السيادة الذي تشكل عقب ثورة ديسمبر 2018م خير دليل على ذلك فهو عائق للتحول الديمقراطي ومن المفارقة طموحه في التمثيل البرلماني .

الخاتمة:

ناقشت الورقة الحكم العسكري الأول في السودان نوفمبر 1958م وكيف تم انتقال السلطة إلى الجيش نتيجة للصراعات الحزبية وضعف الحالة الاقتصادية ورفض رئيس الوزراء عبدالله خليل قيام حكومة قومية إضافة للنفوذ الخارجي الأمر الذي حدا برئيس الوزراء تسليم السلطة للجيش ريثما يعود الاستقرار إلى البلاد ولكن سرعان ما أحكم الجيش قبضته وانفرد بالسلطة لستة أعوام حتى اقتلعت ثورة أكتوبر الشعبية 1964م وتوصلت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات .

النتائج:

1. فشل حكومة عبدالله خليل في إدارة التنوع السياسي.
2. إطاحة عبدالله خليل بحكومته وتسليمها للجيش.
3. مصادرة الحريات الديمقراطية.
4. أدخل الصراع السياسي والتدهور الاقتصادي البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية

التوصيات:

1. أن يتفرغ الجيش لمهامه الوطنية حماية للبلاد وحراسة للحدود.
2. العمل الجاد لوضع دستور دائم يحمي البلاد ويحقق الاستقرار.
3. أن تعمل الأحزاب على تنمية معاني الديمقراطية .
4. البعد عن المؤامرات الحزبية لأجل الكسب الرخيص .

المصادر والمرجع:

- (1) مجلة الخرطوم، العدد الرابع السنة الخامسة يناير 1970م.
- (2) عثمان سيدأحمد اسماعيل: نظرة في تاريخنا المعاصر 1956-1969م، كلية الآداب قسم التأليف والنشر جامعة الخرطوم، بدون تاريخ ص8.
- (3) الصادق المهدي: جهاد في سبيل الديمقراطية، المطبعة الحكومية بدون تاريخ، ص62.
- (4) حسن مكي محمد أحمد: الأخوان المسلمين في السودان 1944-1969م، سلسلة الكراسات غير الدورية رقم 6، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ط1، الدار الوطنية للطباعة والنشر، أكتوبر 1987م، ص57.
- (5) شمس الهدى إبراهيم ادريس: التدخل الاسرائيلي في السودان كيف ولماذا، مطابع السودان للعملة / ط1426، هـ-2005م، ص82.
- (6) جريدة الحياة السياسية 2002/12/31 م .
- (7) آدم محمد أحمد عبدالله: العلاقات السودانية المصرية (منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية) بدون تاريخ، ص87.
- (8) حسن مكي: مرجع سابق ص57.
- (9) عبد الماجد أبو حسيبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج1، دار صنبللنشر والتوزيع، القاهرة، 1978م، ص163.
- (10) حسن مكي: مرجع سابق ص57.
- (11) جريدة الأضواء العدد 44، يناير 1969.
- (12) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية 1900-1969، دار الجيل ط2، بيروت 1407 هـ - 1987م، ص266.
- (13) إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، 1970م ص3920.
- (14) الخير أحمد سليمان: القرار السياسي في السودان، مقارنة مابين النظم البرلمانية والرئاسية والعسكرية ط1، مكتبة الشريف الأكاديمية، 2005م ص80.
- (15) جريدة الأيام 9 يوليو 1956م العدد 4422.
- (16) الخير أحمد سليمان، مرجع سابق ص80.
- (17) جريدة الأيام 9 يوليو مرجع سابق.
- (18) آدم محمد أحمد عبدالله: العلاقات السودانية المصرية (منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية) بدون تاريخ ص88.
- (19) محي الدين أحمد عبدالله: تاريخ ومن أجل التاريخ، المطبعة العسكرية، بدون تاريخ ص21.
- (20) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969م ص267.
- (21) نفس المرجع ص268.

- (22) ظاهر جاسم محمد: تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969م، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ص 217-218.
- (23) المعتصم أحمد الحاج: لمحات من تاريخ السودان في عهد الحكم الوطني 1954-1969م الكتاب 8 سلسلة الدراسات السودانية مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامع أم درمان الأهلية، الطابعون دار الزهراء، الخرطوم، بدون تاريخ ص25.
- (24) أحمد سليمان: سياحة فكر وجولات قلم، دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، بدون تاريخ ص270-271.
- (25) خضر حمد: الحركة الوطنية الاستقلال ومابعده، ط1، مكتبة الشرق والغرب الشارقة 1980م، ص296.
- (26) أمين التوم: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية 1914-1969م، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط1، 1987م ص157.
- (27) نفس المرجع ص157م.
- (28) غراهام ف. توماس: السودان موت حلم، ترجمة عمران أبوحجلة، ط1، 1994م، ص92-93.
- (29) محمد محمد أحمد كرار: الانقلابات العسكرية في السودان، بدون تاريخ ص35-36.
- (30) نفس المرجع ص37-38.
- (31) الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني، 2010م ص79.
- (32) نفس المرجع، ص79-80.
- (33) عبد الفتاح محمد علي البصير: الدور السياسي للزعيم اسماعيل الأزهرى، بدون تاريخ، ص206.
- (34) خليفة خوجلي خليفة: حتى متى حكومة طائفية -انقلاب عسكري -انتفاضة، مطابع سجل العرب بدون تاريخ ص118.
- (35) محمد سعيد القدال: الانتماء والاغتراب دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص172.
- (36) علي عبد الرحمن الأمين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان، بيروت 1970م ص92.
- (37) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص255.
- (38) هنري رياض: موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة بيروت 81.
- (39) محمد سعيد القدال ص171.
- (40) عبد الفتاح محمد علي البصير: مرجع سابق ص206.
- (14) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص269.
- (42) محمد محمد أحمد: مرجع سابق ص38.
- (43) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص269.
- (44) محمد سعيد القدال مرجع سابق ص269.
- (45) خليفة خوجلي خليفة: مرجع سابق ص120.
- (46) أحمد حمروش: مصر والسودان، كفاح مشترك، دار الهلال، بدون تاريخ ص102.
- (47) موسى عبدالله حامد: صدى السنين أيام الجامعة ص35.

- (48) عبد الفتاح محمد علي البصير :مرجع سابق ص209.
- (49) عثمان سيد أحمد :مرجع سابق ص15-16.
- (50) ابراهيم حاج موسى :مرجع سابق ص219.
- (51) بشير مخمد عمر :مرجع سابق ص271.
- (52) عبدالرؤوف بابكر السيد: السودان الثورة من النفق الى الأفق ،طرابلس الجماهيرية،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ،ط1395،1-1986ص118.
- (53) محمد محمد أحمد كرار :انتخابات وبرلمانات السودان ،تحليل وتوثيق ،دار البلد لطباعة والنشر ،ط4،1419هـ -1998م،دار البلد للطباعة والنشر ص72.
- (54) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص26.
- (55) جريدة الأيام 30يناير 1959م.
- (56) المعتصم أحمد الحاج ص26-27.
- (57) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272.
- (58) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص27.
- (59) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272-273.
- (60) ظاهر جاسم محمد :مرجع سابق ص222-223.
- (61) نفس المرجع ص222-223.
- (62) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272-273.
- (63) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص38.
- (64) محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ،مطبعة نهضة مصر بالفجالة ط2 ، 1972م، ص145.
- (65) الصادق المهدي : مستقبل الاسلام في السودان ط1،جدة 1423-1983م ،ص114-115.
- (66) الصادق المهدي : الوفاق والفراق بين الأمة والجهة في السودان ،1958-1995م،دائرة الإعلام حزب الأمة بدون تاريخ نص23.
- (67) خليفة خوجلي خليفة :مرجع سابق ص 129-130.
- (68) أمين التوم :مرجع سابق ص158.
- (69) هنري رياض : مرجع سابق ص87-88 .
- (70) أحمد حمروش :مرجع سابق ص 110-112.
- (71) الشريف حسين الهندي 1924-1982م :مذكرات ، أعددها للطباعة والنش الأمين الشريف عمر الهندي أبوالخيرات ، التحرير والمراجعة اللغوية ابراهيم القرشي ،ط1،الخرطوم ، الناشر مركز عبدالكريم ميرغني 2006م ص176.
- (72) المعتصم أحمد الحاج:مرجع سابق ص 29.
- (73) آدم محمد أحمد عبدالله :مرجع سابق ص91.



صورة رقم (1) السيد اسماعيل الأزهرى رئيس وزراء أول حكومة وطنية في السودان
المراجع ar.wikipedia.org/wiki



صورة رقم (2) السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء 1956-1958م
نفس المرجع السابق



رسم توضيحي 1 صورة رقم (3) السيد الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السوداني 1958م
نفس المرجع السابق



صورة رقم (4) الفريق إبراهيم عبود والسيد الصديق المهدي رئيس الجبهة الوطنية المتحدة نفس المرجع السابق

تحديات صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية (2007 ■ 2021 م)

أ.مساعد - قسم اللغة العربية - كلية الآداب -
جامعة أم درمان الأهلية

د. مها صلاح بشرى محمد عثمان

مستخلص

تأتي أهمية الدراسة في أنصياغة عناوين الأخبار لم تعد مجرد تلخيص لوصف معين بل أصبحت صناعة لها سماتها الخاصة، ودخلت وتفاعلت معها عوامل عدة وأسهم تفي تطور أساليبها وطرق إيصالها إلى المتلقي. وبذلك تكون عنوان الأخبار دخل مرحلة جديدة من التطور وعدت صناعة. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء نحو القصور الذي صاحب صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية، وتقديمها في الصحف السودانية، فمن خلال الاطلاع على الصحف والعربية لاحظت اختلافاً كبيراً بين صياغة عناوين الأخبار في الصحف العربية والسودانية المعاصرة، عُرِضَت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بوصف خصائص العنوان الجيد، وتناولت الدراسة تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية بالمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن صياغة عناوين الأخبار الصحف السودانية تواجه عدة تحديات وفي حالة تعثر مستمر؛ من جانب الصياغة والتركيب، ولا تراعي الأسس العلمية، والعملية، والعالمية في صياغة عناوين الأخبار. توصي الدراسة: ضرورة الإعداد المهني الجيد للصحفيين والمصححين والمخرجين والناشرين أيضاً، وينبغي تلافي الأخطاء التحريرية، والفنية، والفكرية، والمطبعة، في العناوين قبل خروجها للمتلقي، لا بد من أن تهتم مجامع اللغة العربية بلغة الصحافة وتنبه الصحف إلى الأخطاء الواردة في أعدادها، كما أنها في حاجة ماسة إلى جهات متخصصة ومشاركة من الأكاديميين وعلماء الاتصال في جانب التخطيط والصياغة والإخراج.

Abstract:

The importance of the study is that the formulation of news headlines is no longer just a summary of a specific description, but rather has become an industry with its own characteristics, and several factors entered and interacted with it and contributed to the development of its methods and ways of delivering it to the recipient. Thus, the headline of the news entered a new stage of development and promised industry. The study aims to shed light on the Sudanese shortcomings that accompany the formu-

lation of news headlines in newspapers, and their presentation in Sudanese newspapers. By looking at Arab newspapers, I noticed a significant difference between the formulation of news headlines in contemporary Arab and Sudanese newspapers. The study was presented using the descriptive analytical method, where it described the characteristics of a good title, and the study dealt with correcting linguistic, grammatical and morphological errors using the analytical method. The study concluded that drafting the headlines of Sudanese newspapers faces several challenges and is in a state of constant stumbling. From the side of the formulation and installation, and does not take into account the scientific, practical, and global foundations in the formulation of news headlines. The study recommends: The necessity of good professional preparation for editors, proofreaders, directors and publishers as well, andial, technical, intellectual, and typographical errors should be avoided in the titles before they go out to the recipient. There is an urgent need for specialized bodies and the participation of academics and communication scholars in the aspect of planning, drafting and directing.

مقدمة:

واقع الصحافة السودانية اليوم:

أهم الدواعي لاختيار موضوع هذه الدراسة ملاحظته الدراسة من أوجه القصور في صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية وتقديدها، ومن خلال اطلاع الدراسة على الصحف والعربية لاحظت اختلاف كبير بين صياغة عناوين الأخبار في الصحف العربية والسودانية المعاصرة، ومن جانب الصياغة والتركيب، حيث لا تستخدم فيها أسلوباً من أساليب الصياغة والإخراج الحديثة، وترد في عناوين أخبارها أخطاء كثيرة. وبالرغم من أن صياغة العناوين في هذا العصر دخلت مرحلة جديدة من التطور وأصبحت صناعة لها مقوماتها وأساليبها الحديثة، وتعد فناً من فنون الكتابة الصحفية، إلا أن الصحافة في السودان مازالت تفتقر إلى الكثير من آليات العمل المهني، حيث تصوغ عناوين أخبارها في غاية من الضعف والركاكة والتعقيد، كما أنها لا تراعي الأسس العلمية، والعملية، والعالمية في صياغة عناوين الأخبار. تناولت الدراسة عدة استطلاعات مع خبراء في مجال الاتصال قبل أكثر من عشر سنوات حول صياغة عناوين الأخبار الصحف السودانية، مع أخذ نماذج من العناوين في تلك الفترة، وعقدت مقارنة بينها وبين عناوين الأخبار المعاصرة في الصحف السودانية،

وجدت أن صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية ما زالت تواجه نفس التحديات القديمة؛ لذا أعدت كتاب هذا المقال وقمت بتصحيح بعض الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية، لعلها تكون موجّهات لصياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية اليوم.

عناصر العنوان وخصائصه:

الجدة:

رأى علماء الاتصال أن العنوان الجيد لا بد أن تجتمع فيه عناصر تحقق النجاح له وللخبر نفسه، أكدت. إجل الخليفة هذه العناصر بقولها: «إن اختيار العنوان ومراعاة الجدة والجاذبية في صياغة العنوان له أثر كبير في نجاح النص التحريري بالنسبة للصحفي والصحيفة عند القراء، وأضافت. إجلال خليفة إلى هذه العناصر بقولها: «إن اختيار العنوان ومراعاة الجدة والجاذبية في صياغة العنوان له أثر كبير في نجاح النص التحريري بالنسبة للصحفي والصحيفة عند القراء⁽¹⁾». وذلك يعني أن يراعى فيها اختياره الأفكار الجديدة، المبتكرة التي تستدعي انتباه القارئ، فالمعلومات الجديدة الطازجة هي التي تشوق القارئ وتستدعي انتباهه لمتابعة الخبر

الوضوح:

إن العنوان غير الواضح الجامد العسير الفهم لدى القارئ يبعث النفور في نفسه تجاه الخبر. فبعض الكتاب يصيغون عناوينهم بألفاظ معقدة، ومبهمة لا يستطيع استيعابها إلا صفوة من القراء، فإن العنوان الواضح يتسم بالسهولة وخلوصه من التعقيد اللفظي والمعنوي؛ لأن الأخبار مطروحة إلى جميع الناس، فالأخبار للعامة وليست للصفوة.

الموضوعية:

ويقصد بها أن تقصى ذاتية المحرر وآرائه عند كتابة العنوان، فلا بد أن يأتي المحرر بالحقائق فقط دون تشويه أو تحريف، فعند كتابة العنوان لا يدرج الصحفي رأيه الشخصي أو يعلق عليه بل يكتبه كما هو.

التشويق:

يقصد به الإثارة، وحسن العرض، وجاذبية المعالجة، وفاعلية التعبير الذي يكمن في جمال اللغة، وقوة العبارة، ووضوح المعنى. وأشار د. فاروق أبو زيد إلى العنوان الناجح وقال: «إن عنوان الخبر هو آخر شيء يكتب في الخبر وهو يكتب بعد كتابة الخبر كله، ومن العناصر المهمة التي يجب أن يتوافر فيها الوضوح، لأن التعميم وعدم التحديد، يؤدي إلى عدم توشي الدقة في صياغة العنوان، كما أن التهويل في كتابة العنوان يؤدي إلى تشويه معنى الخبر، وإن العنوان الناجح يستخدم واحداً من ثلاثة:

أ- الموضوع المهم الذي يتضمنه الخبر.

ب- العنصر البارز من عناصر الخبر.

ج- الحقيقة الجوهرية في هذا الخبر⁽²⁾.

وقد أكد هذه الخصائص د. عبد اللطيف حمزة بقوله: «يشترط في كتابة العناوين أن

تتوافر فيه شروط أهمها: المطابقة التامة بين العنوان وموضوع الخبر، فأن كثيراً من الصحف تضع عناوين مثيرة وجذابة، لكنها ليست مطابقة لواقع هذا الخبر بحال من الأحوال، كما يشترط فيه ألا يعتمد على التهويل الكاذب، والتهويل...، إن العنوان الجيد لابد أن يكون موجزاً وشديد الدلالة على خبره، وكثيراً ما يحتاج إلى أهم جملة من الخبر لتكون عنواناً له، قد تكون تصريحاً للوزير، أو مسئول⁽³⁾. إن الوضوح الشديد في العنوان يجعل القارئ يفهم العنوان بمجرد قراءته الأولى، كما إن الصحة الكاملة في جانب اللغة تجذب القارئ نحو الخبر. والتأكد من صحة مصادر العنوان تُكسب القارئ مصداقية ناحية العنوان وتدفعه لقراءة الخبر الذي كتب له العنوان. الاختصار والتركيز الكامل، كلما استطاع المحرر إليه سبيلاً، يشد القارئ نحو الخبر. المناسبة في عدد سطور جملة العنوان، وأحجام الحروف، وأنواعها تجعل صياغة العنوان جذاباً. وأن يحسن اختيار الكلمات الصادقة، والمعبرة، غير السوقية، وتحاشي استخدام الكلمات التي تحتاج معرفتها لاستخدام المعاجم، وتجنب التضاد الذي يمكن أن يقوم بين الكلمات والحروف، كل ذلك يسبب النفور في نفس القارئ.

لغة العنوان:

يقصد بلغة العنوان المفردات المستخدمة لصياغة العنوان، ويراعي فيها قواعد اللغة من: الإملاء، والنحو، والصرف، وكيفية استخدام المصطلحات، بالإضافة إلى الاهتمام بعلامات الترقيم، وأشار إلى ذلك القلقشندي بقوله «ينبغي أن تعلم أن الكتابة تحتاج إلى أدوات جمة: «من معرفة اللغة العربية لتصحيح الألفاظ، وإصابة المعنى، وتحتاج كذلك لعلم الحساب، والمساحة، والمعرفة بالأزمان والشهور والأهله، وغير ذلك...»⁽⁴⁾ وقد فصل ذلك بقوله «إنها تحتاج للغة التي يستمد منها الألفاظ، والنحو الذي يستقيم به الكلام، لأن النحو هو قانون اللغة العربية وميزانها ورأس مال الكاتب وآس مقاله وكنز الثقافة»⁽⁵⁾. ومن ذلك يتضح أن لغة العنوان هي اللغة التي يتفق عليها العامة، و يفهمها كل من يطلع عليها، وتنتمي هذه اللغة إلى «اللغة العربية الأم» وتسمى «فصحى العصر» حيث تكتسب خواصها التركيبية من الفصحى الأصلية التي توجد في أمهات الكتب، وربما قد تفرض اللغة العامية أساليبها ومفرداتها أحياناً على لغة العنوان، ولكن عند استخدامها لا بد من مراعاة قواعد اللغة العربية التراثية والحرفية والدلالية.

ويظهر تأثير لغة العنوان واضحاً على المتلقي المتعرض لها، قد تتسرب مفردات القاموس اللغوي للعنوان إلى القاموس اللغوي للمتلقي، وقد لا يتوقف هذا التأثير عند هذا الحد، بل ربما يكون سبباً في توصيل معلومة خاطئة لغوياً أو صرفياً، أو نحوياً، أو دلالياً، تتدخل في تحديد أفكار المتلقي وآرائه.

تشبه وظيفة العنوان كثيراً الدمغة التجارية التي تمثل المنتج، وتهدف إلى إعطاء الزبون فكرة دقيقة بأسرع السبل وأيسرها، وبأجمل أساليب العرض، فالعنوان يقوم بتلك المهمة أيضاً؛ لأنه قد يعطى المتلقي فكرة مختصرة ودقيقة. إن كتابة عناوين الأخبار لم تعد مجرد تلخيص لوصف معين بل أصبحت صناعة لها سماتها الخاصة بها، بذلك تكون عناوين الأخبار دخل مرحلة جديدة من التطور وعدت صناعة، تحتاج إلى مقومات بشرية من صحفيين متمرسين، ومصححين

وفنيين، وقد تحتاج إلى موارد مادية، وتحتاج كذلك إلى منهاج، ولغة وصياغة خاصة بها.

صياغة عناوين الأخبار:

صياغة العنوان هي الطريقة والنهج الذي يكتب به العنوان، فكاتب العنوان يحتاج إلى أدوات جمة ودراية بالاختصارات، وقواعد كتابة الأرقام وكيفية استخدام الأرقام، وقواعد استخدام الأفعال، والمصادر، والضمائر، وكذلك يحتاج إلى معرفة أنواع الجمل المستخدمة في العنوان.

أولاً: الاختصار:

يُعد الاختصار من الأسس الرئيسة التي يركز عليها العنوان؛ لأنه ينقل المعلومات والأفكار بأقل عدد من الحروف والكلمات، وكثيراً ما قد توصف صياغة العنوان بالأسلوب التلغرافي، الذي يتم فيه الاستغناء عن كافة الكلمات التي لا تحمل قيمة إعلامية، فمن القواعد المهمة التي يمكن أن تستخدم في مناهج الاختصار.

أ. الإستغناء بالأسماء عن الألقاب أو العكس نحو: «المشير عمر» بدل عن رئيس الجمهورية عمر البشير، والقاعدة هنا عندما تريد أن نتحدث عن شخصيات مشهورة تستعين بالأسماء وتستبعد الألقاب، وأن تستعين بالألقاب عندما تكون الشخصيات غير مشهورة.

ب. عدم ذكر ما هو معروف من أوصاف ومواقع الأماكن فبدل أن تقول الدويم محافظة النيل الأبيض تقول الدويم فقط، لأنه معروف أن الدويم تقع بالنيل الأبيض.

ج. الاستغناء بعلامات التقييم عن أفعال القول فبدل أن تقول وزير الشباب يصرح، أو وزير الشباب يقول تضع علامة النقطتين هكذا: وتذكر تصريحه.

د. حذف الكلمات الوصفية والكلمات المضافة التي لا تقدم جديداً، فبدل أن تقول ضحايا الحادث تقول: الضحايا، وبدل أن تقول بكل عنف تقول بعنف.

هـ. حذف الجمل الاعتراضية التي قد تؤدي إلى إطالة الجملة الرئيسة.

و. التخلص من الحشو الزائد والكلمات المترهلة الفضفاضة، مع معرفة مقتضى الحال فبدلاً من قولك: (في هذه اللحظة من الزمن) يفضل أن تقول «الآن»، هرب «أفضل من أطلق رجليه للريح.

ثانياً قواعد كتابة الأرقام:

تُعد الأرقام مكوناً أساسياً من مكونات لغة التعبير ونقل المعلومة داخل العنوان وخاصة العناوين المتعلقة بأعمال البنوك، والأخبار، الاقتصادية، والرياضية، والأخبار المتعلقة بفئات معينة كالمشردين، والمتسربين من التعليم، والمسنين، وكذلك العناوين المتعلقة بالكوارث الطبيعية، والحوادث، بالإضافة لمواد المتعلقة بالاستطلاعات السياسية، والانتخابات.

وترجع أهمية الإلمام بقواعد كتابة الأرقام في العنوان إلى أن كتابة الأرقام داخل العنوان بطريقة خطأ ربما تقود إلى تشويه الحقائق وتضليل القارئ وقد تؤدي إلى أن تفقد الصحيفة مصداقيتها لدى الجمهور القارئ لها. وقد يكون وراء إساءة استخدام الأرقام داخل العناوين الجهل

أو الصدفة في بعض الأحيان، وربما يقف وراء ذلك أحد العوامل التالية:
أ. الرغبة في الإثارة من خلال المبالغة في كتابة الأرقام وذلك من أجل جذب القارئ حتى ولو أدى ذلك إلى تحريف مضمون الخبر.

ب. قد تحاول بعض الصحف إبراز الجوانب السيئة في المضمون الإخباري وفي ذات الوقت تعتم بعض الجوانب التي تظهر تحسناً في الظروف الاجتماعية؛ لذا تُعد مقدرة المحرر على تحليل الأرقام ومعالجتها، والخروج منها بنتيجة، قد يفوق أهمية الحصول على المعلومة نفسها، ومن الضرورة أن يتقن الصحفي مهاراته التعامل مع الأرقام. ومن أبرز الأخطاء التي يوقعها المحرر في كتابة الأرقام.

أ- تضارب الأرقام:

تضارب الأرقام من أكثر الأخطاء التي تقع في عناوين الأخبار، قد يأتي عنوان يتضمن تأكيدات رقمية، ونتائج في المجموع والنسب ثم تأتي أرقاماً في نص الخبر لا تحمل الدلالة التي يشير إليها العنوان.

ب- إساءة استخدام المصطلحات الرياضية:

بعض العناوين تأتي بأرقام صحيحة، لكن استخدامها للمصطلحات الرياضية غير صحيحة كالنسب المئوية، والفواصل العشرية، وغيرها من العلامات الرياضية.

ج- كتابة الأرقام نحوياً ولغوياً خطأ:

يكون بمخالفة قوانين النحو من جمع وتثنية، أو تأنيث ما حق تذكيره وتذكير ما حق تأنيثه، أو قد تأتي الأخطاء في أحكام العدد وتمييزه، أو الضبط الخاطئ لاسم الفاعل والمفعول.

د- ذكر أرقام لا حاجة لها:

الأرقام مثل الكلمات من الضروري أن يراعي المحرر عند كتابتها، أنها تفي بحاجة السامع والقارئ معاً، ففي بعض العناوين قد تذكر النسبة التي حصل عليها الفائز والخاسر، مثلاً الأفضل في مباراة أن يقال: «فاز فريق فلان على فلان بكذا».

ثالثاً: قواعد استخدام علامات الترقيم:

علامات الترقيم عنصراً مهماً في كتابة العنوان، فهي ليست مجرد علامات شكلية فقط، بل هي رموز لغوية ذات دلالات تشير إلى الخبر نفسه، وربما تحمل معنى لا تستطيع الكلمات التعبير عنه، فإن كل علامة لها دلالة معينة، مثل النقطة التي تعني انتهاء جملة وبدء جملة داخل العنوان، والفاصلة تعني الانتقال من جملة قصيرة إلى أخرى ذات دلالة واحدة داخل العنوان، وكذلك ما تقوم به علامات التعجب، والاستفهام من نقل معنى مسكوت عنه أي لم يصرح به بشكل مباشر؛ لذا يُعد اهتمام المحرر بتوظيف علامات الترقيم داخل نص العنوان ضرورياً؛ لأنه يساعد على نقل المعنى بسهولة ووضوح، ولها بعداً جمالياً، وتنسيقياً في الإخراج، فعلامات الترقيم التي تدفع القارئ إلى إعادة قراءة الجملة مرة ثانية هي علامات تم توظيفها بشكل خاطئ.

رابعاً: قواعد استخدام الأفعال في العناوين:

قال أ. الفاتح السيد: «تباين استخدامات الأفعال داخل المواد الصحفية المختلفة في الصحف السودانية على النحو التالي: حيث تقل بشكل مستمر في العناوين، ثم ترتفع في المقدمة، وتبلغ أقصى نسبة لها في المتن، وقد يتراوح استخدام الأفعال داخل النصوص الإخبارية ما بين 8% إلى 10% ويزيد استخدامها داخل أعمدة الرأي التي تعبر عن ذاتية المحرر، فكلما ارتفعت نسبة الأفعال داخل نص العنوان اقترب الأسلوب فيه إلى النمط الأدبي الذي تحكمه ذاتية التعبير»⁽⁶⁾. عند استخدام الأفعال لابد من توفير عوامل لتوظيفها داخل العنوان وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ- الاعتماد على الفعل المضارع:

الفعل المضارع يدل على الحدث الذي لا يقع في زمن خاص، لكنه قد يحدث في كل وقت وعلى الدوام، كما يشير إلى العمل الذي بدأ حدوثه في زمن المتكلم، أو الذي يقع أو سيقع في المستقبل، ويتم ذلك بإضافة بعض الزوائد الصرفية (كالسين، وسوف)، ولا يجزأ استخدام فعل الأمر في العنوان إلا إذا اقتضى السياق حال الاقتباس ومن أمثلت ذلك الصحف السودانية: السفير الإسرائيلي: أعيدوا توازن القوى في السودان !!...⁽⁷⁾. البشير: عبروا عن أنفسكم في الانتخابات⁽⁸⁾. وقد يستخدم المحرر في بعض الأحيان الفعل المضارع في العنوان ثم يتحول إلى صيغة الماضي في المقدمة على النحو التالي: الهلال يقهر كانو النيجيري ويتصدر دوري الأبطال⁽⁹⁾. ويتحول إلى ماضي في المقدمة نحو: فاز الهلال أمس على ضيفه النيجيري كانو 2/ صفر هلمعه... ويستثنى من ذلك أن يكون العنوان ناقلاً لخبر متوقع حدوثه في المستقبل ففي هذه الحالة يلتزم بصيغة المضارع في العنوان والمقدمة.

ب- الاعتماد على الأفعال المبنية للمعلوم:

الأفعال المبنية للمعلوم أكثر حيوية وجاذبية في صياغة العنوان من الأفعال المبنية للمجهول، وذلك لأن الأفعال المبنية للمعلوم قد تبعث لدى القارئ الغموض الذي يعيب العنوان وينفره نحوه، ولأجل ذلك يُحذَرُ استخدام الأفعال المبنية للمجهول في عناوين الأخبار ومقدماتها، وأن تُوظف فقط في داخل تفاصيل الخبر حيث يُفهم الفاعل من السياق.

خامساً: قواعد استخدام المصادر:

وتلجأ بعض الصحف إلى استخدام المصادر بدلاً عن الأفعال خصوصاً داخل نص العناوين، لأن هذا الإجراء قد يحقق عنصر الاختصار في العنوان وهو من الصفات المهمة في صياغة العنوان، إذ يُستغنى في هذه الحالة من لواحق الفعل، من فاعل ومفعول به، خاصة عندما لا تكون هنالك حاجة لإظهار أي منها في العنوان، ويكون من المهم إظهار الحدث نفسه، ومن نماذج ذلك في الصحف السودانية:

- اكتمال (90%) من مصارف الخريف بمحلية بحري⁽¹⁰⁾.

- استئناف المحادثات بين الحكومة التشادية والمعارضة⁽¹¹⁾.

- انخفاض إنتاج الحبوب وتراجع القمح⁽¹²⁾.

وفي أغلب الأحيان تلجأ الصحيفة إلى استخدام اسم صانع الحدث (اسم الفاعل) عندما يكون صانع الحدث أهم من الحدث نفسه، أو قد يكون المفعول به أهم من الفاعل والفعل، ففي هذه الحالة يشتق اسم الفاعل أو اسم المفعول ويبدأ به العنوان.

سادساً: قواعد استخدام الصفات:

لايجز استخدام الصفات في كتابة الأخبار عموماً، وكتابة عناوينها خصوصاً وذلك لعدة أسباب.

أ- إن استخدام الصفات تجعل كتابة العنوان أقرب إلى نصوص الأدب.

ب- قد يوحي استخدام الصفات المتزايدة بالكذب والتحيز من قبل الصحفي.

الصفات تعد كلمات زائدة في نص العنوان، «تحمل رأي الصحفي داخل العنوان الذي من أهم خصائصه الموضوعية والبعد عن الذاتية»⁽¹³⁾. كما أن استخدام الصفات قد يؤدي إلى إطالة جملة العنوان وفي ذلك قال د. فتح الرحمن النحاس: «إذا استخدمنا الصفات في العناوين لا بد أن نكون واثقين بأن هذه الصفة ستضيف معنى جديداً إلى العنوان، كما ينبغي أن نفكر جيداً قبل أن نصف رأياً معيناً بأنه (أمين)، وخطوة معينة بأنها (ضرورية)، ودليلاً معيناً بأنه (واضح وصادق)، لا بد أن تدع الأحداث تتحدث عن نفسها فإذا غرق طفل في رحلة فإن القارئ ليس في ذلك بعض المواد الصحفية في الأخبار التي تعبر عن أحداث يرتفع داخلها قيمة الصراع كالأحداث العسكرية والجرائم والكوارث»⁽¹⁴⁾.

سابعاً: قواعد استخدام الضمائر:

يرى أ. حسن منصور: «أن هذه الضمائر تتمثل في ضمائر المتكلم وضمائر المخاطب الذي يرتبط استخدامها بالعناوين القائمة على سرد تصريحات حيث يتم الاستعانة بها في اقتباس مباشر من الأقوال التي صرح بها المصدر، ويشيع استخدام ضمائر المتكلم، وقد يندر استخدام ضمائر المخاطب، ويفضل دائماً استخدام ضمير الغائب لعدة أسباب منها: لأن ضمير الغائب هو الأكثر شيوعاً من ناحية الاستخدام مقارنة بأنواع الضمائر الأخرى، وغالباً ما تأتي الصيغة الأساسية للأفعال باستخدام صيغة الغائب وليس المتكلم؛ لذا يؤدي شيوع استخدام صيغة الغائب إلى تعود القارئ على هذه الصيغة ونفوره من ضمير المتكلم والمخاطب. وأضاف أ. الفاتح السيد «إن ضمير الغائب يدل على شيء غير مرئي وغير محدد أمام العين، لذلك فهو أصلح في هذه الصياغة، أو لأنه يدفع المتلقي إلى التصور، وربما يؤدي إلى الإثارة وجذب القارئ ناحية العنوان، ويستثنى من ذلك الحالات التي يتم فيها اقتباس معلومات من على ألسنة المصادر»⁽¹⁵⁾.

ثامناً: قواعد استخدام الكلمات الدالة على النوع:

تخلق الكلمات الدالة على النوع اهتماماً من جانب القارئ نحو المادة الصحفية التي يقرأها، وتُعد أسماء الأعلام (الأشخاص والأماكن) من أكثر الكلمات الخاصة المستخدمة في كتابة العناوين، وكذلك كلمات النوع (المذكر والمؤنث) ويرتبط استخدامها بعنصر الشهرة، قال: أ. حسن منصور: «إن اللغة تعكس النوع، فهي دائماً قادرة على جذب الفئة التي تعبر عنها، فاستخدام الألفاظ مثل: المرأة، الفتاة، والبنات، الطالبة وغيرها، يمكن أن يستقطب النساء من القراء عند

مطالعة مادة صحفية معينة، وهي أيضاً قد تكون عاملاً في استقطاب الذكور من القراء، وبذلك تكون القاعدة الإخبارية أن الأسماء تصنع الأحداث»⁽¹⁶⁾.

تاسعاً: الجمل المستخدمة في العنوان:

يرى د. فتح الرحمن النحاس: «أنه يفضل استخدام الجمل المعقدة في العناوين الرئيسية، لأنها تحتوي على تفاصيل وأفكار كثيرة من مضمون الخبر، وأشار إلى أن كتابة عناوين الأخبار عموماً تتميز بكثرة استخدام الجمل الفعلية داخلها، لذا نجد أن جملة العنوان تختلف من جملة نص الخبر، لأن جملة العنوان تبدأ باسم غالباً، بينما تبدأ المقدمة الإخبارية بفعل، وأن أنواع الأسماء التي يبدأ بها العنوان تتعدد لتشمل أسماء الأشخاص والأماكن والمصادر والأسماء الدالة على زمن»⁽¹⁷⁾.

أ/ استخدام جمل مختلفة التراكيب في العنوان:

يقصد بالتركيب هنا التركيب الفكري، أي عدد الأفكار التي تتضمنها جملة العنوان، أما التركيب النحوي فيشير إلى أنواع الجملة من جملة اسمية، وفعلية، وشبه جملة، و يمكن تقسيم الجملة إلى: جملة بسيطة، وجملة مركبة، جملة معقدة. تُعد الجملة المعقدة أكثر أنواع الجمل الثلاث شيوعاً في صياغة عناوين الصحف، وتليها الجملة المركبة، ثم البسيطة، لأن الجملة المعقدة يمكن أن تحمل في تركيبها أكثر من فكرة في أقل عدد من الكلمات و بذلك تكون هي الأنسب استخداماً في كتابة عناوين التقارير الإخبارية من الجملة البسيطة التي تحمل فكرة واحدة، وفي ذلك يرى د. فتح الرحمن النحاس «إن الغاية من استخدام الجملة المعقدة الاختصار ترجع إلى رغبة المحرر في اختصار المعلومات في جملتين أو جملة واحدة معقدة، وبذلك تحقق الجملة المعقدة هدفاً أساسياً للمحرر. عند تلخيص جملة العنوان ترتيب الأفكار والأحداث تبعاً لدرجة أهميتها، فالجملة المعقدة تبدأ بجملة رئيسة تحمل الفكرة أو الحدث الرئيس، وترتبط بعد ذلك بشبه جملة تحمل فكرة ثانوية مكملية ومدعمة للفكرة الأساسية»⁽¹⁸⁾، ومن أمثلة ذلك في الصحف السودانية: نقل معتقلي لجنة إضراب الأطباء إلى سجن كوبير. (أخبار اليوم) العدد (5638). شبكة الصحفيين تطالب مجلس الصحافة بحماية الصحفيين. (الأيام) العدد (9712).

ومن أمثلة الجمل البسيطة في الصحف السودانية:

الأزمة الوزارية في البرلمان تشتد. (أخبار اليوم) العدد (5638)

إغلاق السفارات الأمريكية غداً. (الرأي العام) العدد (3683)

ومن أمثلة الجمل المركبة في الصحف السودانية: الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عقد قمة، لأطراف

الصراع/ ومجلس الأمن يرفض الاجتماع الطارئ. (الرأي العام) العدد (3683)

لقد اتفق كل من النحاس والفتاح السيد على أن استخدام الأنواع الثلاثة من الجمل في العنوان بحسب التفاصيل التي يحملها المضمون الإخباري، وقد أوصيا باستخدام الجمل المعقدة في الأخبار التي تحتوي على تفاصيل أكثر، فهي الأنسب لكتابة عناوين التقارير الإخبارية؛ لأنها تلخص معلومات أكثر. بينما تستخدم الجمل المركبة في الأخبار العادية، والتي تعتمد على تصريحات

المسؤولين، أما الجمل البسيطة فإن استخدامها يرتبط بالأخبار التي يرتفع داخلها عنصر الصراع وتحقق للقارئ متعة قرائية عاجلة مثل أخبار الحوادث والفن⁽¹⁹⁾.

ب/ استخدام الجمل الاسمية:

قال فتح الرحمن النحاس «من المعتاد في جملة العنوان أن تبدأ باسم المقدمة تبدأ بفعل وقد تتعدد أنواع الأسماء، لتشمل أسماء الأماكن والمصادر والأسماء الدالة على زمان وأسماء الأشخاص، ومن أمثلة ذلك في الصحف السودانية:

- خليل يواصل مفاوضات الدوحة. (رأى الشعب) العدد (1481)
- مكة تستقبل أكثر من مليون حاج. (حكايات) العدد (795)
- معرض الخرطوم للكتاب يفتتح اليوم. (أخبار اليوم) العدد (5635)
- اليوم مباراة الهلال والمريخ. (آخر لحظة) العدد (1334)

ج/ استخدام الجمل الإنشائية:

يقصد بها الجمل التي تعكس ذات قائلها، ولا تدل على خبر أو معلومة معينة، مثل الجمل الاستفهامية، والجمل التعجبية، وجملة الطلب، قال فتح الرحمن النحاس: «من أراد استخدام أسلوب التعجب في صياغة عناوين الأخبار، لعل ذلك يعكس نوعاً من تلوين المعلومة بالرأي، وقد يؤدي الإفراط في استخدامها على هذا المستوى إلى إضعاف ثقة القارئ بالصحيفة»⁽²⁰⁾. وأكد على ذلك الفاتح السيد بقوله: «تستخدم الجملة الاستفهامية والتعجبية في الصحيفة في مواد الرأي والتحقيقات والحوادث، حيث تُعد هذه الجملة جزءاً لا يتجزأ من بنيتها وتكاد تختفى هذه الجملة في المواد الخبرية، التي تعتمد على المعلومات والحقائق»⁽²¹⁾. أما جملة الدعاء، والنداء، والاستشهاد أي الجملة المنقولة عن نص آخر، نحو القرآن، والسيرة، والشعر، أو من كاتب أو مصدر، فكل هذه الجمل لا يحبذ استخدامها في جملة العنوان، لأنها ربما قد تطيل نص العنوان.

د/ الجمل ذات الطابع المجازي:

الجملة الخبرية تتميز بصراحتها في المعنى، وتحتمل الصدق والكذب لدى القارئ الذي يستقبلها، أما نص الجملة المجازية قد تتسع دلالتها في التأويل، وتزيد فيها مساحة المسكوت عنه، قال الفاتح السيد: «لعل الجملة المجازية لا تعبر عن معنى صريح يتحمل الصدق والكذب، وبذلك يفضل الابتعاد عن توظيفها داخل نص العنوان، ويستثنى من ذلك الحالات التي يلجأ فيها إلى اقتباس تصريح معين وبشكل مباشر من على لسان مصدر معين، وذلك لأن استهداف دلالة محددة من الجملة الإنشائية في سياق معين قد يعد رأياً يريد المحرر نقله إلى القارئ»⁽²²⁾. وذلك يدل على أن استخدام الجملة المجازية في بعض الأحيان يقتصر على مواد الرأي وخصوصاً في الأعمدة الصحفية، وأكد ذلك محي الدين تيتاوي: «إن الأعمدة ومواد الرأي في الصحيفة تعبر عن رأي المحرر تجاه حدث أو فكرة أو قضية أو شخص محدد، وقد بلغت نسبة استخدام الجمل المجازية داخل الأعمدة 81 % في حين استخدمت الجمل الخبرية بنسبة 16 %»⁽²³⁾.

عاشراً: استخدام مفردات ذات طابع مجازي:

المفردات ذات الطابع المجازي تضيف بلاغة نصية على العنوان، وتدعم قدرة الكاتب على شرح العنوان، وتحليله، وتشمل هذه المفردات ما يلي: المترادفات، والمتضادات، والمفردة العامية. وفي ذلك قال الفاتح السيد «قد تأتي المفردة المتضادة على رأس المفردات ذات الطابع المجازي، التي تستخدم في العنوان وتليها المفردة المكررة، ثم العامية، أما المفردة المترادفة فإنها قد تؤدي دوراً أساسياً في شرح وتأكيد المعنى الذي يهدف المحرر إلى نقله في العنوان»⁽²⁴⁾. الأمثلة التي أستخدمت فيها المفردة المترادفة في الصحف السودانية :

زين تحقق قدراً من الرواج والانتشار. (حكايات) العدد(963). المؤتمر الوطني يؤدي دوره تلقائياً دون طلب من أحد ودون دعوة. (رأى الشعب) العدد(4180). والترادف هنا لا يقصد به التطابق التام في الألفاظ، لكن يقصد به قابلية المفردة للتعبير عن المعنى وتأكيد، كما أن الترادف قد يظهر فيه معنى الإلحاح؛ لذا يلجأ إليه المحرر عندما يشعر أن مضمون العنوان غير مقنع ويرتبط بالشك، فهو بذلك يرجع إلى مفردة مختلفة في اللفظ متفقة مع المعنى الذي يريد تأكيده أو الإلحاح عليه.

إن مساحة العنوان أثمن من أن تضيع بتعميمات وكلمات غامضة، فقد أوصى أ.عثمان ميرغني: «للحصول على إثارة القارئ أوصف الخبر في كلمات قليلة لا تزيد عن سبع كلمات أو أقل، أخلق من هذه الكلمات سلسلة متواصلة من أفكار الخبر المثيرة، بحيث يتولد الحماس والرغبة في نفس القارئ لقراءة الخبر نفسه، ولا تستعمل في العنوان كلمات صماء لا يفقهها القارئ»⁽²⁵⁾. عندما يقوم المحرر بصياغة العنوان عليه مراجعة صياغة العنوان أكثر من مره فإنه في كل مره سيجود أكثر في عنوانه. **الأخطاء اللغوية والنحوية في عناوين الصحف السودانية في الفترة من 2007 إلى 2010:**

الأخطاء اللغوية والنحوية في عناوين الأخبار في الصحف السودانية كثيرة، ومتنوعة، ولا تخلو منها صحيفة؛ بل إن هنالك صحفاً لا يخلو سطر من سطورها من تلك الأخطاء، ويلاحظ عن تلك الأخطاء أنها تنحصر في بعض أبواب النحو، والصرف، واللغة، مما ورد منها:

باب الإضافة:

هنالك أربعة أخطاء على أسلوب الإضافة في عناوين الأخبار في الصحف السودانية وهي كالآتي: أ/ كثرة توالي الإضافات:

اللغة العربية تنفر من توالي الإضافات، لذا ينصح الصحفي أو المحرر بمحاول كسر هذا التتابع عند صياغة عناوين الأخبار، فبدل أن تتوالي الإضافات هكذا: زيادة رؤوس أموال بعض البنوك، ويمكن أن يقال زيادة رؤوس الأموال لبعض البنوك، أو الزيادة في رؤوس أموال عدد من البنوك، ومن الأمثلة التي جاءت في عناوين الأخبار بالصحف السودانية: إجراءات تسهيل عبء ديون دول العالم الثالث، (الرأي العام) العدد (1274). على جدول أعمال وزراء دول عدم الانحياز، (الأيام) العدد (1485).

ب/ تعريف التركيب الإضافي:

والقاعدة هنا تقول تدخل (ال) التعريفية على المضاف إليه وليس على المضاف، «قال ابن مالك: وَوَصَلَ آلَ بِدَا المضاف مُغْتَفَر * إِنَّ وَصَلَتِ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرَ أَوْ بِالَّذِي لَهُ ضِيْفُ الثَّانِي * كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي» شرح ذلك ابن عقيل بقوله: «لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول هذا الغلام رجل؛ لأن الإضافة معاقبة للألف واللام فلا يجمع بينهما أما أن كانت غير محضة وهو المراد «بذي المضاف» أي بهذه الإضافة، فالقياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف لما فيه تقدم من أنهما متعاقبان، لكن إذا كانت الإضافة على نية الانفصال، اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه، نحو: الجعد الشعر، والضارب الرجل أو على ما أضاف إليه المضاف كزيد الضارب، و رأس الجاني، فإن لم تدخل ألف ولام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف امتنعت المسألة»⁽²⁶⁾. لقد شاع في لغة عناوين الأخبار الخروج عن هذه القاعدة في مسألتين:

المسألة الأولى: يقولون: الغير مفيد، والغير مشروع، والغير مفهوم، والغير مترابط، وكل هذه التراكيب جاءت مخالفة للقاعدة فإن (ال) عندما تدخل على المضاف (غير) قد تغير المعنى، حيث يصير معناها (المغاير) مثل (الغير مفيد) تصبح المغاير وليس الضار، والصواب في كل ذلك أن يقال غير المفيد، وغير المشروع وغير المفهوم.

المسألة الثانية: هي ألفاظ العدد مائة، وألف فإن تمييزها مفرد منصوب غير معرف بـ(ال) ولكن الصحف السودانية جاءت به معرفاً بأل نحو: رحلة الألف الميل، ومشروع المائة اليوم، والصواب أن يقال: رحلة ألف ميل، ومشروع المائة يوم، فدخول (ال) في هذه التراكيب على المضاف إليه غير مستساغ في أذن السامع وغريب على لسان المتكلم، فمن الممكن أن تأخذ برخصة للتقديم والتأخير فيقال: الأميال الألف، والأيام المائة، وقد أجاز ذلك المجمع اللغوي.

ج/ الإضافة اللفظية والإضافة المحضة:

الإضافة نوعان: لفظية: وتسمى الإضافة غير المحضة وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، مثل إضافة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل إلى معمولها، وهذه لا تفيد الاسم الأول تعريفاً ولا تخصيصاً، نحو: «عمر حسن الخلق، معمور الدار، عامر الدار»

الإضافة المعنوية: وهي المحضة وتفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا قلمٌ حبرٍ، وتعريف إن كان المضاف إليه معرفة نحو: هذا قلمٌ بكرٍ» وهي تؤدي غرضاً معنوياً كالذي تؤديه حروف الجر، فإذا قلت هذا قلم زيد فإنك تقصد بأن القلم لزيد، وإذا قلت هذا قلم حبر فإنك تقصد أن القلم من الحبر»⁽²⁷⁾. فهناك أخطاء كثيرة قد وردت في عناوين الصحف السودانية في الإضافة اللفظية أو غير المحضة، وقد حصرها النحاة في اسم الفاعل واسم المفعول إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبهة مطلقاً، إذا كانت الإضافة لا تفيد تعريفاً بذلك لا

تصح أن تقع صفة لمعرفة، وعلى هذا يظهر الخطأ في عناوين الأخبار في الصحف السودانية الآتية: تشارك السودان مع الدول الخمسة دائمة العضوية، أخبار اليوم العدد (759) والصواب (الدول الخمسة الدائمة العضوية) وذلك بتعريف الطرفين ويمكن تخريج هذا على البديل لاعلى النعت، وبذا يصح نحوياً.

د/ العطف على المضاف وتأخير المضاف إليه:

القاعدة النحوية تقول: إذا أريد العطف على المضاف فلا يتم العطف إلا بعد استكمال المضاف إليه، وهذه أمثلة من عناوين الصحف السودانية التي جاءت مخالفة لهذه القاعدة: (جاءت الندوات لعلاج وشرح الظاهرة). (الرأي العام) العدد (1274) والصواب جاءت الندوات لعلاج الظاهرة وشرحها. (الوزارة مسئولة عن إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية). (آخر لحظة) العدد (998)، والصواب الوزارة مسئولة عن إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها.

باب التذكير والتأنيث:

قد يخطئ الصحفيون في صياغة عناوين الأخبار في التذكير والتأنيث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الخلط بين المذكر والمؤنث المجازي:

لا توجد قاعدة يمكن بها التمييز بين المذكر والمؤنث المجازي، وإنما مرد الحكم إلى السماع، أو الرجوع إلى المعاجم العربية، ما ورد من عناوين الصحف السودانية في تأنيث ما حق تذكيره: تمتلك إيران خمسين ألف رأس نووية، (الرأي العام) العدد (1235) والصواب نووي. إن بلديهما ستؤيدان الدعم العربي، (الصحافة) العدد (1563) والصواب سيؤيدان

الوجه الثاني: تذكير ما حقه التأنيث:

أصيب برصاصة في فخذه الأيسر، والصواب اليسرى، (حكايات) العدد (753)، وجاء في نفس العدد، مات في هذا السن المبكر، والصواب في هذه السن المبكرة.

الوجه الثالث: التذكير مع وجود علامات التأنيث:

وإذا كان هنالك عذرٌ لتذكير الألفاظ السابقة، وذلك لعدم وجود علامة تأنيث فيها، فليس هنالك عذرٌ في تذكير الكلمات الآتية في عناوين الصحف السودانية، مع وجود علامات التأنيث. ومثال ذلك: هذا الكبرياء الكاذب، والصواب هذه الكبرياء الكاذبة. استورد السودان خمس ماكينات طباعة ألماني، والصواب ألمانية. في النشرة الإنجليزي، والصواب الإنجليزية.

باب العدد والمعدود:

يعد باب العدد من أوفر الأبواب التي وردت فيها أخطاء في عناوين الصحف السودانية، وقد وردت أخطاء كثيرة في استخدام العدد (أحد) أو (إحدى) مع جمع المؤنث السالم وجمع التكسير، ومن أمثلة ما ورد في الصحف السودانية:

في إحدى مؤتمرات نزع السلاح، (الرأي العام) العدد (1367)، والصواب في أحد مؤتمرات. الفائز يتم اختيارها في إحدى الموضوعات، (آخر لحظة) العدد (754) والصواب أحد الموضوعات. في إحدى الانفجارات، حكايات العدد (963)، والصواب أحد الانفجارات. ويمكن الاستدلال على ذلك

برد جمع المؤنث السالم إلى مفرده لتحديد اللفظ الملائم: (أحد) أم (إحدى). كذلك تكثر أخطاء في الصحف السودانية في (باب العدد) وخاصة في العدد (اثنان) بصورة لافتة للنظر، ومن الأفضل عند استخدام العدد (اثنان) في عناوين الصحف أن لا يذكر لفظ العدد (اثنان) وذلك للاختصار، فإنك لاتقول قرأت اثنين كتاب، وإنما تقول قرأت كتابين، وجاء استخدامه خلافاً لذلك في الصحف الآتي: زراعة اثنين مليون فدان، (الانتباهة) العدد (947)، والصواب مليوني فدان. شارك السودان في بطولة اثنين كيلومتر، (حكايات) العدد (683)، والصواب الكيلومترين. كما ورد في الصحف السودانية في تمييز العدد وصياغته هذه الأخطاء: يبعد عشرة كيلومتر من الهدف، (حكايات) العدد (914)، والصواب عشرة كيلومترات من الهدف. وأمثلة من الصحف السودانية وردت فيها أخطاء في تذكير العدد وتأنيثه:

صرف الدولار بزيادة خمسة عشرة جنيه عن سعر الأمس، (الرأي العام) العدد (1236)، والصواب خمس عشرة جنيه. يضم المؤتمر ما بين عشر إلى اثنين عشر وزيراً، (حكايات) العدد (915) والصواب ما بين عشرة إلى اثني عشر وزيراً.

أما الوصف من العدد المركب (1-19) تحكمه قاعدتان هما: أ/ البناء على فتح الجزئين.

ب/ مخالفة المعدود تذكيراً وتأنيثاً. وقد تخرج عناوين الصحف السودانية عن هاتين القاعدتين في الآتي: وصل الفريق المصري في الثالث عشرة من الشهر الجاري، (قوون) العدد (529)، والصواب الثالث عشر. الكتيبة الثالثة عشر، (آخر لحظة) العدد (638)، والصواب الثالثة عشر. وقد يحدث الخطأ في الصحف السودانية في (الواحد والحادي)، وتكون القاعدة فعندما تبدأ العد تقول في المفرد: واحد، اثنان، ثلاث.....

وفي المركب تقول: أحد عشر، اثنا عشر، ثلاث عشر.....

وفي المعطوف تقول واحد وعشرون، اثنان وعشرون.....

أمّا إذا أردت الوصف من العدد المفرد تقول: الأول، الثاني، الثالث...

فتقول في الوصف من المركب، الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر....

وتقول في المعطوف، الحادي والعشرون، الثاني والعشرون... الخ.

أمّا واحد وعشرون، الذي مؤنثه واحدة وعشرون فإن الوصف منه الحادي والعشرون للمذكر، والحادية والعشرون للمؤنث. ومن الأمثلة الأخطاء التي وردت في عناوين الصحف السودانية:

نحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، (الرأي العام) العدد (1427)، والصواب الحادي والعشرين. الحلقة الواحدة وعشرون، حكايات العدد (974)، الصواب الحادية والعشرون. أما ألفاظ العقود فيجوز فيها قولك: العيد الخمسين، والذكرى الأربعينية، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع ألفاظ العقود بالألف والتاء، إذا لحقت بها ياء النسب فيقال: ثلاثينيات، وأربعينيات ونحوها، ومنع المجمع أن يقال في هذا المعني ثلاثينات بغير (ياء نسب)، وجاء الخطأ في عناوين الصحف السودانية في الآتي: ولد في العشرينات من هذا العصر، (حكايات) العدد (916)، والصواب

العشرينيات، ونحن على أبواب التسعينات، والصواب نحن على أبواب التسعينيات. كذلك قد لا يفرقون بين العقد والعقد، إن العقد الأول يبدأ من 1-10، والثاني يبدأ من 11-20، والثالث من 21-30،... والعاشر (91_100)، وجاء مخالفاً لذلك في هذا العناوين «العثور على جثة سيدة في العقد الثالث من عمرها»، حيث ذكر بعد ذلك في نص الخبر، أن عمر السيدة 34 سنة، فهي إذاً في العقد الرابع لا الثالث، وأن الصواب في ذلك أن يقال في العنوان: (في الثلاثينيات من عمرها).

باب الاستثناء:

أما (باب الاستثناء) فالأخطاء كثيرة في الاستثناء (بسوى) في الاسم الذى يأتي بعده، والصواب أن يقع بعدها الجار والمجرور، لأن سوى اسم استثناء يضاف إليه ما بعده، ومما جاء مخالف القاعدة: لم يصب سوى بكدمات وخدوش، (آخر لحظة) العدد (983)، الصواب سوى كدمات وخدوش. لم تأت أقوالهم سوى نسجاً للخيال، (الرأي العام) العدد (1427)، الصواب سوى نسج خيال. كذلك قد يوقعون بعد (سوى) ضمير الرفع المنفصل، وهذا ممتنع لأن الاسم بعد سوى لا يكون إلا مجروراً بالإضافة، وجاء مثال لذلك في الصحف السودانية: لن يقوم بتحقيق طموحاتنا سوى نحن، ولن يحافظ على نظافة بلدنا سوى نحن، والصحيح: لن يقوم بتحقيق طموحاتنا سوانا، ولن يحافظ على نظافة بلدنا سوانا، (فيكون ضمير الرفع هنا مضافاً). كما وردت أخطاء في الصحف السودانية في الاستثناء بـ(عدا) لعل الاستثناء بـ(عدا) معناه إخراج الشيء عن الشيء، وقد يقصد بها النقصان لا الزيادة، وهذه أمثلة من الصحف السودانية مخالفة لذلك: تسرب النفط في الخليج كارثة اقتصادية، هذا عدا عن تلوث البيئة، (آخر لحظة) العدد (983)، في هذا المثال إنما يقصد به الزيادة بالإضافة الصواب أن يقال (بالإضافة إلى تلوث البيئة) فلا داعى لاستخدام عدا هنا. والقاعدة تقول إن النصب والجر جائز بعد عدا، لكن واجب بعد (ماعدا)، ومما ورد مخالفة: نجح جميع الطلاب ماعدا أخوك، الصواب أخاك

باب علامات الإعراب:

من الأخطاء في علامات الإعراب في عناوين الصحف السودانية ما يلي: لأرملة الابن حق الإقامة في منزل حماها، (حكايات) العدد (924)، الصواب حميها لأنه مضاف إليه مجرورة بالياء، لأنه من الأسماء الخمسة. عقد البشير جولة مباحثات والتقي خلالها الرئيسان حسني مبارك والقذافي، (الرأي العام) العدد (1217)، الصواب التقى خلالها الرئيسين، لأن الواو واو المعية، تنصب ما بعدها على أنه مفعول معه. كذلك ورد في الصحف السودانية: (لازال العلماء يواصلون البحث) (الصحافة) العدد (1748)، الصواب مازال، وإذا أُريد إجازتها يمكن أن يحول الفعل من الماضي إلى مضارع، ويقال: (لا يزال) لأن (لا) تستعمل لنفي المضارع بدون شروط. وقد ورد من الأخطاء في علامات الإعراب في الصحف السودانية، أيضاً حذف ما حقه الإثبات حيث تحذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع نحو: البشير: أنتم في موقف تحسدوا عليه، الرأي العام العدد (1217)، الصواب تحسدون عليه، لأن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها إذا سبقها جازم أو ناصب، وهنا لم يسبقها جازم أو ناصب لذلك تثبت النون. ورد في نفس العدد:

المال والسعادة الزوجية يحققها الرضا على النفس، وفي هذا العنوان خطأً الأول في الفعل يحققا، والصواب أن يقال: يحققان لأن الفعل من الأفعال الخمسة فهو متصل بألف الاثنين ولم يسبقه جازم أو ناصب لذلك ثبتت نونه، أما الخطأ الثاني من حرف الجر (على) والصواب (عن). وجاء في صحيفة (رأي الشعب) العدد (1478): وصل أربعين أسرة نازحة إلى معسكر الضعين، والخطأ في العدد أربعين ومن حقه أن يقال: أربعون أسرة لأن ألفاظ العقود تعرب إعراب جمع المذكر السالم ترفع بالواو وتنصب بالياء وهنا وقعت في محل رفع وليس في محل نصب.

باب أخطاء الكتابة:

قد ورد في عناوين الصحف السودانية (حروفاً) مثبتة كان من الحق حذفها عند الكتابة منها: إثبات آخر الفعل المعتل عند الجزم، والقاعدة تقول: إن الفعل المضارع المعتل عند الجزم، يحذف حرف العلة فيه: وأمثلة من الصحف أثبتت فيها حروف العلة: توضيحات أبناء مصر لم تذروها الرياح، (آخر لحظة) العدد (988)، الصواب تذرّها. استغرق ستة أشهر لم يتعداها، (حكايات) العدد (1242)، الصواب يتعدّها. وكذلك قد يثبتون ياء المنقوص عند الإضافة أو التعريف (بال)، ومن أمثلة لذلك في الصحف السودانية: نجوم الغد أغاني جديدة في مساء النيل الأزرق، حكايات العدد (946)، الصواب أغاني جديدة في مساء النيل الأزرق. ذلك ياء المنقوص تثبت في حالتي الرفع أو الجر وتحذف في حالة النصب وتظهر الفتحة على النون. قد تسقط الصحيفة بعض الكلمات أو العلامات، ومثال لذلك في الصحف السودانية: مفوضية استفتاء الجنوب تتسلم 90 من المطبوعات الخاصة بالاستفتاء، (الرأي العام) العدد (1217)، لعل هذا خطأ مطبعي، والصواب 90%. وقد جاء كذلك في الصحف السودانية حذف ياء المخاطب من فعل الأمر نحو: (أبك أيتها الحرية) الصواب (ابكي) بهمزة وصل، أما الفعل (أبك) فيخاطب به المذكر ويكون بناؤه على حذف حرف العلة، والحرية مؤنث لذلك تثبت الياء لأنها ياء المخاطبة.

وتزاد أيضاً في الصحف السودانية (الواو) بدون أي مسوغ، ومما ورد من أمثلة عن زيادة الواو: يفتتح الرئيس غداً معرض الخرطوم الدولي والذي يقام بأرض المعارض بيري، (آخر لحظة) العدد (988). والصواب حذف الواو قبل اسم الموصول. قد يتضح من الأمثلة السابقة أن اسم الموصول قد وقع (نعتاً) لمنعوت قبله، فلا معنى لسبق النعت بالواو. وكذلك قد تكون (الواو) سبباً في اللبس في بعض عناوين الأخبار، مثال لذلك: قام طه ونائب رئيس الجمهورية بافتتاح... (آخر لحظة) العدد (988). فاللبس قد أتى في قولك (ونائب رئيس الجمهورية)، فالقارئ يصبح في حيرة. هل طه هو نائب رئيس الجمهورية؟ أما هنالك نائب آخر؟.

وقد يكون هنالك خطأ في عناوين الأخبار في الجمع بين الاستفهام وحروف العطف (ثم - الواو، الفاء)، فالاستعمال العربي جاء بالبداء بحرف الاستفهام وإتباعه بحرف العطف كما يبدو في الآيات القرآنية الآتية: (أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (28). (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَكَمْ يَكُ شَيْئًا) (29). من الأمثلة التي جاءت في الصحف السودانية مخالفة لهذه القاعدة: وأليس من الممكن أن نتحد؟ (حكايات) العدد (946). وألا يكفي العالم العربي ما به من انقسام؟، (الرأي العام) العدد (1217).

يقولون في عناوين الأخبار بالصحف السودانية (شجب العرب تأييدها) أخبار اليوم عددها (5771)، ويقصدون بشجب هنا ندد بالتأييد والاستنكار، وهذا معني جديد لم يرد من اللغة قبل عصرنا هذا، وقد استعمل المتأخرون قبل عصرنا هذا شجب بمعنى «حَزَنَ أَوْ هَلَكَ شَجَبَهُ الله أَي أَهْلَكَه، فالشاجِبُ: الذي يَتَكَلَّمُ بِالرَّدْيِ»⁽³⁰⁾ والصواب استنكر العرب التأيد.

ورد في صحيفة (آخر لحظة) العدد (988)، (الصحة الاتحادية تلقي قرار وقف وظائف المدراء الطبيين بالمستشفيات). لعل في هذا العدد عدة أخطاء وهي: الخطأ الأول: في استخدام تلقى بالقاف فهي (بالغين). والخطأ الثاني: في جمع مدير على مدراء والصواب مديري.

والخطأ الثالث: في كلمة وظائف، والصواب وظائف، والخطأ الرابع: في (وقف) الوقف هو العقار أو الملكية المنقولة لحكومة أو عمل الخير، والصواب أن يقال (إيقاف). وجاء في صحيفة (أخبار اليوم) العدد (5644)، (معتصم يشهد تدشين برامج جمعية رعاية الأيتام بالولاية)، لعل كلمتي (برامج و دشن) كلمات معربة «دشن داشنٌ: معربة من الدَّشَن وهو الثوب الجديد، وذلك من دارجة أهل العراق وليس من كلام أهل البادية، كأنهم يعنون به الثوب الجديد الذي لم يُلبس، وألدار الجديدة التي لم تسكن»⁽³¹⁾. ولم يأتي غير ذلك في اللغة في هذا الحرف. والصواب أن يقال معتصم يشهد افتتاح برامج جمعية الأيتام بالولاية. يقصدون بها يفتتح أو يزور أو يراقب، ولم تأت كلمة يدشن بهذا المعنى.

كذلك جاء في صحيفة (آخر لحظة) العدد (988): (الإنجاب هل أضحى سبب لاستمرارية الحياة الزوجية). والصواب أن نستخدم الفعل صار بدل عن أضحى لأن صار تفيد الاستمرارية، والصواب أن يقال: هل صار الإنجاب سبباً لاستمرارية الحياة الزوجية؟. وجاء في نفس العدد في الصفحة الرياضية عنواناً في غاية التعقيد المعنوي واللفظي وهو «الحماداب يغرق الفوز وثلاثة مواجهات في دوري الثانية اليوم». في هذا العنوان لم يعرف ماذا يقصد بكلمة (يغرق)، كذلك ذكر في العنوان العدد (ثلاثة) موافقاً لمعدود والقاعدة تقول أن العدد من (3-9) تخالف المعدود في التذكير والتأنيث.

من الأخطاء التي جاءت في صحيفة (الرأي العام) العدد (1218): (في المعاملات الإلكترونية التجارية الثقة أولاً). إن الأصل في المعاملات أنها تجارية ولعل كلمة إلكترونية مضافة إلى تجارية، وبذلك قد يكون فصل بين المضافين، والصواب أن يقال: في المعاملات التجارية الإلكترونية الثقة أولاً. أما في صحيفة (الأيام) العدد (5707) وردت فيها الأخطاء الآتية: (اتحاد عمال الخرطوم سيحل مشاكل الشريحة المتأثرة من دخول بصات الولاية). إن القارئ لهذا العنوان سيجد صعوبة في قراءته؛ لأنه جاء بنفس واحد وبدون علامات ترقيم، كما أن كلمة اتحاد جاءت بهمزة قطع والصواب همزة وصل، وكذلك جاءت كلمة (دخول) في غاية التعقيد المعنوي، أيقصد من الدخل التي تجمع على دخول بمعنى إيرادات؟ أم هي مصدر الفعل دخل يدخل دخولا؟، ولعله الأفضل أن يقال: اتحاد عمال الخرطوم سيحل مشاكل الشريحة المتأثرة من إيرادات بصات الولاية.

أما صحيفة (الدار) فقد لا تخلو صفحة من صفحاتها من الأخطاء، فقد جاء في عددها (1793)، عنوان طويل يحمل عدة جمل وبدون علامات ترقيم، وجاء هذا العنوان كالآتي: (تعديل قانون الطفل من القرارات الهامة التي اتخذت والحيوانات المتوحشة كانت حديث الشارع العام لعدة أشهر). الخطأ الأول كان مطبعياً في كلمة (فانون) ويقصد بها قانون، والخطأ الثاني في كلمة الهامة والصواب المهمة. والخطأ الثالث في أن العنوان السماوي الطويل جاء يحمل عنوانين قد ربط بينهما بحرف العطف الواو، ولا يوجد مسوق لربط العنوانين بالواو لأن الواو قد تعطف بها جملتان اشتركتا في المعنى. وجاء العنوان الذي يليه بالطريقة نفسها: (الدار حققت خبطة صحفية لحوار مدعى المحكمة الجنائية وضبط شباب في عرض أزياء بالخرطوم). لعل الخطأ الأول جاء في كلمة خبطة والصواب سبق، والخطأ الثاني هو العنوان الطويل الذي لا يحمل أي علامة ترقيم، ولا توجد أي علاقة بين مضمون العنوانين مما يدعو إلى الربط بينهما بأداة العطف (الواو)، والخطأ الأكبر في العنوان أن مضمون الخبر هو كل العنوان، يقصد بذلك أن الخبر الذي ورد في الصحيفة صغير ولا يحمل معلومات وتفاصيل كثيرة تستدعي استخدام هذا العنوان الطويل. (سلطان يؤكد: يجب عدم التسجيل إن لم يضمن أحدكم أن يكون في الجنوب في 9 يناير). أولاً: العنوان جاء ركيكاً في صياغته، كما أن تركيب (يجب عدم) خطأ لأن فيها إثباتاً للنفي والصواب أن يقال: سلطان يوصي: من لا يضمن بقاءه بالجنوب قبل 9 يناير لا يسجل.

كذلك نجد أن أخبار اليوم تأخذ أسلوباً مختلفاً في سرد عناوين أخبارها وذلك بذكر اسم الصحيفة في ألفاظ العنوان، وكأنها بذلك تقدم إعلاناً تجاه الصحيفة وبعدها تأتي بالخبر، وبذلك تخل بعنصر الحيادية والموضوعية التي هي من أهم خصائص العنوان، كما جاء أيضاً مضمون عنوانها الثاني في نفس العدد بنفس الصيغة (أخبار اليوم تجري تحقيقاً واسعاً ومثيراً حول جرائم الاقتصاد الوافدة). كأن هنالك من يختلف معها بأن هذا العنوان أو ذاك الخبر ليس لصحيفة أخبار اليوم، وبذلك تأتي باسم الصحيفة مقروناً مع الخبر.

باب الخطأ في الحقائق:

وقد تخطى الصحف السودانية في مضمون عناوينها، في الحقائق الواردة في الخبر وورد مثال لذلك من صحيفة (آخر لحظة) عددها (1586). (الخضر يقف على آلية متابعة تركيز أسعار السكر) عندما تقرأ الخبر تجد أن العنوان يختلف عن مضمون الخبر، حيث أن الخبر يتحدث عن الزيادة في أسعار السكر وكيفية المعالجة. وجاء في صحيفة (أخبار اليوم) في عددها (5835) (لجنة الاستئناف تحسم قرارها حول عضوية الهلال والوزير يكشف الكثير). عند قراءة الخبر لا تجد شيئاً مختصاً بالوزير، ولا شيئاً كشفه الوزير كما ورد في العنوان. ورد كذلك في نفس العدد (الهلال عانق وسامح جماهيره الخميس) فهنا قد لا توجد أي علاقة بين العنوان والخبر، لأن مضمون الخبر يقول الهلال يصل من القاهرة، ويلعب يوم الخميس. وجاء في نفس العدد (هيثم مصطفى كرة القدم في حياتي الهامة ولكنها ليست أهم من الهلال والمنتخب). الخطأ الأول في كلمة (الهامة حيث) لأن الهامة في اللغة اسم فاعل، هام معناها الحزن والوله، والصواب المهمة، الخطأ الثاني في النسب

إلى حياة (حيوي) وليس حياقي. وجاء في نفس العدد (بالصورة والقلم: طبيب يتعدى على مرافق مريض ويضربه ضرباً مبرح ومفاجأة) لعل في هذا العنوان الكثير من الأخطاء أولها بالصورة والقلم هذا التركيب لا داعي لوجوده لأنه المعروف أن الخبر ينقل بالصورة والقلم فهو حشو في الكلام، والخطأ الثاني في كلمة مبرح والصواب مبرحاً لأنها صفة للضرب، والخطأ الثالث في كلمة (ومفاجأة) الواو للعطف فإنه عطف على الحدث بأن هنالك (مفاجأة) ولكن عند قراءة الخبر نفسه قد لاتجد أي مفاجأة وذلك فيه تشويه للحقائق. ورد في نفس العدد (إصابة 15 شخصاً في حادث مروع بطريق الموت بمرورى) الخطأ في استعمال الوصف الزائد في كلمة (مروع)، وقد جاء أيضاً خطأ كبير في تسمية الشارع الذي حدث فيه الحادث (بطريق الموت) فهذا فيه مخالفة للذوق العام ولعله يخل بالأهداف العامة للأخبار لأنها قد تأتي في صيغة تخويف للقارئ.

الخاتمة:

استناداً لتاريخ الصحافة السودانية الذي تجاوز المائة عام، والطفرة التقنية التي عمت العالم في مجال الأجهزة والمطابع الحديثة ومدخلاتها، يلاحظ أنه لم يتم الاستفادة من كل ذلك في مجال صياغة عناوين الأخبار في الصحف السودانية، حيث مازالت الصحف السودانية تعاني من مشاكل صياغة جملة العنوان، وتصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية والصرفية، والإخراج الصحفي والتصميم. وبالرغم من أن صياغة العناوين في هذا العصر دخلت مرحلة جديدة من التطور وأصبحت صناعة لها مقوماتها وأساليبها الحديثة، كما أنها تعد فناً من فنون الكتابة الصحفية، إلا أنها مازالت تفتقر إلى الكثير من آليات العمل المهني:

- إن الصحافة السودانية أصبحت تصوغ عناوين أخبارها في غاية من الضعف والركاكة والتعقيد، فهي لاتراعي قواعد اللغة العربية، ولا تهتم بعلامات الترقيم، كما أنها لا تراعي الأسس العلمية، والعملية، والعالمية في صياغة عناوين أخبارها كما لا تستخدم فيها أسلوباً من أساليب الصياغة والإخراج الحديثة. الصحف السودانية تعتمد في صياغة عناوين أخبارها وتقديهما على كوادير غير مدربة ومؤهلة للعمل في صياغتها.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى صورة واضحة عن واقع الصحافة السودانية، وتلمس المعوقات والتحديات التي تواجهها، فمن تلك النتائج استطاعت أن تخرج بتوصيات ومقترحات، قد تسهم في تطوير صياغة عناوين الأخبار. ومن أهمها التوصيات والمقترحات:

1. ضرورة الإعداد المهني الجيد للصحفيين والمصححين والمخرجين والناشرين أيضاً، بحيث يكون إعداداً شاملاً ووافياً. وأظن أنه من الأفضل أن يتم ذلك التدريب قبل أن يصبح طالب الإعلام خريجاً، ويكون التدريب في كليات الإعلام ومعاهدها بتطوير مناهجها الدراسية.

2. لا بد من استعانة الصحف المعاصرة بالكوادر العلمية والفنية المدربة في مجال صياغة العناوين، بدلاً من موظفي الإخراج الذين لا يفقهون شيئاً عن نواحي الصياغة والإعداد، وإذا تعذر ذلك يتم تدريب الكوادر العاملة بالأساليب الحديثة في الصياغة والإعداد.
3. ضرورة تلافي الأخطاء التحريرية، والفنية، والفكرية، والمطبعية، في العناوين قبل خروجها للمتلقي، ذلك يمكن أن يتم من قبل مصححين متمكنين بنفنون التحرير الصحفي ويمتلك ثقافة عالية تمكنه من تلافي الأخطاء في أي لحظة.
4. إن تهتم مجامع اللغة العربية بلغة الصحافة وتنبه الصحف إلى الأخطاء الواردة في أعدادها، يتم ذلك بإنشاء قسم خاص في المجمع اللغوي لمتابعة الصحف وتقويمها.
5. الصحافة السودانية في حاجة ماسة إلى جهات متخصصة أكثر في العمل الصحفي، والأداء المهني، والتحريري، بعيداً عن الجهات الرقابية، وذلك يكون بمشاركة الأكاديميين وعلماء الاتصال في الجانب التخطيطي والتنظيمي في الصحافة، فالصحافة علم وفن وممارسة، و تحتاج الصحف السودانية إلى الانفتاح على الصحافة العربية والصحافة العالمية سواء كان ذلك بالتدريب أو تبادل الكوادر العاملة. ويمكن التغلب على معظم تلك المشكلات بالاستفادة من تجارب الصحف الكبرى عربية كانت أو أجنبية، وقد يتطلب ذلك بحثاً، ودراسات صحفية حتى تصبح الصحف السودانية على مقدرة فنية وإخراجية فائقة في صياغة عناوين أخبارها وتقديمها.

المصادر والمراجع:

- (1) إجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، مطبعة الأنجلو المصرية، ط2، 1972م، القاهرة، ج1، ص 44.
- (2) د. فاروق أبوزيد، فن الخبر الصحفي، عالم الكتب، ط4، القاهرة 1999م، ص 164 - 165.
- (3) عبد اللطيف حمزة مدخل في فن التحرير الصحفي، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1960م، ص 79.
- (4) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تأليف أحمد علي القلقشندي، شرح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، لبنان 1987م، ص 20.
- (5) المصدر السابق، ص 22.
- (6) لقاء مع الفاتح السيد، الخميس 2010/8/15 الساعة 11.5 صباحاً.
- (7) الرأي العام الأربعاء العدد (4424) 18/ رجب الموافق 30 يونيو 2010م.
- (8) الرأي العام الأربعاء العدد (4424) 18/ رجب الموافق 30 يونيو 2010م.
- (9) الرأي العام السبت العدد (4270) 14/ شعبان 1430 هـ الموافق 15 أغسطس 2010م.
- (10) الرأي العام، العدد (3683) الاثنين 16 رجب 1431 الموافق 30 يونيو 2010م.
- (11) آخر لحظة، العدد (1334) الأحد 11 رجب 1431، الموافق 25 أبريل 2010م.
- (12) أجراس الحرية، العدد (795) الجمعة 24 رمضان 1431 هـ الموافق 3 سبتمبر 2010م.
- (13) الأستاذ عوض التوم، صحفي، مقابلة الخميس 2010/3/22م من داخل صحيفة الحوادث، الساعة 12 ظهراً.
- (14) د. فتح الرحمن النحاس، رئيس تحرير صحيفة الحوادث السبت 2010/3/25م من داخل مباني الصحيفة الساعة 11 صباحاً.
- (15) أ. الفاتح السيد، مقابلة الثلاثاء 2010/5/7 داخل مبنى الاتحاد.
- (16) أ. حسن منصور، مقابلة الخميس 2010/3/20م من داخل مباني الإذاعة.
- (17) د. فتح الرحمن النحاس مقابلة السبت 2010/3/25م، من داخل مباني الصحيفة.
- (18) أ. الفاتح السيد، مقابلة الأحد 2010/5/7م، من داخل مباني الاتحاد.
- (19) د. فتح الرحمن النحاس، مقابلة السبت 2010/3/25م، من داخل مباني الصحيفة.
- (20) نفس المقابلة معد. فتح الرحمن النحاس.
- (21) فتح الرحمن النحاس، مقابلة يوم الثلاثاء 2010/5/11م من داخل مباني الصحيفة.
- (22) الفاتح السيد، مقابلة يوم الخميس 2010/5/13م من داخل مباني الاتحاد.
- (23) الفاتح السيد، مقابلة يوم الخميس 2010/5/13م، من داخل مباني الاتحاد.
- (24) محي الدين تيتاوي مقابلة يوم الخميس 2010/3/21م، من داخل مباني الاتحاد.
- (25) الفاتح السيد، مقابلة يوم الخميس 2010/5/13م، من داخل مباني الاتحاد.
- (26) عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار مقابلة السبت 2010/3/25م، من داخل مباني الصحيفة.

- (27) ابن مالك، شرح بن عقيل في متن ألفية ابن مالك، تحقيق د. محمد عبد المنعم، محمد سعيد الرافي، مكتبة الجامع الأزهر، القاهرة ج2، ص28.
- (28) نفس المصدر، ج2، ص28-29.
- (29) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 77.
- (30) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية 67.
- (31) ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار الصدارة، بيروت، 2000م. مادة (شجب)، ج8، ص56.
- (32) انظر لسان العرب، مادة (دشن)، ج6، ص259.

الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري السوداني (للسنة 2005 م)

كلية القانون - كلية الإمام الهادي

أ.د. خالد فايت حسب الله عبد الله

المستخلص :

يهدف البحث الى دراسة الطعن الاداري من خلال قانون القضاء الاداري السوداني لسنة 2005، باعتبار ان الطعن الاداري من المواضيع المهمة وذلك لما له من اهمية للفرد والادارة والقضاء. ويعتبر القضاء الاداري ملجاء لحماية الافراد من تعسف الادارة، والمتمثل فيما تصدره من قرارات يكون لها الاثر السلبي على الفرد، وتتم معالجة الامر من خلال الطعن الاداري والذي يهدف الى الغاء او تعديل القرار المعيب او التعويض عن الضرر الذي لحق بمن صدر القرار ضده، وللوصول الى ذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي، وتوصل البحث الى عدد من النتائج والتوصيات ومن هذه النتائج، ان الطعن الاداري وسيلة يلجأ اليها الفرد المتضرر من القرار الاداري المعيب بهدف تعديله او الغائه او التعويض عن الضرر الذي لحق به من القرار، ومن التوصيات اقامة دورات تدريبية لكل من مستصدي القرار لتفادي القرارات المخالفة للقانون ، وللقضاة المحاكم الادارية مما يساهم في معرفة القرارات غير المشروعة .

Abstract:

The research aims to study administrative appeals through the Sudanese Administrative Judicial Law of 2005 considering that administrative appeals are among the important issues due to its importance to the individual, the administration and the judiciary. And the administrative judiciary is considered a refuge to protect individuals from the arbitrariness of the administration, which is represented by decisions that have a negative impact on the individual, and the matter is dealt with through an administrative appeal that aims to cancel or amend the defective decision or compensation for the damage caused to the one who issued the decision Against him, and to reach that, the inductive approach was used, and the research reached a number of results and

recommendations and from these results, that the administrative appeal is a means for the individual affected by the defective administrative decision in order to amend, cancel or compensate for the damage caused to him from the decision. One of the recommendations is to establish training courses for everyone who touched The decision was issued to avoid decisions that violate the law, and to administrative court judges, which contributes to knowing illegal decisions.

مقدمة:

تعتبر الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الدولة من الضمانات الهامة التي كفلها كل من الدستور والقانون لحماية حقوق الأفراد، وذلك بناء على مبدأ سيادة القانون في الدولة، والذي يجعل جميع مؤسسات الدولة والأفراد خاضعين لأحكام القانون، وتسهم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة من منع التعسف الإداري والمتمثل في استعمالها لسلطاتها، بجانب ذلك تسهم الرقابة الإدارية على تحميل الإدارة المسؤولية الناشئة عن أعمالها، وتقوم المحكمة الإدارية بهذه المهمة من خلال النظر في قانونية ومشروعية القرار الإداري، وتعتبر الدعوى أو الطعن الإداري وسيلة من الوسائل للممارسة كل من الرقابة القضائية على الإدارة، ورفع الدعوى إلى القضاء تنشأ حالة قانونية تسمى بالخصومة أو إجراءات التقاضي، وقد اهتم الباحثين بالقرار الإداري الذي تصدره الإدارة، والبحث يهدف إلى تتبع دعوى الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري لسنة 5 وهو من أكثر إجراءات المنازعات الإدارية إثارة للجدل الفقهي، كما يعتبر من الوسائل الفاعلة للرقابة الذاتية ويجعل الإدارة تراجع قراراتها .

مفهوم الطعن الإداري والقرارات الإدارية:

الطعن في اللغة: يأتي بمعاني عديدة منها ما هو معنوي ومنها ما هو مادي، طعن في الأمر: أي اعترض عليه أو أثار الشبهات حوله أو شك فيه أو طعن في صحته. والطعن يقصد به القدح والاعتراض. وطعن فيه إعبه بلسانه أو بقوله، وطعن طعنا عابه، الطعن بالعيب، والطعن اعترض عليه. ويقال: طعن في الحكم ويقصد به رفع الحكم النهائي إلى محكمة النقض طالبا نقضه لأسباب قانونية، وطعن بطريق النقض يقصد به الطعن الذي يرفع إلى المحكمة العليا لنقض الحكم أو القرار المطعون فيه، وطعن في حكمه قدح فيه وإعبه. ⁽¹⁾

الطعن الإداري في الاصطلاح القانوني :

عرف الطعن الإداري كمركب ومصطلح قانوني بعدة تعريفات منها: -

- **الطعن الإداري** : هو لجو الشخص إلى المحكمة وذلك لمراجعة قرار إداري.
- **الطعن الإداري**: يقصد به الاعتراض على قرار إداري (في المحكمة المختصة) الذي شابته عيب ما، أو لمجانبته المشروعية أو القانون، وطلب تغييره أو إلغاءه أو تصحيحه حتى يتماهى مع القانون.

- **الطعن الإداري:** هو أسلوب إجرائي للتظلم من القرار الإداري أو أحكام وأوامر المحاكم، إلى محكمة أعلى وفقاً للأوضاع والإجراءات التي ينص عليها القانون، بقصد إلغاء الحكم أو تعديلها أو إصدار حكم جديد.
 - **الطعن في القرار الإداري يقصد به:** حق التقاضي والذي يعتبر من الحقوق الأساسية للأشخاص، وهو حق اللجوء إلى القضاء لتقرير حق منكور أو حمايته أو لدفع عدوان عنه، وهذا الحق يمثل ضماناً هاماً لحقوق الأشخاص وحرياتهم، لا في مواجهة الأشخاص الآخرين فحسب، بل في مواجهة الدولة أيضاً عند ممارسة حقها في إصدار القوانين والقرارات عن طريق أجهزتها المختلفة.⁽²⁾
- نجد أن المشرع السوداني استخدم مصطلح الطعن الإداري بدلاً من الدعوى الإدارية، مشاطر بذلك العديد من التشريعات في هذا المصطلح، وليس ذلك بدعاً من المشرع السوداني، وكما يقال لا مشاحة في المصطلح ما دام يعبر عن مدلول واحد.
- عرف المشرع السوداني الطعن الإداري، من خلال قانون القضاء الدستوري والإداري لسنة 1996م الملغى الطعن الإداري في المادة (2)، وقد حافظ المشرع على مصطلح الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري لسنة 2005م الساري من خلال المادة (3) والتي عرفت الطعن الإداري: يقصد به أي دعوى تقدم من المتضرر من قرار إداري وفق أحكام القانون. بينما عبر المشرع عن الدعوى الإدارية من خلال الطعن الإداري، وعلى رغم من استخدام المشرع السوداني مصطلح الطعن الإداري بدلاً من الدعوى الإدارية، إلا أنه لم يهمل مصطلح الدعوى في نصوصه، فقد ورد مصطلح الدعوى في حالة رفع الدعوى، فالطعن الإداري يضاهاى الدعوى الإدارية في التشريع السوداني، إذ كل من الطعن الإداري والدعوى الإدارية يمثلان وسيلة للنظر (المحكمة المختصة) لتعديل أو إلغاء القرار الإداري (المعيب أو المخالف للمشروعية) أو التعويض عن الضرر الناتج عنه.⁽³⁾
- على الرغم من الاتفاق على التعريفات السابقة في كثير من التشريعات في الدول المختلفة، إلا أن المتتبع للقضايا الإدارية يجد أن للمصطلح الطعن الإداري عدد من المسميات تدل على المدلول العام مما استدعى قيام الباحثين في هذا المجال بتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف بين تلك المصطلحات، ومن تلك المصطلحات، الطعن الإداري - القضائي الإداري - والدعوى الإدارية - والتظلم الإداري - الشكوى الإدارية والخصومة الإدارية والنقض الإداري، ويوجد ارتباط واختلاف بين تلك المصطلحات، وهذا التباين يظهر من حيث وجود النزاع أو من حيث الجهة التي تنظر وتحكم في النزاع أو من حيث الطبيعة والخصائص أو من حيث الرقابة أو من حيث الميعاد، إلا أن مفاد هذه المصطلحات تعبر عن الضرر أو الظلم الذي وقع من استصدار القرار الإداري ترتب عليه ضرر على شخص ما (طبيعي أو معنوي)، مما يستدعي توجه صاحب الشأن إلى مصدر القرار المعيب أو المخالف للمشروعية، أو إلى الجهة الأعلى طالباً منه العدول عن تصرف غير مشروع وذلك بتعديل أو العدول أو إلغاء ذلك القرار أو التعويض عن الضرر الذي لحق بالطاعن.⁽⁴⁾
- أذن مما سبق نجد أن الطعن الإداري يكون في مواجهة القرار الإداري الصادر والذي شابه

عيب ، وترتب على إصداره ضرر لحق بشخص (طبيعي او معنوي) فيلجأ صاحب المصلحة للجهة المختصة لتعديل او تصحيح او الغاء ذلك القرار او تعويضه. كما نجد ان الاطار المفاهيمي لمصطلح الطعن الاداري يتسق من حيث المدلول مع التعريف اللغوي، مما يدل على ذلك نجد ان قواميس اللغة عبرت عن المفهوم الاصطلاحي، حيث عرفت الطعن بالنقض للاحكام والحكم النهائي والطعن في شهادة الشاهد التي ادلى بها والاعتراض عليها والطعن الاداري للاسباب ترجع للقانون لا الى الوقائع .⁽⁵⁾

مفهوم وعناصر القرار الإداري:

مفهوم القرار الاداري :

ميز البعض بين تعريف القرار الاداري من حيث علم الادارة العامة والقوانين التشريعية، وهناك من عرف القرار الاداري من حيث موضوع القرار الاداري ومضمونه دون استصحاب الجهة التي أصدرته، وهناك من عرف القرار الاداري من حيث الشكل دون اعتبار الى مضمونه، وما نحن بصدد هنا تعريف القرار الاداري من الناحية القانونية، فنجد ان المشرع السوداني عرف القرار الاداري من خلال المادة (3) من قانون القضاء الاداري السوداني لسنة 2005م (القرار الاداري: يقصد به القرار الذي تصدره أية جهة بوصفها سلطة عامة بقصد إحداث أثر قانوني معين يتعلق بحق أو واجب أي شخص أو أشخاص ويشمل رفض تلك الجهات أو امتناعها عن إتخاذ قرار كانت ملزمة قانونا باتخاذها).

عناصر القرار الاداري:

تتمثل عناصر القرار الاداري في الآتي⁽⁶⁾:

أولاً: أن يصدر القرار الاداري من جهة إدارية وتشمل (الشخص الاعتباري العام - رئاسة الجمهورية - السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية واجهزة الخدمة العامة والمصالح الحكومية.....) ثانياً: ان تباشر الجهة الإدارية وظيفتها بصفتها شخصية اعتبارية عامة، من حيث (إصدار قرارات واوامر ولوائح وفق القانون)، او شخصية اعتبارية عادية (كالتعاقدات) ثالثاً: ان يشكل القرار الاداري عمل قانوني، يكون نتيجة لتدخل الادارة من تلقاء نفسها او بطلب احد افرادها، وثمره ذلك تتمثل في جعل الإدارة في موقف الخصم في حالة نشؤ خصومة أو منازعة حول القرار الاداري.

رابعاً: أن يتعلق القرار الاداري (اللوائح) بحق شخص معين او أشخاص معينين بذواتهم، فيحق الطعن فيه لعدم قانونيته.

خامساً: أن يكون قصد الجهة الإدارية من إصدار القرار الاداري، إحداث اثر قانوني (مجموعة الحقوق والواجبات التي يقررها القانون لشخص معين)، بإلغاء مراكز قانونية قائمة أو تعديلها أو إنشاء مراكز قانونية جديدة، بحق الشخص أو الأشخاص المعنيين بذواتهم.

القرارات الادارية المحصنة :

نص قانون القضاء الاداري السوداني لسنة 2005 في المادة (8) على القرارات التي لا يجوز الطعن فيها امام القضاء، القرارات السيادية (أعمال السيادة) وهي أعمال سياسية تتعلق بشؤون

الدولة العليا وتكون المسؤولية عنها سياسية لا قانونية، ومن ذلك اعمال السيادة حيث نص على ذلك قي المادة(8) وجاء النص كما يلي :

1/8 مع مراعاة أحكام المادة(1/4) لا يجوز الطعن في أعمال السيادة.

2/8 يعتبر من أعمال السيادة:

1. تعيين شاغلي المناصب الدستورية الاتحادية والولائية.
2. إعلان الحرب
3. إعلان حالة الطوارئ.
4. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية بالدول والمنظمات.
5. تعيين السفراء واعتماد السفراء المبعوثين إليها.
6. تعيين شاغلي الوظائف القيادية في الخدمة المدنية.

ومن القرارات التي لا تصلح لتقاضي لعدم اشتغالها على الجانب الاداري المجاملات الاجتماعية، وهنالك الكثير من القرارات التي نص القانون صراحة على نهائيتها وتحصينها ضد الطعن أمام القضاء، ومن ذلك ما جاء في قانون محاسبة العاملين بالخدمة المدنية القومية لسنة 2007م على نهائية قرار الوزير، وكذلك ما جاء في المادة (31) من قانون الهيئة القضائية لسنة 1986 على أن القرارات الصادرة بتعيين القضاة تعتبر نهائية وغير قابلة للطعن أمام أي جهة قضائية.⁽⁷⁾

التطور التاريخي للطعن الاداري واسبابه وشروطه:

التطور التاريخي للطعن الاداري:

من المعلوم ان السودان كان يتبع لنظام القضاء الانجليزي قبل الاستقلال ، فنظام الرقابة الادارية في السودان اخذ بما عليه القانون الانجليزي، الا انه تقرر في اول دستور للسودان موقت لسنة 1956 في المادة (7) مبدءاً مسؤولية الدولة في خضوعها للقانون، ومن ثم اصبح مبدءاً دستوريا وقانونا ، وعلى الرغم من اختلاف الوضع القضائي بعد الاستقلال، إلا أن السودان ظل فيما يتعلق بالقانون الإداري يتبع نهج الرقابة القضائية ، بمعنى أن تنظر النزاعات أمام المحاكم القضائية في مواجهة الأجهزة الإدارية. ومن المعلوم أن مثل هذا الاختصاص في بعض الدول الأخرى ينعقد لمجلس الدولة.⁽⁸⁾

عرف السودان نظام الطعن في القرار الاداري من خلال قانون المرافعات المدنية لسنة 1972م حيث نظم القانون إجراءات الطعن بالإلغاء والتعويض، وشروط قبوله وأسبابه ومواعيده، ثم نص عليه في القانونين اللاحقين للإجراءات المدنية لسنة 1974م و1983م. واستفاد المشرع من التشريعات في بعض الدول فاقتبس منها بعض النصوص. وفي سنة 1996م صدر قانون القضاء السوداني وإداري، ثم صدر قانون القضاء الإداري لسنة 2005م وهو آخر قانون ساري المفعول حتى الآن.⁽⁹⁾

من خلال دراسة السوق القضائية السودانية، وقانون القضاء الاداري لسنة 2005م نجد

ان السوابق القضائية تكفلت بتفسير وشرح مفردات الدعوى الادارية والخصوم والمطالبة القضائية، وذلك من خلال الممارسة العملية للمنازعة الادارية، فوجد ان مفهوم الطعن الاداري يستوعب تلك المفاهيم، واعتبر المشرع الطعن الاداري يضا هي الدعوى الادارية، فيتبع في رفع الطلب والفصل ذات الاجراءات المتبعة في رفع الدعوى والفصل فيها، فكل من الدعوى والخصومة والطعن الاداري يقصد بها مطالبة شخص بحق يدعيه امام القضاء. فما ذهب اليه البعض بان السوابق السودانية خلطت بين الدعوى الادارية والخصومة والمطالبة القضائية، استدراك جانبه الصواب، فالسوابق القضائية حافظت على التسلسل المنطقي والقانوني للدعوى والخصومة والمطالبة القضائية، فالطعن الاداري المنتج يمثل الدعوى الادارية المنتجة في الخصومة ومن ثم في المطالبة، اذ لا معنى لكل من الخصومة والمطالبة القضائية دون الطعن الاداري او الدعوى الادارية، وهذا الترابط بين الطعن الاداري والخصومة والمطالبة القضائيه حافظت عليه السوابق القضائية، وليس كما يقال خلطت بين هذه المفردات، وغاية ما يقال في هذه المفردات انها مرتبة على بعضها، فلا يمكن للخصومة او المطالبة القضائية تكون قبل الطعن الاداري او الدعوى الادارية لان كل منهما يحمل في اجراءاته الخصومة والمطالبة القضائية، فالقاضي المختص لا يستطيع ان يفصل في الخصومة او يمنح المطالبة او يحكم بالتعويض من تلقاء نفسه وانما من خلال الطعن الاداري او الدعوى الادارية.⁽¹⁰⁾

أسباب الطعن الاداري:

يكون القرار الاداري معيماً وقابلاً للطعن فيه بالغائه في الحالات التي حددها قانون القضاء الاداري السوداني لسنة 2005م في المادة (6) والتي تتمثل في الآتي⁽¹¹⁾:

- ان يكون هناك عيب من حيث عدم الاختصاص، او ما يسمى باغتصاب السلطة، مثل ان يصدر القرار الاداري من جهة غير مختصة بموجب القانون، المادة (1/6) عدم اختصاص الجهة التي أصدرته).

ويتنوع عيب عدم الاختصاص او اغتصاب السلطة الى الآتي:-

النوع الأول: ان يكون عيب عدم الإختصاص او اغتصاب السلطة مؤثر او كبير او جسيم، مثال أن يصدر من شخص فضولي ليس له أي علاقة او سلطة إدارية، فيعتبر قراره الذي اصدره ليس له اثر فهو قرار باطل لعدم الإختصاص.

النوع الثاني: ان يكون عيب الاختصاص او اغتصاب السلطة في تغول سلطة ادارة على سلطة ادارة في استصدار القرار، مثال ان تصدر السلطات التنفيذية قرارا من إختصاص السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، فيعتبر ذلك من اغتصاب السلطة لانها ليست اهلا لذلك الاختصاص قانونا.

النوع ثالث: ان يكون عيب الإختصاص او اغتصاب السلطة بسيط، من حيث الزمان والمكان والمحلي والموضوعي، مثال عيب الزمان أن يصدر ضد موظف قرارا بعد أن تم فصله من وظيفته أو بعد نقله لوظيفة أخرى، او مثال اصدار قرار بعد وفاة الشخص، ومثال عيب عدم الإختصاص المحلي أن يصدر معتمد محلية معينة قرارا من إختصاص معتمد محلية

أخرى، ومثال عدم الإختصاص الموضوعي إعتداء السلطات المحلية على إختصاص السلطات المركزية والعكس أو إعتداء سلطة أدنى على إختصاص سلطة أعلى والعكس أيضاً.

- ان يكون هناك عيب في الشكل والاجراءات، المادة (3/6) وجود عيب في الشكل). نجد ان القانون نص على اتباع اشكال واجراءات معينة عند استصدار بعض القرارات الادارية (كالعقود الشكلية) فإذا خالف القرار هذه الإجراءات أو الشكل المقرره قانونا أعتبر ذلك عيب مخالف لشكل، مثال عدم مراعاة قواعد العدالة الطبيعية وهو ما يصطلح عليه عدم مراعاة الحق في السماع ، لما يترتب عليه أهدر حق المتهم في الدفاع عن نفسه، كما في مجالس المحاسبة في عدم سماع الطرف الاخر ، وكذلك ان يصدر القرار الإداري دونان يحتوي على اسبابه فيكون مخالفا للشكل مما يجعله باطلا.
- عيب مخالفة القانون، وهو عيب جوهري يقدر في قانونية القرار لاداري، وتتمثل المخالفة القانونية في تناقض القرار الاداري مع القواعد الدستورية، او عدم استناد القرار الاداري الصادر لاي حالة واقعية او قانونية ، المادة (3/ 6) مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه)، ومخالفة القانون اما ان يكون بصورة مباشرة بأن تأتي فعلا يحرمه القانون، او يتجاهل تطبيق قاعدة ملزمة، او الخطأ في تطبيق القانون. وقد تكون هذه المخالفة عمدية أو عن جهل أو خطأ في تفسير او تطبيق او تكييف القانون، أو توسيعا للنص أو تضيقا له دون مسوغ قانوني
- عيب سوء استخدام السلطة، او الانحراف بها عن قواعدهما، ويسمى بعيب التعسف في استعمال السلطة ، ويتمثل في الهدف من اصدار القرار الاداري فان كانت نية مصدرالقرار سيئة، والهدف منها تحقيق مصلحة خاصة فان القرار يكون قد جانبه الصواب، لان القرار الاداري دائما يهدف الى تحقيق مصلحة عامة، وهذا ما جاء في المادة (4/6) أسادة استعمال السلطة.⁽¹²⁾

شروط الطعن الاداري:

لكي يتم قبول الطعن الاداري امام القضاء المختص هناك شروط اشترطها قانون القضاء الاداري لسنة 2005، واذا لم تتوافر هذه الشروط لا يتم قبول الطعن الاداري او النظر فيه، ويحق للقاضي شطب الطعن الاداري ورفض تصريحه ابتداء، ومن أهم هذه الشروط⁽¹³⁾ :

الشرط الاول: وجود مصلحة شخصية مباشرة للطاعن، حيث يؤثر القرار الاداري في مركزه القانوني او يلحق به ضرر، وقد نصت المادة (7) من قانون القضاء الإداري على أنه يجب على المحكمة شطب العريضة إيجازيا إذا لم يكن للطاعن مصلحة شخصية في الطعن، فالمصلحة في الطعن الاداري، تمثل اساس الطعن الاداري ، اذ لا طعن او دعوى دون مصلحة، فالمصلحة هي المعول في القضاء الاداري بل يشكل وجودها مبدءا من المبادي المستقرة في القضاء الاداري، الا ان المصلحة في القضاء الاداري ليست مناصرة بشخص كما في الدعوى المدنية، وتتاط المصلحة بصاحبها المباشر الذي لحق به الضرر، ونجد ان السوابق القضائية ارسى هذا المبدء حينما اعتبرت المستاجر هو صاحب المصلحة المباشرة والحقيقة وليس المالك، خلافا لما كانت تراه من قبل، من ان صاحب المصلحة المباشرة والحقيقية هو المالك وليس المستاجر الذي لا يدخل في مفهوم الملك ، وبذلك

لا يحق له الطعن أو الاعتراض لمناهضة القرار الإداري الخاص بإزالة المباني، لكن أخيراً حدث تحول في هذا المفهوم وصدر حكم المحكمة العليا في أن صاحب المصلحة المباشرة والحقيقية في عدم هدم المباني هو المستأجر الساكن وليس المالك، لأن الضرر يقع على المستأجر الساكن فيحق له الدفاع عن الضرر الذي لحق به مباشرة، ولذلك يعتبر صاحب المصلحة المباشرة في هذه المنازعة، كما أن العلاقة وثيقة بين القرار الإداري ورافع الطعن الذي هو المستأجر، لأن القرار يؤثر في مركزه القانوني، ولذلك خلصت المحكمة العليا إلى أن للمستأجر للعقار الحق في الطعن في القرار الإداري.⁽¹⁴⁾

الشرط الثاني: عدم قابليته القرار الإداري للتظلم الإداري، لاسيما إذا أصبح قراراً نهائياً، إلا إذا نص القانون على أنه يجب تأييدهم من جهة إدارية أعلى، أو أنه يجوز التظلم منه لدى تلك الجهة، ففي هذه الحالة يجوز التظلم من القرار الإداري أمام الجهة المنصوص عليها قانوناً، أما إذا كان القرار الإداري نهائياً ولا يحتاج إلى دعم فني أو تأييد من أي جهة، أو تظلم من أي جهة إدارية، فإن مثل هذا القرار يكون غير قابل للطعن وهذا ما جاء في قانون القضاء الإداري في المادة (1/7) على أنه يجب على المحكمة شطب العريضة إيجازياً إذا كان الطاعن لم يستنفذ طرق التظلم المتاحة بموجب القانون. حيث جاء على القاضي المختص شطب العريض إيجازياً ورفضها إذا تبين الآتي⁽¹⁵⁾:

1. أن ليس للطاعن مصلحة شخصية في الطعن.
 2. أن الطاعن لم يستنفذ طرق التظلم المتاحة.
 3. إذا لم يذكر الطاعن سبباً للدعوى.
 4. أن العريضة قدمت بعد فوات الميعاد وفقاً لنص المادة (5).
- (2/7) علي القاضي المختص رفض العريض إذا تبين له أنها لم تستوف البيانات المنصوص عليها في المادة (4) ما لم تصحح العريضة في ذات الجلسة.

الشرط الثالث: إنتفاء طريق الطعن المقابل:

الشرط الرابع: الالتزام بمواعيد الطعن الإداري المنصوص عليها قانوناً، فالدعوى الإدارية من الدعاوى التي جعل لها القانون ميعاداً تسقط إن لم ترفع فيه وذلك لاستقرار المراكز القانونية، وحددت المدة ب 60 يوم حيث جاء في المادة (5) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م على الآتي⁽¹⁶⁾:

1. يكون ميعاد رفع الطعن ستون يوماً من تاريخ نشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها أجهزة الدولة أو من تاريخ العلم به علماً حقيقياً أو تاريخ إعلان صاحب الشأن أيهما كان الأسبق.
 2. يبدأ الميعاد في الأحوال التي يجيز فيها القانون التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من تاريخ الفصل نهائياً في التظلم.
 3. يكون ميعاد التظلم إلى الجهة الإدارية المشار إليها في البند (2) ستون يوماً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ويحسب الميعاد على الوجه المبين في البند (1).
 4. يعتبر رفضاً للتظلم عدم فصل الجهة فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليها.
- ينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في البنود (1) (2) و(4) إذا أبلغ المدعى وزير العدل

بنيته في رفع الدعوى على الوجه المبين في المادة (4/33) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983).
الشرط الخامس: إخطار وزير العدل، حيث جاء في المادة (11) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 على أنه فيما عدا ما نص عليه هذا القانون يتبع في رفع الطعن والفصل فيه الإجراءات المقررة لرفع الدعوى والفصل فيها بموجب أحكام قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 ويستثنى من ذلك تطبيق المادة (4/33) منه إذا اقتضت طلبات الطاعن فقط على طلب إلغاء القرار الإداري. (5/5) ينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في البنود (1) و(2) و(4) إذا أبلغ المدعي وزير العدل بنيته في رفع الدعوى على ألوحة المبين في المادة (4/33) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م.⁽¹⁷⁾
 نجد ان المشرع وفق في اشتراطه لهذه الشروط فيما يتعلق بالطعن الاداري، اذ يرجع ذلك للمحافظة على هيئة الجهات الادارية واحترام سلطاتها المتمثلة في اتخاذ القرارات الادارية وهو امر لايتعارض مع الواقع الاداري والقانوني.

اجراءات الطعن الاداري وسلطات المحكمة فيه: الفرق بين الطعن الاداري والدعوى المدنية :

- نجد ان الطعن الاداري والدعوى الادارية يتشابهان من حيث الشكل ويختلفان من حيث الموضوع، فيتشابه كل من الطعن الاداري والدعوى الادارية في انهما وسيلة للنظر في المنازعة الادارية امام القضاء المختص لاصدار حكم سلبي او ايجابي بتعديل او الغاء القرار الاداري او التعويض، كما يتداخلان من حيث الشكل في ان كل منهما يرفع الى القضاء، لنقض الحكم، الا انهما يختلفان من حيث الموضوع ومن اهم ما يميز بينهما الآتي⁽¹⁸⁾:
- من حيث اطراف المنازعة، فنجد ان اطراف الطعن الاداري لابد ان يكون احد اطراف المنازعة من اشخاص القانون العام (شخص معنوي - الدولة)، له سلطة استصدار الاوامر والنهي (القرار الاداري) ، ولذلك الطعن الاداري يكون ضد الجهة الادارية (الدولة)، بالاضافة الى عدم تساوي الاطراف في المنازعة الادارية من حيث المركز القانوني، ودائما تكون الادارة مدعي عليه، خلافا ما عليه الامر في الدعوى المدنية اذ يتساوى الاطراف في الدعوى المدنية من حيث المركز القانوني، ونجد ان اطراف الدعوى المدنية دائما من الاشخاص الطبيعيين، او غير محددين او ليس لديهم مراكز معينة خلافا ما عليه اطراف الدعوى الادارية.
 - من حيث موضوع الحق، نجد موضوع الحق في الطعن الاداري يختص بالقرار الاداري الصادر من الجهة الادارية، ولا يشترط ان يكون الحق شخصا فيكفي ان يقدر القرار الاداري في المركز القانوني، ويهدف الطعن الاداري الى تعديل او الغاء القرار الاداري، او التعويض لما سببه من ضرر، خلافا ما عليه الدعوى المدنية فهي دعوى ذات خصوصية معينة ومحددة فالحق في الدعوى المدنية حق شخصي.
 - من حيث المحكمة التي تتولى الفصل والنظر في الطعن الاداري، فنجد ان المحكمة التي تتولى الفصل في المنازعة الادارية تختلف عن المحكمة المدنية من حيث درجات التقاضي والطعن في الاحكام.

- من حيث الاجراءات ودور القاضي في كل منهما، فنجد ان القاضي في المنازعة الادارية لا يتمتع بدور ايجابي وتتقلص سلطاته في مواجهة الادارة حتى لا يحل محل الادارة او يتدخل في شئون الادارة لان ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، فيقتصر دور القاضي في الغاء القرار المطعون فيه، باعتبار ان القضاء الاداري يختص بفحص مشروعية القرار الاداري المطعون فيه مما لا يسمح للقاضي بالتدخل، بينما يتمتع القاضي بدور ايجابي في الدعاوي المدنية.
- من حيث تحديد وحصر الدعوى، فنجد ان القضاء الاداري يحصر الدعاوي الادارية في دعاوي المسماة (دعوى الالغاء والقضاء الكامل ودعوى التفسير ودعوى العقاب والزجر) فهي دعاوى تخضع لاحكام ومبادئ القانون العام، وقواعد القانون الاداري، و تهدف الى حماية النظام العام ، ولذلك نجد ان طبيعة المصلحة في المنازعة الادارية ذات طبيعة عامة تحمي المصلحة العامة ، مثل نزع الملكية للمصلحة العامة، وهذا لا يوجد في القانون المدني، فالدعوى المدنية تقوم على المصلحة الخاصة والمساواة بين اطراف الدعوى، وهذا لا يمنع تطبيق احكام وقواعد القانون الخاص في بعض الدعاوي الادارية اذا ما كانت تنهاى مع طبيعة الدعوى المدنية، كما في اركان العقد في كل من العقد المدني والعقد الاداري .
- من حيث ميعاد الطعن وسقوطه وحجية الاحكام، فنجد ان ميعاد الطعن الاداري يختلف عن ميعاد الدعوى المدنية، فكل منهما له مدة معينة تدور مع الحق الذي تحميه وجودا وعدما، ويسقط الحق بالتقادم حسب المدة القانونية، كما يختلفا من حيث الحجية، فالحكم في الطعن الاداري يمتاز بالحجية المطلقة في مواجهة الجميع، بينما تتمتع الاحكام المدنية بحجية نسبية تقتصر على اطراف الدعوى المدنية .⁽¹⁹⁾

ميعاد الطعن الاداري:

درجت التشريعات الإدارية في الدول ومن بينها السودان على تحديد مدة يجوز فيها الطعن بالإلغاء للقرار الإداري، وذلك لما يقتضيه الصالح العام واستقرار الأوضاع الادارية ، ولذلك وضع المشرع السوداني ميعاد مدته (60يوم) (1/5) ميعاد رفع الطعن ستون يوماً من تاريخ نشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها أجهزة الدولة أو من تاريخ العلم به عليمًا حقيقياً أو تاريخ إعلان صاحب الشأن أيهما كان أسبق.⁽²⁰⁾

(2/5) يبدأ الميعاد في الأحوال التي يجيز فيها القانون التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من تاريخ الفصل نهائياً في التظلم.

(3/5) ميعاد التظلم إلى الجهة الإدارية المشار إليها في البند (2) أعلاه ستون يوماً ما لم ينص القانون علي خلاف ذلك ويحسب علي النحو المبين في البند (1) أعلاه.

(5/ 5) ينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في البنود (1) و(2) (4) إذا أبلغ المدعي وزير العدل بنيته في رفع الدعوى علي ألوحة المبين في المادة (4/33) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م. متماشياً مع التشريع الفرنسي والمصري، خلافاً لما عليه العمل في انجلترا الذي حدد المدة (3شهر)، وهذه المدة مرتبطة بدعوى الالغاء دون غيرها من الدعاوي الادارية والتي لا يتقيد الحق في اقامتها بمدة معينة، ومن تلك الدعاوي التي لا يرتبط فيها الحق بمدة معينة دعوى التعويض

والتي يمكن اقامتها في اي وقت ما دام الحق قائماً، إلا أن المشرع السوداني اسقط دعوى التعويض بمضي المدة المنصوص عليها في قانون المعاملات لسنة 1984م، وعلة هذا الاسقاط هو وقت حدوث الضرر بالنسبة للتعويض حيث أن الضرر يحدث عند تنفيذ القرار الإداري، أو ربما لا يحدث هذا الضرر إلا بعد مضي المدة المحددة للطعن بالالغاء، إن اسقاط دعوى التعويض مرده إلى نظرية التقادم والتي تنطوي على ظلم للمدعي، كما أن الادعاء بأن الحكمة في تحديد موعد الطعن المتمثلة في تحقيق الاستقرار للمراكز القانون التي يرتبها القرار الإداري معدومة بالنسبة لدعاوى التعويض.⁽²¹⁾

يبدأ الطعن في القرار الإداري من تاريخ أو نشر أو تبليغ أو اعلان أو العلم اليقين بالقرار محل الطعن بالالغاء، فإن العبرة في سريان ميعاد التظلم هو تاريخ وصول التبليغ أمر صاحب الشأن وتسليمه القرار الإداري، وقد أخذ المشرع في ميعاد الطعن الإداري بالوسائل الخاصة بالنشر أو الاعلان أو العلم اليقين وهي الطرق التي يتم بها اعلام المدعي بمضمون القرار الإداري لكي يحدد موقفه من هذا القرار أما بقبوله للقرار الإداري أو الطعن فيه ويكون ذلك وفق مدة محددة حددها القانون بمدة (60) يوم من تاريخ ثبوت هذا الاعلان أو العلم اليقيني، وعلة ذلك حتى لا يظل ميعاد الطعن أو الإلغاء مفتوحاً إلى ما لا نهاية، ولم يشير القانون إلى شكل معين للاعلان وغايته أن يصل إلى صاحب المصلحة فيعلم بفحواه ويوقع على العلم به، أما النشر أن كان مثل الاعلان من حيث أنه وسيلة اعلام بالقرار الإداري إلا أن له صورة مغايرة عن الاعلان، فنجد أن القانون وضع له شكل معين لذا يجب الالتزام به مثال النشر في الجرائد أو النشرات المصلحية أو بالصاق القرار الإداري فيجب أن يكون شاملاً لمحتوى القرار الإداري والعلم بفحواه وقد نظم قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974م النشر في الجريدة الرسمية لحكومة جمهورية السودان وعليه يجب أن ينشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية.⁽²²⁾

-يترتب على انتهاء الميعاد عدم قبول الطعن الإداري أمام القضاء الإداري كما يترتب على ذلك تحصين القرار الإداري حتى لو كان معيباً من دعوى الالغاء

انقطاع سريان الطعن الإداري:

انقطاع سريان الطعن الإداري: يقصد به تجديد الميعاد وذلك لما طرأ من حالات معينة أدت إلى انقطاع الميعاد، ومرد تلك الحالات وتقديرها للاجتهاد القضائي. مفهوم وقف الميعاد: يقصد به عدم سريان مدة الميعاد بعد بدايتها لسبب من الأسباب، فيكون الوقف مؤقتاً يزول بزوال السبب الذي أدى لوقفه، فيسري ما تبقى منها استكمالاً للمدة، ومن الأسباب التي تؤثر في الوقف الأسباب الخارجية عن الإرادة وهي ما تسمى بالقوة القاهرة ومنها (الحروب والفيضانات والزلازل) فكل ما يحول بين المدعي وبين رفع دعواه من الأسباب التي تؤثر في الوقف، وقد وردت تلك الأسباب في القانون المعاملات لسنة 1984م.⁽²³⁾

-وقطع الميعاد: يقصد به عدم الأخذ بالمدة السابقة أو التي مضت منذ قيام صاحب المصلحة بإجراء أو تحريك الدعوى مما يؤكد حرصه على دعواه وحينئذ يسري ميعاد جديد من تاريخ الرد على هذا الإجراء.

(8) وتتمثل أسباب قطع الميعاد في الآتي:-

1. الطعن امام جهة قضائية ادارية غير مختصة ، او ما يسمى عيب عدم الاختصاص، او للطعن لعدم جهة الاسناد غير متخصصة، مثل ان يصدر القرار الاداري من جهة غير مختصة بموجب القانون، المادة (1/6) عدم اختصاص الجهة التي أصدرته (، ويبدأ الميعاد في السريان من جديد للمدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم بعدم الاختصاص سواء كان التبليغ شخصياً أو عبر محامي وفاة المدعي او تغير اهليته: ويبدأ الميعاد في السريان للمدة المتبقية الا من تاريخ رجوع اهلية المدعي بحسب التقرير الطبي.
3. القوة القاهرة او الحادث الفجائي ، الحروب والفيضانات الزلازل..... وينقطع الميعاد بمجرد حدوث القوة القاهرة ولا يعود السريان للمدة المتبقية الازوال او انتهاء حالة القوة القاهرة.
4. طلب المساعدة القضائية او الاعفاء من الرسوم القضائية يبدأ الميعاد في سريان للمدة المتبقية من تاريخ تبليغ قرار القبول او الرفض للطلب من مكتب المساعدة القضائية.
5. ينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في البنود (1) و(2) و(4) إذا أبلغ المدعي وزير العدل بنيته في رفع الدعوى علي ألوحة المبين في المادة(4/33) من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م.⁽²⁴⁾

سلطات المحكمة في الطعن الاداري:

سلطات المحكمة الادارية :

- نصت المادة (12) من قانون القضاء الإداري على أنه يجوز للقاضي المختص أن يصدر الحكم في الطعن بالآتي⁽²⁵⁾:
- (أ) إلغاء القرار الإداري المطعون فيه ،
 - (ب) منع الجهة الإدارية من التصرف على وجه معين ،
 - (ج) إجبار الجهة الإدارية على إتخاذ إجراء معين ،
 - (د) تقرير الحق ،
 - (هـ) تعويض المضرور عن الضرر الناتج من القرار الإداري

اجراءات رفع الطعن الاداري ومشتملات عريضة الدعوى:

نصت المواد (4 ، 10 ، 11) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م على اجراءات الطعن الاداري، وطرق رفعها إلى قاضي المحكمة العليا، وما تشتمل عليه عريضة الدعوى من مشتملات ومرفقات يجب ان تكون في العريضة،بالاضافة الى البيانات العامة،و التي يجب ان تشمل صورة من القرار المطعون، وأسباب الطعن وطلبات الطاعن، بالاضافة الى تاريخ ونتيجة التظلم، كما استصحب القانون في اجراءات رفع الدعوى قانون الاجراءات المدنية لسنة 1984 وعدم تطبيق المادة (4/33) في حالة اقتصار طلب الطاعن على إلغاء القرار الاداري، فنصت المادة (4 / 1) يرفع إلى قاضي المحكمة العليا بعريضة كل طلب طعن في قرار إداري صادر من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء الاتحادي أو وزير مختص.⁽²⁶⁾

(2/4) يرفع إلى قاضي محكمة الاستئناف بعريضة كل طلب طعن في قرار إداري صادر من أي سلطة عامة أخرى غير المذكورة في البند (1).
(3/4) تتضمن العريضة المذكورين في البندين (1) و(2) أعلاه بالإضافة إلى البيانات العامة التي تشتمل عليها عريضة الدعوى الآتي⁽²⁷⁾:

1. بيانات القرار المطعون فيه.
2. أسباب الطعن.
3. طلبات الطاعن.
4. إذا كان المطعون فيه مما يجوز التظلم منه إلى جهة إدارية مختصة، وجب أن يبين بعريضة الطلب تاريخ التظلم ونتيجته.
5. ترفق بالعريضة صورة من القرار المطعون فيه والمستندات المؤيدة للطعن.

فإرفاق القرار المطعون فيه يدل على أن الطعن الإداري يعتمد عليه، بالإضافة أن وجود القرار المطعون فيه يوضح اختصاص المحكمة بالقرار من عدمه، كما يوضح إرفاق القرار ما مدى مشروعية القرار الإداري وما مدى موافقته للقانون، وهذا النص هو مفتاح السير في القرار المطعون فيه.. وفي حالة رفض الجهة الإدارية إعطاء الطاعن صورة من القرار الإداري المطعون فيه والذي يجوز فيه التظلم، فإن قانون القضاء الإداري لسنة 2005 وجه الطاعن أن يلجأ إلى الجهة الإدارية الأعلى للتظلم من القرار الإداري، فإذا تعذر ذلك للطاعن أن يلجأ إلى المحكمة الإدارية فهذا النص يعمل على حماية الطاعن من تعسف الإدارة وكما نص القانون، وأوجب القانون على القاضي المختص قبول العريضة وإصدار أمر للجهة الإدارية التي أصدرت القرار بتسليم الطاعن صورة من القرار الإداري المطعون فيه حتى يتسنى للمحكمة من الإطلاع عليه وتكييفه من حيث المشروعية والقانون، فجاء في المادة (4/4) إذا رفضت الجهة الإدارية تسليم الطاعن أو لم تمكنه من الحصول على صورة من القرار الإداري المراد فيه على القاضي المختص قبول العريضة وأصدار أمره للجهة الإدارية بتسليم الطاعن صورة من ذلك القرار.⁽²⁸⁾

وعند تقديم الطعن الإداري يمكن تصور حالتين هما:

الحالة الأولى: أن ترد الإدارة ويكون ذلك خلال المدة القانونية الممنوحة لصاحب المصلحة من الطعن له مدة (60) يوم لرفع دعواه أمام القضاء وتسري من تاريخ تبليغ الرفض.⁽²⁹⁾

الحالة الثانية: أن تلتزم الإدارة الصمت ولم ترد على صاحب الطعن فإن سكوت الإدارة وعدم ردها يعتبر بمثابة قرار بالرفض ويبدأ ميعاد (60) يوم من تاريخ تبليغ التظلم فيقدم المتظلم طعنه القضائي الذي يسري من تاريخ انتهاء أجل (60) يوم المتوقعة للإدارة من تقديم ردها. إلا أن المادة (10) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 نصت على الفصل في الطعن بناء على المستندات المقدمة، يفصل القاضي المختص في الطعن من واقع المستندات المقدمة من الطرفين وما يقدمانه من حجج قانونية، إلا إذا رأى أن المستندات وحدها لا تكفي للفصل العادل في الطعن وإن سماع بيناتها ضروري لتحقيق العدالة. وهنا تعتبر المحكمة الإدارية كمحكمة الإستئناف المدنية حيث يجوز للأخيرة نظر الإستئناف بناء على المستندات المقدمة، ونصت المادة (11) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 على اجراءات

النظر في الطعن ورفع الدعوى والفصل - فيما عدا نص عليه هذا القانون يتبع في رفع الطعن والفصل فيه الإجراءات المقررة لرفع الدعوى والفصل فيها بموجب نصوص قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م ويستثني من ذلك تطبيق المادة (4/33) منه إذا اقتضت طلبات الطاعن فقط علي طلب إلغاء القرار الإداري.⁽³⁰⁾

الخاتمة :

سعى البحث لتوضيح كيفية معالجة سوء القرار الإداري من خلال قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م. لمعرفة مدى نجاح قانون القضاء الإداري في حماية حقوق الافراد من خلال قانون القضاء الإداري لسنة 2005م، خاصة بعد اتساع الاعمال الادارية الذي تزامن مع اتساع مهام الدولة وتنامي الوعي بالحقوق عند الافراد. وقد خرج البحث بالنتائج والتوصيات التالية

النتائج:

خُصّص البحث للآتي:

- نجد ان قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005 اخذ بفكرة القضاء الموحد.
- عيوب القرار الإداري تتمثل في الشكل والاختصاص ومخالفة القانون واستخدام السلطة، وذلك نتاج قلة التدريب والخبرة الادارية.
- الطعن في القرار الإداري يواهي الدعوى الادارية في قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005.
- الطعن الإداري وسيلة يلجأ اليها الشخص المتضرر من القرار الإداري المعيب.
- القاضي الإداري لهدورة إيجابي من خلال فحص القرار الإداري المطعون فيه والتأكد من مشروعيته.
- ساهم القضاء الإداري السوداني في ارساء المبادي وتفسير وشرح المصطلحات الخاصة بالقانون الإداري
- اسند المشرع السوداني النظر في الفصل في الطعون الإدارية لقضاة المحكمة العليا والاستئناف، لما يتمتعون به من خبرة واسعة في مجال الإدارة الى جانب خبرتهم في مجال القضاء مما يمكنهم من الفصل في أي قرار إداري صادر من أي جهة إدارية.

التوصيات:

يوصي البحث:

- الجهات الادارية المختصة باصدار تعميم او نشرات تحث فيها الادارات التي تستصدر القرارات على اتخاذ القرارات الايجابية مع نشر نماذج من هذه القرارات الايجابية والسلبية.
- جهات الاختصاص بعقد دورات تاهيلية وتدريبية وتوعوية لقضاة المحاكم والاداريين كل في مجاله لالمام بالجانب القانوني والاداري.
- بزيادة المدة الواردة في المادة 4/5 من قانون القضاء الإداري لسنة 2005.
- بسرعة تنفيذ الحكم القضائي سواء كان سلبا او ايجابا.

المصادر والمراجع:

- (1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، احمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت 373/2 .
- (2) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى احمد الزيات، 8/2 .
- (3) أ.د. يس عمر يوسف و د. معوض عبد التواب، ص 87. - مبادي القانون الاداري السوداني، محمد محمود ابو قصيصة، الطبعة الثانية، ص 122.
- (4) مجلة الاحكام القضائية 197 ص ؛ مجلة الاحكام القضائية 1975، ص 12.
- (5) القرار الإداري، النظرية العامة للدعوى الإدارية، القاضي احمد عبد العظيم عبدالقادر، الطبعة الأولى، ص 52.
- (6) الوجيز في شرح قانون القضاء الاداري لسنة 2005، المحامي عامر محمد عبد المجيد فضل، ط 2008، ص 26-30.
- (7) اعمال السلطة الادارية 1989، د. محمد فؤاد عبد الباسط، مكتبة الهداية، ص 72، 123.
- (8) النظرية العامة للقرارات الادارية (دراسة مقارنة)، د. سليمان محمد الطماوي، جامعة عين شمس، ط 1991، ص 230، 231، 336؛
- (9) القضاء الإداري، قضاء الالغاء 1997، د. عبد الغني بسيوني، دار المعارف الاسكندرية 1997، ص 46.
- (10) مبادي القانون الاداري السوداني، القاضي محمد محمود ابو قصيصة، ص 103 .
- (11) مجلة الاحكام القضائية، 1981، مجلة الاحكام القضائية 1998، ص 149.
- (12) مبادي و احكام القانون الاداري 1973، د. محمد فؤاد مهنا، مؤسسة شباب الجامعة ، ص 687 .
- (13) مجلة الاحكام القضائية 1975، ص 234؛ مجلة الاحكام القضائية 1958، ص 16.
- (14) القرار الإداري، النظرية العامة للدعوى الإدارية، القاضي احمد عبد العظيم عبد القادر، الطبعة الأولى، 2005، ص 56؛ القرار الإداري، القاضي احمد عبد العظيم عبد القادر ص 178، 179 . دراسة تطبيقية عن موقف القانون السوداني من مبدء المشروعية وقضاء الالغاء ص 43.
- (15) الوجيز في شرح قانون القضاء الاداري، عامر محمد عبدالمجيد فضل ، ص 81، المادة (3/2/1/5) .
- (16) مبادي القانون الاداري، القاضي محمد محمود ابو قصيصة، ص 129، القرار الإداري، مرجع سبق ذكره، نظرية العامة للدعوى، القاضي احمد عبد العظيم عبد القادر ص 92.
- (17) القانون الاداري واجهزة الرقابة على اعمال الادارة في السودان، أ.د. حاج ادم حسن الطاهر، الطبعة الاولى 2011، ص 43 .
- (18) القضاء الاداري، د. عبد الغني بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 129-130، 133.
- (19) الدعاوي الادارية 2004، ماجد راغب الحلو، منشأة المعارف الاسكندرية ، ص 88-89 .
- (20) مبادئ القانون الاداري السوداني، للقاضي محمد محمود أبو قصيصة، مرجع سبق ذكره، ص

- (21) الوجيز في شرح قانون القضاء الإداري لسنة 2005م، عامر محمد عبدالحميد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 117-120.
- (22) مبادي القانون الإداري، محمد محمود ابو قصىصة، مرجع سبق ذكره، ص 139, 14, 140, 141.
- (23) الدعاوى الادارية، ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص 102 .
- (24) الوجيز في شرح قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005، المحامي عامر محمد عبد المجيد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 117, 120 .
- (25) القرار الإداري، النظرية العامة للدعوى الادارية، القاضي احمد عبد العظيم عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 96 .
- (26) راجع المجلة القضائية لسنة 1992م صفحة 378 .
- (27) مجلة الأحكام القضائية 1981م، صفحة 192.
- (28) مبادي القانون الإداري السوداني، القاضي محمد محمود ابو قصىصة، مرجع سبق ذكره، ص 126..
- (29) القانون الإداري، ا. د. حاج ادم حسن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 59.
- (30) الوجيز في شرح قانون القضاء الإداري، المحامي عامر محمد عبد المجيد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 76, 78, 211.

التأمين ضد مخاطر النقل الجوي

كلية الشريعة والقانون - جامعة دنقلا

د. شوقي عبد المجيد عبيدي

المستخلص :

إن أهمية البحث يكمن في إن التأمين ضد مخاطر النقل الجوي يستند إليها القانون الجوي الدولي . حيث نصت اتفاقية باريس على إلزام كل طائرة على الحصول على شهادة ملاحه واجازات خاصة بطاقتها و تكوين اللجنة الدولية للنقل الجوي .لذا كان التأمين الجوي حفظ لحقوق الأطراف وتأمين لهذه الحقوق ضد المخاطر التي يمكن أن تنجم من النقل الجوي . فأهمية البحث هي أنها تسلط الضوء علي أهمية التأمين ضد مخاطر النقل الجوي . بينما يهدف البحث الي علاج الصعوبات التي تواجه تعاون شركات الطيران في بعض المواسم وفي حالات إيجار الطائرات أو تنفيذ عمليات النقل الجوي بواسطة طائرات شركات غير متعاقدة حيث أن الناقل المتعاقد هو الذي يظهر في عقد النقل الجوي كطرف في مواجهة المسافر أو مرسل البضاعة ولا صعوبة بشأن إخضاعه لاتفاقية وارسو ، فمن أهداف البحث توضيح أن دعوى المسؤولية يمكن أن تقام على الناقل المتعاقد حتى بالنسبة للنقل الذي تولاه الناقل الفعلي ، لذا يهدف البحث الي توضيح هذه التبعات . اما مشكلة البحث نجدها في الصعوبة التي تثور إذا كان الناقل الجوي المتعاقد عهد تنفيذ العقد إلى ناقل جوي آخر فنكون أمام ناقلين اثنين ناقل متعاقد وآخر يباشر عملية تنفيذ النقل الجوي من الناحية الفعلية و إن كان لا يظهر في عملية التعاقد ، وهنا يمكن النزاع في من هو الناقل المسؤول تجاه المسافر أو موصل البضاعة أهو الناقل المتعاقد أم الناقل الفعلي الذي قام بتنفيذ عملية النقل ؟. فمن أهم نتائج البحث أن إتفاقيتي باريس 1919م وإتفاقية وارسو 1929م لم تتطرقا للتأمين الجوي لأن الدول أنها كانت في حكم المستعمرات أو المحميات ، لذا هذه الإتفاقيات لم تكن تعبر عن مصالح هذه الدول ولكن بعد إستقلالها عدلت هذه الإتفاقيات جزئيا بمقتضى بروتوكول لاهاي 1955م ، ولإعتراض الولايات المتحدة علي البروتوكول ، فضلا عما أظهره التطبيق العملي من إختلافات فيما يتعلق بمسئولية الناقل الجوي ، لذا تم إعادة النظر بصفة شاملة علي إتفاقية وارسو وبروتوكول لاهاي 1955 . أيضا من أهم النتائج أن إتفاقية شيكاغو 1944م رغما أنها جاءت بعد إتفاقية وارسو وحلت محل إتفاقية باريس ، لكن إتفاقية شيكاغو 1944م لا علاقة لها بالتأمين الجوي لكنها وحدت قواعد التأمين الجوي . فالمنهج الذي إتبعه الباحث هو المنهج التحليلي الوصفي .

Abstract :

The research aims to address the difficulties faced by airline cooperation in some seasons and in cases of aircraft charters or the implementation of air transport operations by aircraft of non-contracted companies as it is the contracted carrier that appears in the air transport contract as a party in the face of the passenger or the sender of the goods and has no difficulty in subjecting it to the Warsaw Convention. The claim of liability can also be brought against the contracting carrier even for the transport carried by the actual carrier, so the research aims to clarify these consequences and the study reached conclusions, the most important of which is that the Paris Agreements 1919 and the Warsaw Agreement 1929 did not address air insurance because the countries that were under the rule of colonies or reserves, so these agreements did not reflect the interests of these countries but after their independence these agreements were partially amended under the Provision of the Hague Protocol 1955, and to consider, The United States has the protocol, as well as the differences shown by the practical application with regard to the responsibility of the air carrier, so the Warsaw Convention and the 1955 Hague Protocol have been thoroughly reviewed. Hence the importance of the research that the Chicago Agreement of 1944 although it came after the Warsaw Agreement and replaced the Paris Agreement, but the Chicago Agreement of 1944 had nothing to do with air insurance but unified the rules of air insurance. Air transport, known as Cargo, is no longer only an integral part of passenger air transport, but is a stand-alone industry with its legislation, and it was the beginning of the cargo industry or the dawn of its first birthday almost . The method adopted by the researcher is the descriptive analytical approach.

التأمين ضد مخاطر النقل الجوي:

بدأ النقل الجوي دولياً فكان من الطبيعي أن يحتاج إلى قواعد موحدة وشجرت شركات الطيران بهذه الحاجة منذ اتساع حجم حركة النقل بالطائرات، فانضمت معظم الشركات الأوروبية للطيران في اتحاد دولي باسم الاياتا بمدينة لاهاي 1929م (international air transport association) هدفه تحقيق التجانس و توحيد القواعد الخاصة باستغلال الخطوط الجوية المنتظمة التابعة له وبعد الحرب العالمية الثانية ثم تكوين اتحاد جديد بمدينة هافانا 1945م حل محل الاتحاد الأول باسم (international air transport association)، وعمل هذا الاتحاد على توسيع قاعدة الانضمام إليه في شركات الطيران وهدف هذا الاتحاد قواعد موحدة للنقل الجوي، ولما كان من المستحيل توحيد قواعد النقل الجوي توحيداً كاملاً لتباين النظم القانونية في العالم تبايناً كبيراً، فإن معظم شروط الاياتا ليست لها إلا صفة اتفاقية باعتبارها توصيات يكون العمل بها اختيارياً إلا أن هناك قواعد في شكل قرارات لها صفة الالتزام فيتعين على الأعضاء في الاياتا احترامها. و بالتالي تعتبر شروط الاياتا صحيحة بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين الوطنية أو المعاهدات الدولية (اتفاقية وارسو 1929 في النقل الجوي).⁽¹⁾

درجت شركات الطيران على طبع الشروط العامة للاياتا على ظهر تذكرة السفر خطاب نقل البضائع باعتباره نموذج موحد وجزء لا يتجزأ من شروط عرض النقل الجوي، ولكن الفقه الدولي يرى هذه الشروط ليست تشريعات دولية أو معاهدات وأن تنفيذها على عقد النقل الجوي رهين بعدم تعارضها مع أحكام اتفاقية وارسو وأحكام القانون الوطني الذي ينعقد له الاختصاص، لذا أثارت الشروط العامة للاياتا جدلاً فقهيًا باعتبارها شروط تعسفية في بعض الحالات، لأن الشرط التعسفي في النقل يوصف بأنه على الناقل الذي يتمسك بشرط الإعفاء من المسؤولية أن يثبت وجود هذا الشرط على أن الدائن (المسافر أو مرسل البضاعة) قد قبل هذا الشرط خاصة وأنه من الناحية العملية قد يصعب في كثير من الأحيان إثبات قبول المسافر أو مرسل البضاعة لاسيما إذا كان هذا الشرط منزوياً في تذكرة أو خطاب نقل مطبوع ضمن شروط عديدة مكتوبة بحروف صغيرة يصعب الاطلاع عليها بسهولة متى كانت متزاحمة مع الشروط الأخرى.

وقد قضت محكمة الاستئناف في القاهرة بقولها بأن شرط الإعفاء من المسؤولية في عقود النقل غير جائز حتى عن الخطأ اليسير وليس من شأن هذا الشرط أن ينقل عبء الإثبات إلى الدائن (مرسل البضاعة) وبذلك فإن نظرية الإذعان قد تصلح أن تكون سبباً للإبطال للإعفاء من المسؤولية في عقود النقل.⁽²⁾

أطراف عقد النقل الجوي:

من المعلوم أن أطراف عقد النقل الجوي هم الناقل الجوي والمسافر ومرسل البضاعة ولا تتورعوبة في تحديد صفة المسافر أو مرسل البضاعة وبل الناقل الجوي إذا كان هو المتعاقد والممنفذ لعملية النقل الجوي على متن طائرته، ولكن الصعوبة تثور إذا كان الناقل الجوي المتعاقد عهد تنفيذ العقد إلى ناقل جوي آخر فنكون أمام ناقلين اثنين ناقل متعاقد وآخر يباشر عملية

تنفيذ النقل الجوي من الناحية الفعلية و إن كان لا يظهر في عملية التعاقد ، وهنا يمكن النزاع في من هو الناقل المسؤول تجاه المسافر أو مؤسل البضاعة أهو الناقل المتعاقد أم الناقل الفعلي الذي قام بتنفيذ عملية النقل ؟.

بالإضافة إلى أن اتفاقية وارسو لم تضع تعريفا للناقل الجوي ولم تضع أحكام خاصة في حالة تنفيذ عقد النقل الجوي بواسطة ناقل آخر ليس طرفا في عقد النقل الجوي ووضع تعريف لإصطلاح الناقل الجوي يعتبر المدخل الحقيقي لتطبيق أحكام اتفاقية (وارسو) وتحديد نطاقها و تحديد الالتزامات التي تقع على ذمة الناقل الجوي إزاء المسافرين و أرباب البضاعة كما أن وضع تعريف للناقل الجوي سيكون كفيلا بحسم الصعوبات التي يثيرها إيجار الطائرات ، وحسما لاختلاف أحكام القضاء والآراء الفقهية خاصة عندما نريد تحديد أيهما ناقلًا جويًا في مفهوم اتفاقية (وارسو) المؤجر أم المستأجر ؟ بما يترتب على هذا التساؤل من نتائج بالغة الأهمية .

لهذا قد أبرمت اتفاقية (جوادالاجارا) بالمكسيك في 18 سبتمبر 1961 خصيصا لعلاج هذا النقص ، وقد هدفت هذه الاتفاقية لتوحيد بعض القواعد الخاصة بالنقل الجوي الدولي الذي يقوم به شخص آخر غير الناقل المتعاقد ، وتعتبر هذه الإتفاقية مكملة لإتفاقية (وارسو) لسنة 1929م و بالتالي يلزم لإنطباقها أن يكون بصدد نقل جوي تتوافر فيه الشروط اللازمة لانطباق اتفاقية (وارسو) لسنة 1929م .

تحديد صفة الناقل الجوي طبقا لأحكام اتفاقية جوادالاجارا 1961م:

لقد عرفت المادة الأولى الفقرة ب من اتفاقية جوادالاجارا لعام 1961 الناقل المتعاقد بأنه (أي شخص طرف في عقد نقل خاضع لاتفاقية وارسو ومبرم مع مسافر أو مرسل أو مع شخص يعمل لحساب المسافر أو المرسل) وهي بذلك قد ميزت بين الناقل المتعاقد (The contracting carrier) و الناقل الفعلي (The actual carrier).⁽³⁾

الذي تعرفه المادة أعلاه في الفقرة (ج) بأنه (شخص غير الناقل المتعاقد ينفذ كلياً أو جزئياً النقل المشار إليه في الفقرة ب وذلك بمقتضى تصريح من الناقل المتعاقد ولكنه لا يعتبر بالنسبة لهذا الجزء ناقلًا بالتتابع بالمعنى المقصود في اتفاقية وارسو ويعتبر هذا التصريح قائماً ما لم يثبت الدليل العكسي و يبدو واضحاً من النص السابق من أن اتفاقية جوادالاجارا قد جاء لعلاج الصعوبات التي تواجه تعاون شركات الطيران في بعض المواسم وفي حالات إيجار الطائرات أو تنفيذ عمليات النقل الجوي بواسطة طائرات شركات غير متعاقدة حيث أن الناقل المتعاقد هو الذي يظهر في عقد النقل الجوي كطرف في مواجهة المسافر أو مرسل البضاعة ولا صعوبة بشأن إخضاعه لاتفاقية وارسو وتعديلاتها. لكن الصعوبة تكمن بالنسبة للناقل غير المتعاقد (الفعلي) ولكن بمقتضى نص المادة الأولى الفقرة (ج) من اتفاقية جوادالاجارا صار الناقل الفعلي يأخذ حكم الناقل المتعاقد ويخضع لاتفاقية وارسو شأنه شأن الناقل المتعاقد ذلك بشرط أن يشارك في تنفيذ عملية النقل الجوي المتفق عليها مع الناقل المتعاقد سواء تنفيذ كل عملية النقل الجوي المتفق عليها مع الناقل المتعاقد ويلزم في الحالتين السابقتين أن يكون تدخل الناقل الفعلي قد تم بعد تصريح الناقل المتعاقد طبقاً لنص المادة 7

ويفترض وجود هذا التصريح حتى يقام الدليل على العكس و نظرا لأن الناقل المتتابع يخضع لاتفاقية وارسو قبل تعديلها وفقا لنص المادة الأولى الفقرة 3 من الاتفاقية فإن الناقل الفعلي يلزم ألا يكون ناقلا متتابعا وإلا خضع لأحكام اتفاقية وارسو 1929م دون الحاجة لنص جديد .

تعريف الناقل المتتابع (The successive carrier):

يقصد بالناقل المتتابع هو الناقل الذي يشترك مع ناقلين آخرين في تنفيذ عملية نقل جوي واحدة سواء أبرم بشأنها عقد نقل واحد أو عدة عقود طالما أن أطراف العقد ينظرون إليها باعتبارها عملية نقل واحدة (العبرة بنية الأطراف ومثال لذلك أن يتوجه المسافر لشركة الخطوط الجوية السودانية قاصدا السفر لنيويورك فتقوم سوداير بنقله إلى لندن بطائرتها وتتعاقد مع شركة الخطوط الجوية البريطانية لإتمام رحلة المسافر حتى نيويورك على طائرتها . فالناقل السوداني والبريطاني اشتركا على سبيل المتتابع في تنفيذ عملية نقل جوي واحدة . تحققت عملية النقل وفقا لإرادة المسافر والناقل السوداني من أبرم العقد.

الخلاصة بأن اتفاقية جوادالاجارا قد مددت نطاق تطبيق اتفاقية وارسو لتشمل حالة الناقل الفعلي الذي لا يظهر طرفا في عقد الناقل الجوي و إن كان يقوم بالتنفيذ الفعلي للعقد سواء كان تنفيذ الرحلة بأكملها و بجزء منها مع الملاحظة أنه في حالة التنفيذ الجزئي للعقد يقتصر تطبيق الاتفاقية على الناقل الفعلي بالنسبة للجزء الذي تولى تنفيذه ، وذلك بعكس الناقل الملتعاهد الذي يخضع بالنسبة للرحلة برمتها و يكون مسؤولا قبل المسافر حتى بالنسبة للجزء الذي تولى الناقل الفعلي تنفيذه .⁽⁴⁾

ووفقا لذلك تنص اتفاقية جوادالاجارا المادة (3) الفقرة (1) : (بأن أي فعل أو امتناع من جانب الناقل الفعلي أو تابعيه تنسب إلى الناقل المتعاقد ، حتى ولو وقع الفعل أو الامتناع في النقل الذي تولاه الناقل الفعلي .

كما أن دعوى المسؤولية يمكن أن تقام على الناقل المتعاقد حتى بالنسبة للنقل الذي تولاه الناقل الفعلي وذلك بمقتضى نص المادة (7) من الاتفاقية .

أنواع عقود التأمين الجوي :

هنالك ثلاثة أنواع من عقود التأمين الجوي هي التأمين الجوي للأشخاص ، والتأمين الجوي للأشياء ، والتأمين الجوي للمسؤولية ...

التأمين الجوي للأشخاص :

هذا النوع ينقسم إلى تأمين شخصي تلقائي وتأمين شخصي اضافي .

1-التأمين الشخصي التلقائي :

هذا النوع من التأمين ظهر أول ما ظهر لدى شركة الخطوط الجوية الفرنسية وكان يعطي الحد الاقصى للتعويض المنصوص عليه في اتفاقية وارسو لعام 1929م وتم تعديلها في لاهاي عام 1955م . وهذا التأمين يكون نافذا لصالح المسافرين منذ ركوبهم العربة لايصالهم الي المطار ومن ثم الي الطائرة ويتوقف بأیصالهم الي مطار الوصول . وسمي بالتأمين الشخصي لأنه موجه الي

الراكب وخلفه العام . وسمي بالتأمين التلقائي لأن الراكب يتلقاه من الناقل وهو غير ملزم بقبوله ويعتبر هذا التأمين من قبيل التأمين علي الحوادث وبالتالي هو تأمين علي المسؤولية .⁽⁵⁾

2- التأمين الشخصي الاضافي (التكميلي) :

هو عقد سهل ابرامه وعلي الركاب الاستفادة من هذا العقد التأميني ، وفيه يتمكن الراكب وقبل ركوبه الطائرة بدقائق بتسجيل اسمه وعنوانه وتحديد المستفيد من التأمين عند وفاته وتاريخ وساعة بداية سريان التأمين ويسدد قسط التأمين فوراً، ويعتمد تحديد القسط علي مبلغ التأمين الذي يريده الراكب المذكور ، وتبقي وثيقة التأمين هذه صحيحة ونافذة ولو لم تتم الرحلة الجوية ، وهذا النوع لا يغطي فقط المخاطر الجوية ، بل تغطي كل أنواع النقل وحتى الاقامة أثناء النقل ، وتبقي الوثيقة نافذة ولو غير الراكب رأيه بركوب واسطة نقل غير الطائرة كالقطار أو السفينة ، ويمكن أن يكون مثل هذا التأمين معقوداً بزمان محدد سقفه أو أن يكون معقوداً لتغطية كافة المخاطر الناجمة عن رحلة معينة .⁽⁶⁾

التأمين الجوي على الأشياء :

يرد هذا التأمين علي الطائرة ذاتها ، كما يرد علي البضائع والأمتعة التي تنقلها ، ولكن الاخيرة تدخل في باب التأمين علي المسؤولية فيكون التأمين الجوي علي الشئ مقصود منه التأمين الجوي علي جسم الطائرة لتغطية الاضرار التي تلحق بجسم الطائرة عند هلاكها بأحتراقها أو تصادمها أو انفجارها ، سواء حدث ذلك أثناء طيرانها أو عندما تكون علي الارض . وتأخذ شركة التأمين لدي ابرامها هذا التأمين بنظر الاعتبار قيمة الطائرة ، طرازها ، خصائصها ، والاستعمال المخصص لها ، وموجب هذه العناصر المشتركة تحدد قسط التأمين علي الناقل الجوي أ مستثمر الطائرة ، وفي ضوء الاحصائيات والمعلومات المسجلة عن الطائرة لدي المكاتب المتخصصة مثل ، ولا يكفي للطائرة الجديدة نجاحها في طيرانها التجريبي ، بل يبقي مهما لشركة التأمين أن تدرس بعناية مدي مقاومة ومتانة المواد الأولية التي دخلت في صناعة الطائرة ، فكثير من الطائرات الممتازة أوقفت عن الخدمة بعد ذلك بقليل ، مما يتعين علي شركة التأمين أن تضع مثل هذا الخطر عند ابرامها هذا النوع من التأمين .⁽⁷⁾

بوليصة التأمين علي جسم الطائرة :

لدي استعراض هذه البوليصة نلاحظ أنها تنص علي أن التأمين يشمل ملحقات الطائرة الموجودة فيها وقت ابرام العقد من دون أن يشمل البضائع واي اشياء أخرى ولو كانت موجودة فيها أثناء ابرام العقد ، كما أنه لا يشمل أي آلة تفصل عن الطائرة ، ولا يشمل أجور نقل الطائرة المتضررة لغرض اصلاحها كما تبين البوليصة أن التأمين لا يشمل الاضرار التالية :

1. الاضرار التي يحدثها المؤمن له عمدا .
2. كل كارثة أو ضررنتج من جراء وجود مادة قابلة للانفجار أو للاحتراق و يخضع شحنها لقواعد تنظيمية ، وطنية كانت أو دولية .
3. أي ضرر ناتج من جراء تعب واجهاد طاقم الطائرة أو عيب ذاتي أو عطل تقني فيها .

4. الاضرار الناتجة في خارج المنطقة الجغرافية التي يحددها العقد .
 5. الاضرار الناتجة عند استعمال الطائرة في غير الغرض المخصص لها أو تكون بقيادة غير الطاقم بالمواصفات المحددة في العقد لها الا اذا حصل بسبب خارج عن ارادة المؤمن له .⁽⁸⁾
 - الآضرار التي لا يشملها التأمين الا بالنص عليها في وثيقة التأمين علي جسم الطائرة :-
 1. الضرر الناتج من حرمان المؤمن له من الانتفاع بطائرته أو عند نقصان قيمتها .
 2. الضرر الناتج من جراء الحوادث الطبيعية كالزلازل والفيضانات .
 3. الضرر الناتج من الاشعاع النووي وما شابه ذلك .
 4. الضرر الناتج من جراء اشتراك الطائرات في مسابقات .
 5. الضرر من جراء نقل الطائرة جوا أو برا أو بحرا .
 6. الضرر الناتج من جراء الحروب الأهلية أو الثورات أو الحروب الاجنبية أو الاختطاف أو الاضراب .
 7. الاضرار الناتجة عندما لا تكون الطائرة بحيازة وحراسة المؤمن له .
 8. الضرر الناتج من جراء طيران الطائرة في مستوي ارتفاع أقل من المستوي المطلوب عالميا الا في حالات الضرورة .
- عندما لا تحوز الطائرة شهادة صلاحية للملاحة نافذة وقت وقوع الضرر أو كانت اجازات أفراد الطاقم غير نافذة .⁽⁹⁾

التزامات شركة التأمين في بوليصة التأمين علي جسم الطائرة :

عليها التعويض وفق شروط العقد ويوجد احتمالان تقبل فيها الطائرة للاصلاح

أم لا تقبل ، ففي الحالة الاولى غالبا تكون عندما تهبط الطائرة هبوطا اضطرريا ، ويقدر الخبراء وسائل اصلاحها وامكانية نقلها لاجراء الاصلاح ، وتلعب المنطقة الجغرافية الموجودة فيها الطائرة المتضررة أثرا مهما في هذا التقدير . أما الحالة الثانية فيكون التقدير لحطام الطائرة ، ولا يتجاوز التعويض المبلغ المحدد في العقد . وتشير بوليصة التأمين الي أن أي نزاع يكون حسمه بالتحكيم وتتقادم الدعوي الناتجة من العقد بسنتين من تاريخ الحادث أم من تاريخ العلم به .⁽¹⁰⁾

بوليصة التأمين الجوي علي مسؤولية الناقل الجوي :

يقوم الناقل الجوي بأبرام هذا التأمين لتغطية مسؤوليته تجاه الركاب وأصحاب البضائع بالرغم من وجود عقود التأمين التلقائية ، لان هذه العقود يتوقف ابرامها علي قبول المتعاقد مع الناقل الجوي مما يتحتم علي الناقل الجوي من ابرام تأمين يغطي دعاوي المسؤولية العقدية التي ترفع ضده ، ويتناول هذا التأمين نوعين من الاخطار ، يشار الي أحدهما (R) وهذا يعني أنه يغطي الاضرار الناتجة بموجب المسؤولية التقصيرية للناقل الجوي تجاه غير الركاب ، أي الاشخاص

الموجودين علي سطح الارض والناجمة من جراء سقوط الطائرة أو سقوط أي شئ منها .
 أما النوع الثاني من الاخطار فيرمز اليها بالحرف (P) وهو تأمين يغطي الاضرار بموجب المسؤولية العقدية للنقل الجوي تجاه الركاب ، وتشترط وثيقة التأمين أن يكون النقل الجوي الواقع بموجب عقد نقل ، ويغطي التأمين ولو حدث الضرر للراكب خارج فترة الطيران ، فمبالغ التعويض محدد بموجب الحد الأقصى المقرر في اتفاقية وارسو وتعديلاتها ، فالتأمين لا يشمل حالات المسؤولية غير المحدودة . بتحديد نطاق هذا التأمين من حيث الاشخاص لا يشمل الاضرار التي تلحق بأشخاص معينين هم :

1. المؤمن له بالذات (النقل الجوي ، مستثمر الطائرة) وزوجه وأصوله وفروعه.
 2. ممثلو الشخص المعنوي مالك الطائرة .
 3. تابعوا الناقل أثناء تأدية وظائفهم .
- أما تحديد نطاق هذا التأمين من حيث الاضرار : فلا تلتزم شركة التأمين تجاه الناقل الجوي (المؤمن له) عندما يكون ناتجة في احدي الحالات التالية :⁽¹¹⁾
1. الضرر الناتج عمدا من قبل المؤمن له أو بتحريض منه .
 2. الضرر الناتج من جراء شحن متفجرات أو أشياء يخضع شحنها لقواعد تنظيمية معينة لم تراع الا اذا حصل ذلك دون علمه .
 3. اذا كانت الطائرة مستعملة في غير الغرض المحدد في العقد أو هيئة القيادة كانت بغير المواصفات المعينة الا في حالة القوة القاهرة .
 4. اذا كانت الطائرة في غير المنطقة الجغرافية المعينة في العقد الا في حالة القوة القاهرة .
 5. الاضرار التي تلحق بالعقارات والاشياء والحيوانات التي بحوزة المؤمن له بأي صفة كانت الا في حالة الاضرار الناتجة من جراء مسؤولية المؤمن له عند احتراق أو انفجار الطائرة أثناء ما كانت الاخيرة في مخبئها المعتاد .
 6. الاضرار الناجمة من عمليات الشحن الجوي والتفريغ من الطائرة.
 7. مصاريف الدعوي الجزائية التي لا علاقة لها بالدعوي المدنية وكل غرامة أو مصاريف تقضي بها المحكمة الجزائية .
 8. الاضرار الناجمة من الاشعاعات النووية وما شابه ذلك .

- وعندما لا ينص التأمين علي هذه الاضرار التالية فأنها غير مشمولة بالتأمين وهي:
1. الاضرار الناجمة من جراء اشتراك الطائرات في مسابقات واستعراضات الطيران .
 2. الاضرار الناجمة للركاب الموجودين في الطائرة عندما لا يكون المؤمن له محترفا للنقل الجوي العمومي .
 3. الاضرار الناتجة من جراء الحروب والثورات والاختطاف وما شابه ذلك وحجز الطائرة .
 4. الاضرار التي تلحق بالطائرة عندما لا تكون بحراسة المؤمن له في أحدي الحالات المبينة في الفقرة السابقة .

التأمين الجوي :

عند ظهور الطائرة واستخدامها في الطيران التجاري كان هناك التأمين البري والتأمين البحري، ولدي صدور اتفاقية باريس لسنة 1919م وهي أول اتفاقية جوية دولية ، فأنها لم تتطرق الي تأمين ولكنها مهدت السبيل اليه ، لانها تناولت جملة من القواعد الاساسية التي يستند اليها القانون الجوي الدولي ، فنصت علي الزام كل طائرة بأن تحوز علي شهادة ملاحه واجازات خاصة بطاقتها وانشائها للجنة الدولية للنقل الجوي Commission International Navigation Airline (C.I.N.A)) ، ولدي صدور اتفاقية وارسو لسنة 1929م فأنها لم تتطرق أيضا الي التأمين ولكنها مهدت السبيل لازدهار التأمين الجوي عندما نصت نظام المسؤولية المحددة للنقل الجوي ، وأما بروتوكول لاهي فاته اكتفي بالنص علي توصية الدول المتعاقدة باقامة نظم لضمان الوفاء بالتعويضات المقررة وفقا لاحكام اتفاقية وارسو ثم جاءت اتفاقية شيكاغو لسنة 1944م والتي حلت محل اتفاقية باريس ، وقد يبدو لاول وهلة أنه لاعلاقة لهذه الاتفاقية بالتأمين الجوي ، ولكن هذه النظرة غير صحيحة فهذه الاتفاقية أنشأت تنظيما دوليا مختصا بالطيران المدني الدولي ، ووضعت القواعد الخاصة بتسجيل الطائرات والقواعد التي تتبع عند حدوث الكوارث الجوية ، مما سهل توحيد قواعد التأمين الجوي وازدهار سوقه ، كما لا ننكر جهود مكتب فريتاس والذي كان اهتمامه قاصرا علي السفن وما يتعلق بالملاحه البحرية ، ثم وسع مجال عمله الي الطائرات والملاحه الجوية ، والذي نشر أول سجل للطائرات المسجلة لديه سنة 1923م ثم الحقه بجداول تضمنت الميزات الفنية والتقنية للطائرات المدنية التابعة للدول التي وقعت اتفاقية باريس لسنة 1919 ، ثم أخذ يصدر سجلا سنويا بهذا الشأن منذ عام 1963م وبثلاثة لغات ، الفرنسية ، الانجليزية والاطالية ثم تلقي هذا المكتب تفويضا من عدة دول لتولييه فحص الطائرات أثناء البناء والصنع أو أثناء الخدمة لمنحها شهادة الصلاحية للطيران وتحديد درجتها ، وصارت تأخذ العلامة (V) وعندما تزول وتنتهي صلاحية هذه الشهادة توضع في السجل (R) . ثم جاءت اتفاقية روما لسنة 1952م والخاصة بالاضرار التي تحدثها الطائرة للغير علي سطح الأرض والتي تعتبر أول نص دولي تشريعي يتناول التأمين الجوي مباشرة وكانت تقتصر علي غير المتعاقدين مع الناقل الجوي ⁽¹²⁾ .

خصائص التأمين الجوي :

كان التأمين المعروف كما لاحظنا هو التأمين البري والتأمين البحري وكل منهما يخضع لقانونه الخاص ، فما هو موقع التأمين الذي يرد علي المخاطر الجوية والذي سمي بالتأمين الجوي لاسيما أن الدول أصدرت تشريعات جوية وطنية لم تتطرق فيها الي هذا التأمين ، مما جعل موضوع التأمين الجوي خاضعا لما يتفق عليه الاطراف المتعاقدة ، ولكن ابقاء هذا التأمين دون غطاء تشريعي لم يحبذه شراح القانون ، فصار السؤال قائما لم لا يكون هناك قانون خاص بالتأمين الجوي ؟ فقد كان التأمين الجوي خاضعا للقواعد العامة في القانون بالرغم من احتياجه الي قواعد خاصة تتلائم وطبيعة الملاحة الجوية ، والتي لها مخاطرها الخاصة المتميزة والتي لا تعرفها القواعد العامة التي تسري علي التأمين البحري .

بينما جاء الرد من المعارضون علي هذا الرأي بأنه اذا ما تم تشريع قوانين خاصة بهذا التأمين ، فأن ذلك يؤدي الي تعقيد الوضع ، مما يزيد من نطاق تنازع القوانين ، فلا بد من تشريع دولي يعالج هذا التأمين .

اذن يتفق هذان الرأيان علي أمر واحد هو وجوب تشريع خاص بالتأمين لتضمنه مخاطر خاصة هي المخاطر الجوية وهي ليست ذات المخاطر البحرية ولا المخاطر البرية ، صحيح لا يوجد فرق بين كل أنواع التأمين من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، ففي كل الانواع يغطي التأمين أضرار جسمانية وأضرار مادية تنتج من حادث ، بمعنى تعويض المضرور عند اصابته بجسمه او ماله ولكن ما يميز التأمين الجوي هو من الناحية النظرية والعملية ، فنظريا يغطي التأمين الجوي أضرار من نوع خاص والسبب الذي يؤدي اليها ، اذن هذه الاضرار هي من طبيعة خاصة وقد يؤدي خطر واحد في الطائرة الي أضرار كثيرة تصيب أشخاصا كثيرين لا يشترط أن يكونوا من الركاب وأصحاب البضائع و لا يشترط أن تكون لديهم علاقات تعاقدية مع الناقل الجوي ، فيمكن أن يكون المضرور من الغير موجودين علي سطح الارض ، أي الذين يتضررون بسبب الملاحة الجوية ، وهنا يظل مثل هذا الخطر غير محدد بالنسبة لشركات التأمين . فعند هلاك الطائرة تتركز عدة أخطار في هذا الخطر وكل منهما ينبغي تعويضه ، مما يكون عبئا ماليا جسيما علي شركة التأمين ، فهلاك الطائرة يؤدي الي فقدان قيمة الطائرة ، وسقوطها يؤدي الي تعويض ركابها وأصحاب البضائع المشحونة اضافة الي تعويض من يتضرر ممن كان علي سطح الارض ولهذا نري أن شركات التأمين التي تحترف عمل التأمين الجوي لا زال عددها قليل ، كما نري الحاجة قائمة الي ظهور شركات لاعادة التأمين الجوي .

أما الناحية العملية في التأمين الجوي فأن خصوصيته تعتمد علي نوعية الطائرة وعلي القوانين الوطنية السارية في مختلف الدول ، والسرعة الفائقة في الصناعة الجوية ، اضافة الي أن النقل الجوي أصبح في متناول الجميع ، وأن شركات الطيران أخذت تنفق أموالا طائلة في اجراء دراسات وتجارب علي الطيران ، مما تدعو الحاجة الي تأمين الاضرار التي قد تنجم من جراء ذلك لا سيما عند اجراء تجربة الطائرة الحديثة . فأذا كانت الحاجة ماسة الي وجود تشريع للتأمين الجوي

ليكون مقابلا للأنواع الأخرى من التأمين البري والبحري ، فهل يجب أن يكون هذا التأمين الزاميا علي الناقل الجوي؟ هناك آراء في الإجابة علي هذا التساؤل يمكن تلخيصه علي النحو التالي :-⁽¹³⁾

إن من قال بأن إجبارية التأمين الجوي المفروضة علي الناقل الجوي لا يحقق مصلحة عامة كانت أو فردية هو قول مردود عليه ، فالتأمين الإجباري علي هذه المسؤولية الجوية يحقق مصلحة عامة لمرفق النقل الجوي علي المستوى الدولي ، وتظهر هذه المصلحة في التقليل من خسارة الحادثة ، عن طريق توزيعها علي أعداد كبيرة من الناقلين الجويين ، كما يحقق هذا التأمين المصلحة الفردية بالنسبة للراكب أو ورثته ، إذ يكون بمقدورهم التوجه إلي شركة التأمين للحصول تلقائيا علي التعويضات المقررة دون الحاجة إلي اللجوء إلي المحاكم ، وعدم ارهاقهم بمصاريف ورسوم قد تؤدي إلي أن تحيل مبلغ التعويض إلي مجرد رمز ، ويرى بعض الشراح أن نظام التأمين الإجباري يفوق من هذه الزاوية نظام المسؤولية ذاته .

أما القول بأن إجبارية التأمين من المسؤولية في النقل الجوي ، لا تتوافق مع ما جاءت به اتفاقية روما بخصوص الأضرار التي تحدثها الطائرة علي سطح الأرض ، فهو قول ان صح في السابق عندما كانت الرحلة الجوية تعد من قبيل المغامرة ، عندما كان الراكب يوافق مقدما علي جزء من مخاطرها ، ومثل هذا القول لا يستقيم اليوم حيث الانجازات التقنية الهائلة في مجال الطيران ، والان زال كثير من تلك المخاطر والتي كانت مصاحبة للطائرة في حدوثها ، ولم يعد من الجائز أن نطلب من المسافر بالطائرة أن يتحمل مخاطر أكثر من تلك التي يتحملها بالقطار أو بالسيارة ،

فالقول بأن إجبارية التأمين الجوي علي مسؤولية الناقل الجوي تضع الأخير في وضع يتميز به النقل الجوي عن الأنواع الأخرى من النقل ، وصحة هذا القول لا يعود التمييز إلي إجبارية التأمين وإنما يعود إلي الوسيلة المستعملة في النقل الجوي وهي الطائرة وكذا إلي المكان الذي تعمل فيه .⁽¹⁴⁾

فالدعوة نحو إيجاد شراكة في المسؤولية عن أخطار النقل الجوي الدولي تعني بالضرورة أن يصبح المجتمع الدولي هو المدين العام لتعويض ضحايا الطيران ، وذلك بإقامة نظاما تأمينيا إجباريا دوليا عن مسؤولية الناقل الجوي الدولي ، ولعل إقامة هيئة للتأمين الإجباري من هذه المسؤولية تكون تابعة لمنظمة (الايكاو) صارت مطلبا أكثر إلحاحا من قبل . ونجد أن اتفاقية روما وإجبارية التأمين الجوي علي الأضرار التي تحدثها الطائرة علي سطح الأرض لم تجعل التأمين الزاميا علي الناقل الجوي استنادا للمادة 15 حيث تركت الأمر إلي الدول المتعاقدة ، أن شاءت أوجبت علي مستثمر الطائرة المسجلة في دولة متعاقدة بحيث يغطي حدود التعويض المقررة في هذه الاتفاقية ولها أن تشترط علي المستثمر أن يبرم التأمين لدي مؤمن مجاز لهذا الغرض وفقا لقانون الدولة المسجلة لديها الطائرة أو الدولة التي يوجد فيها مركز إدارته الرئيسية والذي يحوز علي شهادة بالملأمة صادرة من أحدي هاتين الدولتين (المادة 1/15) ، وقد راعت الاتفاقية مصلحة دولة السطح من خلال تمتعها بالصلاحيات التالية :-

1. لها أن تنكر ملأمة المؤمن اذا لم يسدد مبالغ التعويض التي حكمت بها محكمة بقرار وإباح قرارها نهائي ،

2. ولها أن ترفض التأمين اذا لم يكن المؤمن مجازا وفقا لقانون دولته .
3. ولها أن تشترط علي الطائرة عندما تحلق فوق أجوائها أن تحمل علي متنها شهادة تأمين صادرة من مؤمن مرخص بذلك مع شهادة صادرة من تلك الدولة تؤيد ما علي المؤمن ولدولة السطح ان شاءت ان تقبل بإبراز صورة لهذه المستندات .
4. هذه الدولة الا تكتفي بشهادة ما علي المؤمن وأن تطلب أدلة إضافية تثبت ما علي المؤمن

دعوي المسؤولية :

لم تتناول اتفاقية وارسو 1929م بصورة شاملة كل المشاكل التي تثيرها دعوي المسؤولية، فأقتصرت علي وضع بعض الاحكام الخاصة بتحديد أطراف الدعوي وتحديد المحكمة المختصة وسقوط الدعوي وأحالت الاتفاقية بالنسبة لاجراءات الدعوي غلي قانون المحكمة المختصة بنظر الدعوي ، ولتوضيح دعوي المسؤولية سنتناول أطراف الدعوي ثم تحديد المحكمة المختصة وحالات عدم قبول الدعوي وأخيرا سقوط الحق في رفع دعوي المسؤولية .⁽¹⁵⁾

أطراف الدعوي :

أن اطراف دعوي المسؤولية هما بالضرورة كقاعدة عامة أطراف عقد النقل الجوي ،أي المسافرين أو مرسل البضاعة من جهة ، والناقل الجوي من جهة أخرى .

1 -المدعي :

يختلف المدعي في دعوي المسؤولية التي ترفع علي الناقل الجوي باختلاف نوع عملية النقل الجوي ، ففي نقل الاشخاص وأمتعتهم هو المسافر الا اذا ترتب علي الضرر وفاته فيصبح في حق ورثته تحريك دعوي المسؤولية ، أما في نقل البضائع فيكون المدعي هو كقاعدة عامة هو مرسل البضاعة أو المرسل اليه المعين في خطاب النقل .
لاصعوبة في تحديد المدعي في حالة الاصابة أو ضياع الامتعة المسجلة التي يحتفظ به المسافر في حيازته أو في حالة التأخير ، فالمسافر المضروب هو الذي يحتل مركز المدعي ولكن الصعوبة تثور في حالة الوفاة اذ أن اتفاقية وارسو 1929م لم تتعرض لتحديد الاشخاص الذين يحق لهم رفع الدعوي من بين ورثة المسافرين المتوفي ، وهناك رأيين في هذه المسألة علي النحو التالي :-⁽¹⁶⁾

الرأي الاول :

هو الرأي القائل للاحتكام الي قانون المحكمة التي ترفع أمامها الدعوي اذا أحالت اليه نصوص الاتفاقية فيما يتعلق بأجراءات الدعوي الشئ الذي يفصح عن الاتجاه الي جعله (القانون العام) الذي يتم اللجوء اليه في كل ما لم تعالجه النصوص . وهنالك حكم لمحكمة النقض الفرنسية اذ قررت أن ورثة المسافرين المتوفي يعتبرون من الغير بالنسبة للناقل الجوي لا تنتقل اليهم اثار عقد النقل وضرورة خضوعه لاحكام اتفاقية وارسو ، ويستطيعون علي هذا النحو رفع

دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي علي أساس المسؤولية التقصيرية وبالتالي لا يسري عليها أحكام المسؤولية المحدودة طبقا لنص المادة (22) من الاتفاقية .

الرأي الثاني :

يرى بعض الفقه بأن الاتجاه السابق في القضاء الانجلو امريكي وبعض أحكام القضاء الفرنسي تتعارض تماما مع حكم المادة (24) الفقرة (2) من اتفاقية وارسو التي تقضي بعدم جواز رفع دعوي المسؤولية في حالة وفاة المسافرين الا وفقا للاوضاع وفي الحدود المقررة في هذه الاتفاقية . أي انه اذا كان بمقدور ورثة المسافرين المتوفي رفع دعوي المسؤولية فلا تكون الا دعوي مورثهم حيث تخضع لاحكام اتفاقية وارسو 1929م من حيث أساسها التعاقدي وفي الحدود القصوي المقررة للتعويض في المادة (22) من الاتفاقية . ويرون بأن المادة 9 من بروتوكول جواتيمالا سيتي المعدلة لنص المادة (24) من اتفاقية وارسو 1929م التي تقضي بأنه في نقل الاشخاص وأمتعتهم فأن كل دعوي ترفع علي الناقل أي كان سببها ، سواء أكان طبقا للاتفاقية أو بسبب عقد أو عمل غير مشروع أو لاي سبب آخر ، لا يمكن مباشرتها الا بالشروط وفي الحدود المقررة للتعويض في الاتفاقية والتي لا يصح تجاوزها مهما كانت الظروف التي تأسس عليها مسؤولية الناقل .

لذا فأننا نرجح في تحديد الاشخاص الذين يستطيعون تحريك دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي باعتبارهم ورثة المسافرين من اختصاص قانون الاحوال الشخصية اذ لا شأن للقانون الوطني للمحكمة المطروحة عليها النزاع بهذه المسألة ، الا اذا كانت هي محكمة قانون دولة المسافرين المتوفي . أما فيما يتعلق بنقل البضاعة فلا يجوز رفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي الا لمن ورد اسمه في خطاب النقل ، أي المرسل أو المرسل اليه ، وعلي ذلك لا يحق لمشتري البضاعة أن يرفع دعوي المسؤولية علي الناقل ما دام لم يعين اسمه في خطاب نقل البضاعة كمرسل اليه حتي ولو كان ذلك نتيجة لخطأ من المرسل . ومع ذلك استقرت أحكام القضاء علي أنه يجوز لشركة التأمين المؤمن لديها البضاعة والتي دفعت التعويض للمرسل عما هلك أو فقد منها أن ترفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي .

2- المدعي عليه :

الناقل الجوي بمفهوم اتفاقية وارسو هو المدعي عليه في دعوي المسؤولية ويجب أن يتوافر للمدعي عليه صفة الناقل الجوي الدولي بمفهوم الاتفاقية يستوي في ذلك أن يكون ناقلا متعاقدا مؤجرا أو مستأجرا أو ناقلا فعليا طبقا لاحكام اتفاقية جوادالاجارا لعام 1961م . في حالة النقل المتتابع نصت المادة (30) الفقرة (1) و (2) علي أن للمسافر الحق في مقاضاة الناقل الجوي الذي وقع الحادث في المرحلة التي باشر تنفيذها ، فضلا عن حقه في مقاضاة الناقل الاول عن كل ما يقع خلال الرحلة بأكملها وذلك اذا تضمن العقد شرطا صريحا يقضي بضمان هذا الناقل مسؤولية تنفيذ عملية النقل كاملة .

أما بالنسبة لنقل الامتعة والبضائع فنصت المادة (30) الفقرة (3) علي أن يكون من حق المرسل أن يرفع دعوي المسؤولية علي الناقل الاول . ومن حق المرسل اليه الذي تسلم البضاعة أن

يرفعها علي الناقل الاخير . هذا فضلا عن استطاعة كل من المرسل اليه الرجوع علي الناقل الذي أحدث تلف أو هلاك أو فقد الامتعة والبضائع في مرحلة النقل الذي تولاها ويكون هؤلاء الناقلون مسئولين علي درجة التضامن أمام المسئولية⁽¹⁷⁾.

3- المحكمة المختصة :

حددت المادة (28) من اتفاقية وارسو 1929م المحكمة المختصة بنظر دعوي المسئولية اذا قررت أن علي المدعي أن يرفع دعوي المسئولية أمام محكمة تقع بالضرورة في أحدي الدول أطراف اتفاقية وارسو ، ومتي تحقق هذا الشرط فإن له أن يختار بأن يرفع الدعوي سواء أمام محكمة موطن الناقل أو محكمة المركز الرئيسي لنشاطه أو المحكمة التي تقع في دائرتها المنشأة التي تولت ابرام العقد أو محكمة الوصول .

ويكون الاختيار بين هذه المحاكم الاربعة للمدعي . وقد راعت الاتفاقية في تعدد المحاكم المختصة علي هذا النحو السابق بتيسير التقاضي علي المضرور الذي يمكنه اللجوء الي أي من المحاكم السابقة هذا فضلا عن المحكمة التي توجد في دائرتها مؤسسة مملوكة للناقل والتي يوجد فيها أيضا موطن المسافر أو محل أقامته الدائمة وهي المحكمة التي أضافتها اتفاقية جواتيمالا سيتي باعتبارها محكمة خامسة والتي لم تدخل حيز التنفيذ بعد وفقا لنص المادة 12 من اتفاقية جواتيمالا سيتي .

ويكون تفسير نص المادة (28) من اتفاقية وارسو 1929م فيما يتعلق بتحديد معني المركز الرئيسي لنشاط الناقل وأيضا المنشأة التي تولت عنه ابرام العقد علي النحو الآتي :-⁽¹⁸⁾

أ. يقصد بالمركز الرئيسي لنشاط الناقل غالبا المكان الذي يعتبر موطننا قانونيا للناقل وذلك لارتباط فكرة الموطن عموما بالمركز الرئيسي لنشاط الشخص القانوني ، أي المكان الذي يتواجد فيه المبني الرئيسي أو المركزي لنشاط الناقل الجوي .

ب. يقصد (بالمنشأة التي تولت عنه ابرام العقد) ، هي أحد الفروع الرئيسية لشركة الطيران أو مؤسسة النقل الجوي أو الوكالة السياحية التي قامت بتسليم التذكرة للمسافر اذا حددت المحكمة المختصة بنظر النزاع فأن اجراءات رفع الدعوي يحددها قانون هذه المحكمة طبقا لاحكام المادة (28) الفقرة (2) من الاتفاقية .

4-الدفع بعدم قبول المسئولية :

نصت المادة (26) من الاتفاقية علي قرينة أن استلام الامتعة والبضائع دون اعتراض او احتجاج من جانب المرسل اليه يعني أن البضائع قد تسلمها في حالة جيدة وفقا لمستندات النقل . وعلي ذلك يستطيع الناقل الجوي الدفع بعدم قبول دعوي المسئولية ،الا اذا استطاع المرسل اليه أن يثبت أنه رغم عدم اعتراضه فأن البضاعة وصلت هالكة أو تالفة .

غير أنه اذا وصلت البضاعة أو الامتعة تالفة أو متأخرة فيتعين علي المرسل اليه أن يسارع بالاحتجاج لدي الناقل في مواعيد حددته المادة (26) الفقرة (2) من الاتفاقية المعدلة ببروتوكول لاهاي 1955م والا تعرض للدفع بعدم قبول دعوي المسئولية من جانب الناقل الجوي .وتختلف

مواعيد الاعتراض باختلاف أسباب الضرر في دعوي المسؤولية ففي التلف يتعين علي المرسل اليه أن يوجه اعتراضه الي الناقل بمجرد اكتشافه له علي أن يكون ذلك خلال سبعة أيام علي الاكثر اذا تعلق الامر بالامتعة وأربعة عشر يوما اذا تعلق الامر بتلف البضاعة وذلك من تاريخ تسلمه اياها .

أما في حالة التأخير فيجب توجيه الاعتراض الي الناقل خلال 21 يوما علي الاكثر من تاريخ وضع البضاعة تحت تصرف المرسل اليه .

ويترتب علي عدم توجيه الاحتجاج الي الناقل في المواعيد السابقة الحكم بعدم قبول دعوي المسؤولية الا اذا ثبت أن الناقل قد ارتكب غشا استطاع به الحيلولة دون اكتشاف المرسل اليه تلف البضاعة أو الامتعة .⁽¹⁹⁾

سقوط دعوي المسؤولية :

نصت المادة (29) الفقرة (1) علي أن دعوي المسؤولية يجب أن ترفع خلال عامين من تاريخ وصول الطائرة أو التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه أو من تاريخ توقف النقل . ويترتب علي عدم مراعاة هذا الميعاد سقوط دعوي المسؤولية . أما عن كيفية احتساب هذه المدة فقد أحالت الاتفاقية بشأنه الي قانون المحكمة المختصة التي ترفع أمامها الدعوي .

الخاتمة:

إن التأمين ضد مخاطر النقل الجوي يستند إليها القانون الجوي الدولي . حيث نصت اتفاقية باريس علي الزام كل طائرة علي الحصول علي شهادة ملاحه واجازات خاصة بطاقتها و تكوين اللجنة الدولية للنقل الجوي . لذا كان التأمين الجوي حفظ لحقوق الأطراف وتأمين لهذه الحقوق ضد المخاطر التي يمكن أن تنجم من النقل الجوي . فأهمية البحث هي أنها تسلط الضوء علي أهمية التأمين ضد مخاطر النقل الجوي . لأن الناقل الجوي بمفهوم اتفاقية وارسو هو المدعي عليه في دعوي المسؤولية ويجب أن يتوافر للمدعي عليه صفة الناقل الجوي الدولي بمفهوم الاتفاقية يستوي في ذلك أن يكون ناقلا متعاقدا مؤجرا أو مستأجرا أو ناقلا فعليا طبقا لاحكام اتفاقية جوادالاجارا لعام 1961م . فيما يتعلق بنقل البضاعة فلا يجوز رفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي الا لمن ورد اسمه في خطاب النقل ، أي المرسل أو المرسل اليه ، وعلي ذلك لا يحق لمشتري البضاعة أن يرفع دعوي المسؤولية علي الناقل ما دام لم يعين اسمه في خطاب نقل البضاعة كمرسل اليه حتي ولو كان ذلك نتيجة لخطأ من المرسل . ومع ذلك استقرت أحكام القضاء علي أنه يجوز لشركة التأمين المؤمن لديها البضاعة والتي دفعت التعويض للمرسل عما هلك أو فقد منها أن ترفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي .

فالنقل الجوي يعتبر من أهم صور استغلال الفضاء الجوي منذ استخدام الطيران التجاري، كان هنالك التأمين البري والتأمين البحري، وعند صدور اتفاقية باريس عام 1919م وهي أول اتفاقية جوية دولية ورغم أنها لم تتطرق للتأمين لكنها مهدت السبيل اليه بكونها تطرقت لجملة من المسائل الرئيسية التي يستند إليها القانون الجوي الدولي. نصت اتفاقية باريس علي الزام كل طائرة علي الحصول علي شهادة ملاحه واجازات خاصة بطاقتها و تكوين اللجنة الدولية للنقل

الجوي. كان هذا واضحا في التعديلات المتلاحقة بمقتضى بروتوكول جواتيمالا عام 1971م والذي أجري فيه بعض التعديلات الجوهرية في أحكام اتفاقية وارسو فيما يتعلق بأساس المسؤولية والحد الأقصى المقرر لهذه المسؤولية بالإضافة للتعديلات الاخيره لعام 1975م و التي وقّعت في مونتريال بمقتضى أربع بروتوكولات ، الثلاث الأولى منها انصبت على تعديل الوحدة الحسابية التي يحتسب على أساسها التعويض ، أما البروتوكول الرابع فعدل أساس المسؤولية بالنسبة للناقل فيما يتعلق بنقل البضائع بحيث أصبحت المسؤولية مطلقة. واخيرا توصلت الدراسة الي جملة من النتائج والتوصيات علي النحو الآتي :

النتائج :

1. إتفاقيتي باريس 1919م وإتفاقية وارسو 1929م لم تتطرقا للتأمين الجوي لأن الدول أنها كانت في حكم المستعمرات أو المحميات ، لذا هذه الإتفاقيات لم تكن تعبر عن مصالح هذه الدول ولكن بعد إستقلالها عدلت هذه الإتفاقيات جزئيا بمقتضى بروتوكول لاهاي 1955م ، ولإعتراض الولايات المتحدة علي البروتوكول ، فضلا عما أظهره التطبيق العملي من إختلافات فيما يتعلق بمسؤولية الناقل الجوي ، لذا تم إعادة النظر بصفة شاملة علي إتفاقية وارسو وبرتوكول لاهاي 1955 .
2. إتفاقية شيكاغو 1944م رغما أنها جاءت بعد إتفاقية وارسو وحلت محل إتفاقية باريس ، لكن إتفاقية شيكاغو 1944م لا علاقة لها بالتأمين الجوي لكنها وحدت قواعد التأمين الجوي .
3. تم إبرام إتفاقية جوادالاجارا في 18 سبتمبر 1961م لعلاج النقص في الإتفاقيات السابقة ولتوحيد بعض القواعد الخاصة بالنقل الجوي والذي يقوم به شخص آخر غير الناقل المتعاقد ، لذا كانت هذه الإتفاقية مكملة لإتفاقية وارسو 1929م .
4. النقل الجوي والذي يعرف باسم الكارغو Cargo لم يعد جزءا مكملا للنقل الجوي للركاب فحسب بل أنها صناعة قائمة بذاتها بما لها من تشريعاتها ، وكانت بداية صناعة الكارغو أو فجر ميلادها الاول علي وجه التقريب في عام 1995م .
5. عنصر الامان في النقل الجوي من العوامل التي ساعدت في تطورها مقارنا بالامان في وسائل النقل الاخرى وذلك لوجود الاجراءات القانونية الصارمة التي تنظم كيفية تشغيل الطائرات والمؤهلات المطلوبة لقيادتها والحيطة الشديدة في كل الامور المتعلقة بالملاحة الجوية والتوحيد الدولي في قوانين

- الطيران مما قلل المخاطر في هذا المجال فضلا أن عامل السرعة يؤدي الى تحفيض نفقات الانتاج والتكاليف .
6. فيما يتعلق بنقل البضاعة فلا يجوز رفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي الا لمن ورد اسمه في خطاب النقل ، أي المرسل أو المرسل اليه ، وعلي ذلك لا يحق لمشتري البضاعة أن يرفع دعوي المسؤولية علي الناقل ما دام لم يعين اسمه في خطاب نقل البضاعة كمرسل اليه حتي ولو كان ذلك نتيجة لخطأ من المرسل . ومع ذلك استقرت أحكام القضاء علي أنه يجوز لشركة التأمين المؤمن لديها البضاعة والتي دفعت التعويض للمرسل عما هلك أو فقد منها أن ترفع دعوي المسؤولية علي الناقل الجوي .
7. الناقل الجوي بمفهوم اتفاقية وارسو هو المدعي عليه في دعوي المسؤولية ويجب أن يتوافر للمدعي عليه صفة الناقل الجوي الدولي بمفهوم الاتفاقية يستوي في ذلك أن يكون ناقلا متعاقدا مؤجرا أو مستأجرا أو ناقلا فعليا طبقا لاحكام اتفاقية جوادالاجارا لعام 1961م .
8. حددت المادة (28) من اتفاقية وارسو 1929م المحكمة المختصة بنظر دعوي المسؤولية اذا قررت أن علي المدعي أن يرفع دعوي المسؤولية أمام محكمة تقع بالضرورة في أحدي الدول أطراف اتفاقية وارسو ، ومتي تحقق هذا الشرط فأن له أن يختار بأن يرفع الدعوي سواء أمام محكمة موطن الناقل أو محكمة المركز الرئيسي لنشاطه أو المحكمة التي تقع في دائرتها المنشأة التي تولت إبرام العقد أو محكمة الوصول .

التوصيات :

1. نوصي بالحاجة الي ظهور شركات لاعادة التأمين الجوي لان هذا التأمين يتميز بالصفة الدولية .
2. إذا وصلت البضاعة أو الامتعة تالفة أو متأخرة فيتعين علي المرسل اليه أن يسارع بالاحتجاج لدي الناقل في مواعيد حدته المادة (26) الفقرة (2) من الاتفاقية المعدلة ببروتوكول لاهاي 1955م والا تعرض للدفع بعدم قبول دعوي المسؤولية من جانب الناقل الجوي .

3. وتختلف مواعيد الاعتراض باختلاف أسباب الضرر في دعوي المسؤولية ففي التلف يتعين علي المرسل اليه أن يوجه اعتراضه الي الناقل بمجرد اكتشافه له علي أن يكون ذلك خلال سبعة أيام علي الاكثر اذا تعلق الامر بالامتعة وأربعة عشر يوما اذا تعلق الامر بتلف البضاعة وذلك من تاريخ تسلمه اياها .
4. في حالة التأخير فيجب توجيه الاعتراض الي الناقل خلال 21 يوما علي الاكثر من تاريخ وضع البضاعة تحت تصرف المرسل اليه .
5. ويترتب علي عدم توجيه الاحتجاج الي الناقل في المواعيد السابقة الحكم بعدم قبول دعوي المسؤولية الا اذا ثبت أن الناقل قد ارتكب غشا استطاع به الحيلولة دون اكتشاف المرسل اليه تلف البضاعة أو الامتعة .

المصادر والمراجع:

- (1) د. أبوزيد رضوان ، القانون الجوي ، القاهرة ، 2009م . ص 12
- (2) د. ثروت أنيس الاسيوطي ، مسؤولية الناقل الجوي في القانون المقارن ، القاهرة، 2012م . ص 23
- (3) د. سميحة القليوبي ، القانون الجوي ، دار النهضة العربية ، 2007م . ص 30
- (4) د. فرح سيد سليمان ، القانون الجوي ، القاهرة ، 2003م . دار الثقافة . ص 27
- (5) د. فاروق أحمد زاهر ، تحديد مسؤولية الناقل الجوي الدولي ، جامعة الازهر ، القاهرة ، 1999م . ص 16
- (6) د. طالب حسن موسي ، القانون الجوي الدولي ، ط1 ، دار الثقافة ، 2005م . ص 24
- (7) د. محمد فريد العريني ، القانون الجوي ، الاسكندرية ، 2005م . ص 35
- (8) د. محمد فريد العريني ، القانون الجوي ، النقل الجوي الداخلي والدولي ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م ، ص 31
- (9) د. محمود مختار بربري ود. عمر فؤاد عمر ، القانون الجوي ، أغراض الملاحة الجوي وعوارض الملاحة الجوية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 م ، ص 16
- (10) د. عدلي أمير خالد ، أحكام دعوي مسؤولية الناقل الجوي ، دار منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2000م ، ص 24
- (11) د . هشام فضلي ، مسؤولية الناقل الجوي علي الصعيدين الدولي والداخلي (دراسة في إتفاقية مونتريال 1999م وقانون التجارة الجديد ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الطبعة الأولى ، 2005م ، ص 8
- (12) د. نبيل إسماعيل عمر ، الدفع بعدم القبول ونظامه القانوني ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 1981م ، ص 32
- (13) د. محمد توفيق المنصوري ، مبادئ في إدارة المخاطر والتأمين ، مكتبة عين شمس ، 1998م ، ص 17
- (14) د. مني محمد عمار ، تأمين الطيران ، مطبعة مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة ، ص 7
- (15) د. محمد طلبة عويضة ، المبادئ الأساسية للتأمين ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، 1977م ، ص 19
- (16) د. عبد الرازق السنهوري ، الوجيز في القانون الجوي ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، 1988م ، ص 5

- (17) د. مراد منير فهميم ، خضوع النقل الجوي الداخلي لنظام اتفاقية وارسو للنقل الدولي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1986
- (18) إتفاقية مونتريال لعام 1999 م (إتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي)
- (19) إتفاقية وارسو 1929 م (لتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي والبروتوكولات المعدلة
- (20) إتفاقية روما عام 1952 م ، المعدلة بروتوكول مونتريال 1978 م

أثر معالجة تنظيم القرى التاريخية على التنمية العمرانية (دراسة حالة مجمعات قرى محلية أمبدة)

وزارة التخطيط العمراني - ولاية الخرطوم.

أ. عبد العزيز عبد الله محمد عبد الرزاق

المستخلص:

تناولت الورقة أثر معالجة تنظيم القرى التاريخية على التنمية العمرانية دراسة حالة مجمعات قرى محلية أمبدة، تمثلت مشكلة الدراسة في أن أسس ولوائح المنح والاستحقاقات للأسر تعد مرنة وفضفاضة تؤدي للاستحواذ على مساحات كبيرة تؤثر على مخزون الأراضي الخاصة بمشاريع الولاية العمرانية والتنمية. نبعت أهمية الدراسة من أن معالجة تنظيم القرى التاريخية وأثرها على التنمية العمرانية لم تأخذ حقها من التقييم، شابتها عدة سلبيات في التطبيق على أرض الواقع مما أثر على خطة التنمية العمرانية الحالية ومستقبل الأجيال القادمة. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على معالجة تنظيم القرى التاريخية وتوضيح التحديات، وأبرز التعقيدات والمشاكل المصاحبة لها، لفت نظر متخذي القرار للقيام بالإصلاحات التشريعية اللازمة للحفاظ على مخزون الأراضي بريف ولاية الخرطوم، ووضع التنمية في مسارها الصحيح والمحافظة على مزايا الريف. اتخذ الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات الرقمية، وعمل على توظيف الماضي لأجل الحاضر والمستقبل. توصلت الدراسة أنه يوجد إجحاف في حقوق مواطني الولاية الآخرين الذين يتعسرون في حيازة قطعة أرض واحدة وفق شروط استحقاق صارمة والذين مولودين بمدن الولاية وليس قراها، وفقدان الأجيال القادمة حقها من استحقاقهم من امتداد القرى المستقبلية. أوصت الدراسة بأن يكون هنالك مراجعة لأسس الاستحقاق والتشريعات المعمول بها واللوائح أمراً حتمياً وفق ضوابط المنح حسب لائحة تنظيم القرى المعمول بها في الأراضي الزراعية والسكنية وذلك للمحافظة على مستقبل الأجيال القادمة، وتفعيل دور الريف في التنمية العمرانية والريفية للنهوض باقتصاديات الولاية ليصبح ريفاً ذو قيمة حقيقية، واعطاء الأولوية القصوى في تخطيط القرى القائمة فعلياً أولاً ثم تخطيط امتداداتها ثانياً.

Abstract:

The paper dealt the impact of organization historical villages on urban development case study of local village complexes in Ombada. problem study was that the foundations and regulations of family grants and entitlements are flexible and loose leading

to the acquisition of large areas that effecton the landsstock for the state's urban and development projects. The importance study stemmed from the fact that dealing with the organization of historical villages and its impact on urban development did not take its right from the evaluation, its impurity has several drawbacks in application on the ground, which affected the current urban development plan and the future of future generations. The study aimed to shed light on addressing the organization of historical villages, clarifying the challenges, and the most prominent complications and problems associated with them, drawing the attention of decision-makers to carry out the legislative reforms necessary to preserve the land stock in the countryside of Khartoum State, put development on its right path and preserve the advantages of the countryside. The researcher took the descriptive and analytical approach through digital data, and worked on employing the past for the present and the future. The study found that there is prejudice to the rights of other state citizens who are difficult to possess one piece of land according to strict eligibility conditions and who are born in the state's cities and not its villages, and that future generations lose their right from their entitlement from the extension of the future villages. The study recommended that there be a review of the merit foundations and the applicable legislations and regulations as an imperative matter in accordance with the grant controls in accordance with the regulations for organizing villages in force in agricultural and residential lands, in order to preserve the future of future generations, and to activate the role of the countryside in urban and rural development to advance the state's economies to become a countryside of real value. And giving the highest priority in planning the actually existing villages first, then planning their extension second.

المقدمة:

يعد السودان أحد الدول التي تعاني من مشكلات الفقر والحرمان، حيث بدأت مشاكل الأرض عندما شعر الناس بقيمة الأرض الاقتصادية وما تشكله وظائفها الانتاجية من تنافس وتنازع يعبر عن نفسه، فالموارد بخاصة في السودان ليست مورداً مادياً فحسب فهو مورد ينضج بالأدوار والمعاني والرموز، فالأرض هوية وثقافة وغط حياء، حيث كان العمدة يقوم بتوزيع الأرض باعتباره هو المالك لها، وهو ما يمنحه هيبة الدولة، كما يعاني ريف ولاية الخرطوم عاصمة البلاد من ذات المشكلات بالرغم من تجربتها الثرة في معالجة تنظيم القرى والمعالجات التخطيطية للسكن العشوائي وربطها بالنسيج الحضري وإعادة التوازن بالنسبة للكثافة السكانية وفق الاستخدام السائد وقتها والمدمر لعناصر البيئة العمرانية، والتي بذلت الولاية مجهودات مقدرة في فترات زمنية متدرجة لمعالجة تلك الظاهرة، الا أن الضغوطات على بيئة ولاية الخرطوم الحضرية وانعكاساتها السالبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا كانت من أكبر المشكلات المستعصية والمعقدة بسبب الانجذاب اليها ولا زالت مستمرة مما انعكس أخيرا على ريف ولاية الخرطوم والذي كاد أن يفقدها شخصيتها الريفية.⁽¹⁾

تسعى هذه الورقة الى دراسة أثر معالجة تنظيم القرى التاريخية على التنمية العمرانية دراسة حالة مجمعات القرى الحضرية والنيلىة بريف ولاية الخرطوم وأساليب تخطيطها وتوزيعها وعلاقتها بالقطاع الزراعي والسكني وطرق المنح وإلقاء الضوء على التشريعات والقوانين واللوائح، والتعرف على ملامح الخطط الموجهة للولاية بما فيها مخرجات مخطط الهيكل العمراني لولاية الخرطوم، الذي يعتبر خطة عمرانية حيزية بشقيها الحضري والريفي، ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة والتي تتلمس أهداف التنمية المستدامة بالالتفات الى مستقبل الأجيال القادمة، وإيجاد الحلول، بما يطلبه من اصلاح للقوانين والتشريعات بالمحافظة على مخزون الأراضي المتاحة للتنمية العمرانية بالولاية وترشيد استخدامها وعدم تبديدها بواسطة لوائح المنح الفضفاضة والمرونة والتي أقرتها لجنة تنظيم الأراضي الزراعية والسكنية وربطها بالخطط الاسكانية، سيما ان ولاية الخرطوم هي العاصمة القومية للبلاد التي هي في أمس الحاجة لإعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى هذه الدراسة لخلق شخصية لريف الولاية بتثييت وظيفية القرية الريفية ووضعها في مسارها الصحيح، وإعادة التوازن للكثافة السكانية والمحافظة على توازن بنيتها، وخلق مراكز نمو اقليمية ومحلية لربط المدينة بالريف وأن يكون الريف ظهيرا حقيقيا للمدينة، ومدها بالمنتجات مع خلق صناعات ريفية بدلا من التنقل اليومي من الريف الي المدينة والعمل في وظائف هامشية، وركزت الدراسة على حالة مجمعات قرى أمبدة (مجمع رقم 7 المحتوى على 15 قرية) لموقعها المميز على طريق شريان الشمال، والإبقاء على الخدمات القائمة واطافة خدمات مكاملة بعد تجميع القرى والاستفادة من المساحات المهذرة والمبعثرة التي تتخللها بعض الأراضي الزراعية المستثمرة وغير المستثمرة.

كلمات مفتاحية:

اللجنة الفنية: يقصد بها اللجنة العليا المشكّلة بموجب قرار والي ولاية الخرطوم بموجب المادة (6) القرار (16).

القرية: يقصد بها التجمع السكاني القائم قبل عام 1983م وتحت زعامة ريفية قبلية.

التجمع السكاني: يقصد به التجمع الذي نشأ بعد 1983م ويقسم تجمع سكاني الفئة (أ) وهو المجتمعات السكنية شبة المنظمة والتي تزيد عدد الأسر فيها عن خمسين أسرة في عام 2001م ويوجد بها خدمات وبنى تحتية. **التجمع السكني الفئة (ب):** وهي المجمعات السكنية غير المنظمة والتي يزيد عدد الأسر فيها عن خمسين أسرة عام 2001م. **التجمع السكني الفئة (ج):** وهي المجمعات غير المنظمة والتي يقل عدد الأسر فيها عن خمسين أسرة. **العريف:** يقصد بها الشخص الذي يعتمد المشرف يمه بالمعلومات المطلوبة.

التنمية العمرانية: هي عملية متواصلة من أجل الزيادة في الكم والكيف، وهي تسعى لتلبية احتياجات وحل مشكلات وتحقيق أهداف السكان من خلال نظام معين.

التخطيط العمراني والتنمية العمرانية:

التخطيط العمراني والتنمية العمرانية مفهومان مختلفان في رسالتهما وأهدافهما ومهامهما ونطاق تغطيتهما للحيز الجغرافي أو المكاني والإنساني وشمولهما لمعطيات ومتطلبات المرافق والخدمات والتنسيق بينهما، ويخطئ العديد من المهتمين بهما في معرفة الفرق بينهما، وعندما يتحدث المختصون أو غير المختصين عن التخطيط العمراني فإنهم يصفونه على أنه هو التنمية العمرانية، وكذلك عندما يتحدثون عن التنمية العمرانية يعتقدون أنها تعطي نفس المعنى والهدف والمهام مثل التخطيط العمراني علماً أن الفرق بينهما شاسع. التخطيط العمراني هو الاهتمام بما يتعلق بالتخطيط المكاني أو الفيزيقي كما يسميه البعض وهو مشتق من كلمة *planning physical*، ويعني ذلك رسوم شبكة الطرق وتحديد استعمالات الأراضي وأنظمة البناء ويرتقي عمل التخطيط العمراني إلى تحديد مستويات التخطيط ومسؤولياته مثل التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي، ويكون في غالب الأحيان خطوطاً عريضة للصورة التي يجب أن تكون عليها المدينة مستقبلاً، وهذا التصور يتطلب استكمال أركانه الأساسية ذات العلاقة بتوفير البنية التحتية والخدمات العامة وغيرها من متطلبات المدن وسكانها مثل النقل العام والمشروعات الترفيهية، وإذا كان المخطط العمراني قد حدد الاستعمالات فإنه لا يصل إلى تحديد المتطلبات وفترات توفيرها وتوفير الدعم المالي لها وأسلوب التمويل والتنسيق بين القطاعات المعنية بها، وهنا يأتي دور التنمية العمرانية، والتنمية في هذا المجال يقصد بها الاهتمام بمتطلبات المكان والإنسان، والعمران هو عمران النفس والمكان بمعنى أن التنمية العمرانية تحقق ثلاثة متطلبات أساسية: تنمية مكانية، وتنمية إنسانية، وتوفير التمويل لتحقيقهما وإيجاد الأداة المعنية بذلك، وهنا يبرز الاختلاف الجوهرى والأساسي في العلاقة بين التخطيط العمراني والتنمية العمرانية. التنمية العمرانية لا تستطيع أن تحقق أهدافها في ظل غياب الفهم الصحيح لدور ومسؤولية المستويات الإدارية ضمن منظومة وتركيب الدولة،

فالأجهزة المركزية لها دور في تحقيق التنمية العمرانية، يتمثل ذلك في رسم السياسات التنموية والعمل على توفير التمويل اللازم لها، والإدارات أو الأجهزة المحلية المعنية بترتيب الأولويات والتنسيق بين مختلف الأجهزة المحلية المعنية بتنفيذها، حيث تتم التنمية بشكل متواز ومتوازن وشامل، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحقيق التنمية العمرانية السليمة إذا لم تكن الميزانيات المخصصة للبنية التحتية معروفة ومعتمدة ومبرمجة في تزامنها وقت التنفيذ، ومن ذلك مثلاً شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات ووضع القنوات الإنشائية لتنفيذها في فترة زمنية واحدة بدلا من كثرة الحفر والدفن الدائمة في طرقنا وشوارعنا، وبهذا القياس يتم التعامل مع كل متطلبات التنمية العمرانية، بينما يتعلق بمتطلبات المكان والإنسان. إن الاهتمام بمفهوم التنمية العمرانية والعمل على تعزيز دورها في الحقبة المقبلة والتأكيد على أهمية التوازن بين التخطيط والتنفيذ وتوفير التنسيق والتمويل لهما سيقبل كثيرا من الهدر المالي الذي نراه اليوم في توفير المرافق والخدمات ويعزز من الاستقرار السكاني والنمو المتوازن للمرافق والخدمات. إن الاهتمام بالتخطيط العمراني كوسيلة لرسم الصورة المستقبلية للتنمية والاهتمام بالتنمية العمرانية كأداة لتحقيق تنفيذ تلك الصورة وتوطين المشروعات وإيجاد فرص العمل سيدعم النمو والتنمية المتوازنة والشاملة لمختلف المدن والقرى ويقلل من الهدر المالي ويعزز من التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية ببناء المدينة وتنميتها ويحقق المفهوم السليم للمعنى الحقيقي للتنمية العمرانية، كما أن ذلك أيضا يساعد على معرفة بدائل تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة بما يضمن توفير ذلك الدعم المالي ليس في حالة توفير السيولة في وزارة المالية، ولكن وفق الخطة التنموية المعدة مسبقا وبهذا نجعل الخطة هي التي تقود التنمية وليست الميزانية هي التي تقود الخطة كما هو معمول به حالياً وهو ما عانت منه التنمية في فترات زمنية ماضية نتيجة انخفاض العائدات. وختاماً إذا أردنا تخطيطاً عمرانياً مميّزاً وتنمية عمرانية شاملة ومتكاملة فإن الأمر يحتاج إلى أن نفهم الفرق بينهما وعدم تداخلهما أو قيام أي منهما بدور الآخر كما هو حادث اليوم، ولهذا فإننا نحتاج إلى التخطيط العمراني لتوجيه النمو وضبط استعمالات الأراضي وأنظمة البناء وتوجيه أولويات توفير المرافق والخدمات العامة ونحتاج إلى التنمية العمرانية لإدارة ذلك وتنسيق مخرجات المخططات العمرانية ووضع الآليات والميزانيات لتنفيذها وتوحيد الجهود في تنفيذ مختلف المشروعات الخدمية والاقتصادية.⁽²⁾

التنمية العمرانية:

بغية الوصول إلى المفاهيم الأساسية يجب علينا ألقاء الضوء على بعض المفاهيم الأساسية منها:

أولاً: علاقة مصطلح النمو بالتنمية:

كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.⁽³⁾

مفهوم النمو:

النمو هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية خلوية تتوقف في مرحلة الاكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.⁽⁴⁾

النمو الاقتصادي: هو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة.

مفهوم التنمية:

تشمل التنمية تطوير أشياء كثيرة، يظهر من قبل التحسين النوعي من الظروف، وتطوير عمليات معينة لتلبية الاحتياجات العامة، والتنمية البشرية هي نتاج للنمو النفسي والاجتماعي، وتأكيد العوامل البيئية والسلوكية للفرد، ويعبر عنها بمرحلة النضج، أما التنمية الاقتصادية فهي زيادة مستويات المعيشة، وتحسين احتياجات الذات والتحرر من الظلم، وهو مفهوم معياري، يهدف إلى تطوير وتحسين الظروف المعيشية لزيادة النمو الاقتصادي، وتقاس من خلال معرفة معدلات القراءة والكتابة، والعوامل التي تؤثر على الإنتاجية في دولة ما.⁽⁴⁾

وتعددت الآراء حول تعريف التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:⁽⁴⁾

- الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.
- ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.
- نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

الفروقات الرئيسة بين النمو والتنمية:⁽⁵⁾

1. النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.
2. النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكل وتقدم وظيفي.
3. النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، ولكن التنمية تبقى مستمرة.
4. النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح.
5. يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها.
6. يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة.

7. وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية هي ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معاً، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب. ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها « انبثاق وغمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع»، وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه. كما تعبر التنمية عن مرحلة تغيير أو إصلاح في: ⁽⁶⁾

- النمو الاقتصادي.
 - العدالة في التوزيع.
 - التغيير الاجتماعي والاقتصادي.
 - التحول الاجتماعي.
 - التحضر. (Civilization)
- عناصر التنمية الرئيسية: ⁽⁷⁾**

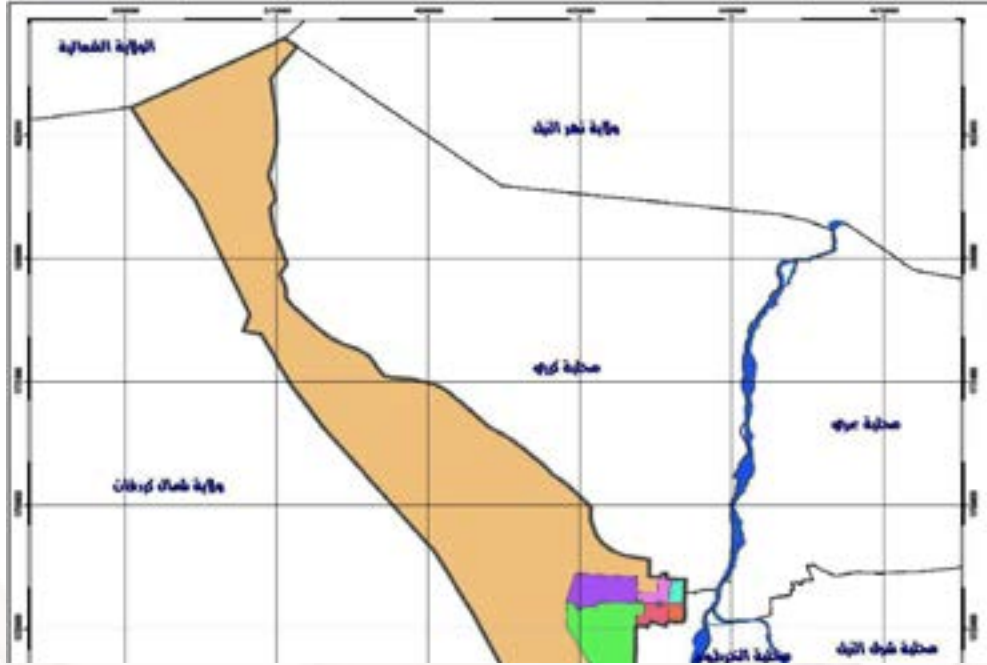
التنمية الاقتصادية: وتشمل الاستثمارات واستغلال الموارد.
 التنمية الاجتماعية: في مجالات التعليم - الصحة - الترفيه - الثقافة.
 التنمية العمرانية: وتشمل مواقع الاستثمارات والخدمات.
 أساليب تقييم نجاح التنمية العمرانية:
 للتقييم عدة أوجه تنتج عن الغرض الذي يتم من أجله:
 فهو إما يقيس فعالية برنامج جاري في تحقيق أهدافه المرحلية أو النهائية.
 أو يحكم على مشروع أو شيء بأنه جيد أو رديء.
 أو يهدف إلى تحسين الأداء في العمليات الجارية بالمشروع.
 وتتحدد معايير التقييم لكل مشروع بناء على طبيعته وأهدافه المختلفة، إلا أنه بالنسبة للمشروعات العمرانية لا تخرج تلك المعايير عن ست مجموعات هي: المعايير الاقتصادية والمعايير العمرانية والمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير البنية الأساسية والمعايير الخاصة بالنقل. وكما سبق القول قد تختلف طبيعة تلك المعايير من مشروع لآخر طبقاً لنوعيته وإن كانت تحتفظ بنفس المسميات.

حدود منطقة الدراسة:

يحد المحلية من الشرق شارع الواجهة الذي يتجه جنوباً ويمر بالشارع الفاصل بين الحارة 14 أمبدة والمهندسين ثم يتجه غرباً بالشارع الفاصل بين أبو سعد وأمبدة حتى بداية

دار السلام فينتجه جنوبا ويمر غرب مربعات 38,39,40 البقعة وغرب (المويلج) متجها جنوبا ومع حدود مشروع مطري أمبدة لتكون كل القرى (جادين وهجليج ومربعات 50,49,48 تابعة لام درمان ويستمر الحد جنوبا حتى نهاية مشروع مطري أمبدة فينتجه غربا في خط مستقيم يمر شمال فتاشه حتى حدود الولاية من الناحية الغربية وعلية تكون فتاشه تابعة لامدرمان وكل قرى الريف الجنوبي إما الفاصل بينها ومحلية كرري شرقا يبدأ من شارع الواجهة مارا شمال الحارة 19و20 أمبدة وجنوب الحارة 28 الثورة متجها غربا ، مارا جنوب الحارة 26 الثورة ثم يتجه شمالا غرب الحارة 26 الثورة تاركا قرية الفطيماب تتبع لأمبدة ويتواصل الحد شمالا ليمر مباشرة شرق جبال المرخيات ويستمر شمالا حتى النهاية الغربية للحارة 52 الثورة ثم يتجه شمال شرق في اتجاه جبل أبو وليدات ومنها يتجه شمال غرب في اتجاه جبل المقرن ومن ثم يتجه في اتجاه الشمال الغربي في اتجاه جبل الحاجز حتى حدود الولاية الشمالية مضيغا الحارة 50 وقريتي أبو عشر والمقرن لمحلية كرري (خريطة1). وإقليميا يحدها غربا « ولاية شمال كردفان وشمالا» الولاية الشمالية وجنوبا» ولاية النيل الأبيض.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمحلية أمبدة



المصدر: وزارة التخطيط العمراني بتصريف من الباحث، 2020م

الحدود الزمانية:

تنحصر الحدود الزمانية لمنطقة الدراسة ما بين عام 2006م إلى عام 2014م ، والتي شهدت توسعا سريعا لمدينة الخرطوم (محلية أمبدة على وجه الخصوص) في الاتجاه الأفقي وخلق مظاهر التمدد العمراني والسكن العشوائيمتوقع.

قرى أمبدة:

قري محلية أمبدة عددها 124 قرية بالريف الغربي للمحلية تم تجميع هذه القرى بمقترح مجمعات وعددها 13 مجمع، تبدأ من الكيلو (0) والي الكيلو (140) مع حدود الولاية الشمالية، تم إنجاز مجمع (12) من مدينتي الزهراء (1) والزهراء (2) والأُن اللجنة بصدد دراسة إمكانية تنفيذ قرارات اللجنة المشكلة بالقرار رقم 2017/6 والخاص بالقطعة (1406) مربع المرخيات.

مجمع (7) يقع شمال مجمع (9) وغرب مجمع (12) ويجاوره من الغرب شارع شريان الشمال ومن الشرق مدينة الفتح ومدينتي الزهراء (1 و 2) ومن الجنوب مخطط شيخ الصادق الصايم ديمة ومن الشمال قطع زراعية وتبلغ المساحة الكلية للمجمع حوالي (4677.7) فدان تشمل قطع زراعية مستثمرة وغير مستثمرة تفصيلها كلاتي:

عدد 14 قطعة زراعية مستثمرة.

عدد 14 قطعة زراعية غير مستثمرة.

عدد القرى المرفوعة 15 قرية وهي: (المنصورة الخليفاب - حلة موسى - السراب - الهدلاب - العامرية - الإخلاص - الصداقة - الجخيس - القلعة التاياب - المجدداب - الحامداب - ام القرى البولاب - النصر - القصيم - مبروكة الكوارين)⁽⁸⁾
خريطة (1) القرى المرفوعة



المصدر: وزارة التخطيط العمراني بتصرف من الباحث، 2020م

نتائج المعالجات التخطيطية التي تمت لمنطقة الدراسة:

- تم تخطيط عدد 18000 قطعة سكنية بمساحات تتراوح بين 200 م² - 400 م² لكل.
- تخطيط عدد 6 مناطق خدمية بمساحات مختلفة.
- تخطيط مقابر وتوسع مستقبلي لها شرق محطة الكهرباء.
- تح شوارع داخلية بعرض 15 - 20 مترا.
- تخطيط شريط استثماري بطول المجمع ومحاذاة شارع شريان الشمال.
- الإبقاء على مجمع طيبة القرآني لصدور قرار تخطيطي بشأنه.
- الإبقاء على الخدمات المشيدة وبحالة جيدة حسب رفوعات المساحة.
- تخطيط عدد 23 مسجدا بمساحات مختلفة.
- تخطيط عدد 23 روضة بمساحات مختلفة.
- تخطيط عدد من الساحات بمساحات مختلفة.
- تخطيط موقع لمحطة كهرباء.

خريطة (1) مقترح المعالجة التخطيطية



المصدر: وزارة التخطيط العمراني بتصرف من الباحث، 2020م

القوانين واللوائح والتشريعات والتخطيط العمراني:

1950م صدر قانون إعادة التخطيط المدن والذي كان في شأنه تحسين المدن وفتح الشوارع، وتحسين أشكال القطع، وتوفير مواقع لموقف العام والساحات المفتوحة.

1956م صدر قانون تخطيط المدن والقرى، والذي يخول لوزراء الحكومات المحلية أنشأ لجنة التخطيط المدن المركزية التي تعينه على أداء صلاحياتها.

1957م صدرت لائحة تخطيط المدن والقرى لتتمكن من تنفيذ القوانين.

1960م وصدر قانون تخطيط المدن، بموجبه أصبح وزير الحكومة المحلية مسئولاً عن الحكم وجميع شئون تخطيط المدن والقرى والتنسيق في ذلك بين الحكومة المركزية والمحلية. والجدير بالذكر أن النظام الاتحادي (الفدرالي) كان يهدف إلى المشاركة الشعبية في صنع القرار وتفجير طاقات الأفراد والجماعات لتنمية بيئتهم الطبيعية ومستوطناتهم البشرية.⁽⁹⁾

التشريعات:

صدرت عديد من الإصلاحات الدستورية في القوانين في مجال الحكم والإدارة والمستوطنات البشرية فيما يلي:

قانون الحكم المحلي 1971م.

قانون معتمدة العاصمة القومية لسنة 1983م تم بمقتضاه إدارة العاصمة القومية.

قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1988م وبمقتضاه تم بتقسيم الأقاليم الشمالية إلى ستة أقاليم.

قانون الحكم المحلي 1991م ألغى قانون الحكم المحلي لسنة 1980م.

قانون الحكم المحلي لسنة 1995م ألغى قانون الحكم المحلي لسنة 1991م بالرغم من حسن النوايا والأهداف المثالية لتلك القوانين إلا أن تطبيقها قد صاحبه العديد من الاختلافات والتجاوزات التنظيمية والإدارية والسلوكية حالت دون تحقيق أهداف الإدارة الحضرية بالقدر الذي يحقق طموحات سكان الحضر والريف.⁽¹⁰⁾

هذا وفي مجال التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي فقد أصدرت القوانين الخاصة بها وهي:⁽¹¹⁾

- قانون تخطيط المدن لسنة 1961م.
 - قانون الأرض غير مسجلة 1971م.
 - قانون تخطيط المدني والقرى لسنة 1976م.
 - قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.
 - قانون التخطيط العمراني لسنة 1406هـ.
 - قانون التصرف في الأراضي 1406هـ.
 - لائحة تنظيم الأراضي الزراعية والسكنية:
- نجد أن أهداف لجنة الأراضي الزراعية والسكنية تتلأَم مع أهداف الاجندة الحضرية الجديدة (21) وما يتوافق مع مخرجات المخطط الهيكل العمراني، إلا أن لوائح المنح غالطت الأهداف في التطبيق.

لائحة أعمال اللجنة العليا لتنظيم الأوراق السكنية والزراعية أسس وضوابط إجراءات منح الأراضي السكنية والزراعية للعام 2005م قرار رقم (16) مجلس وزراء ولاية الخرطوم.⁽¹¹⁾

أهداف اللجنة:

- المحافظة على حقوق الدولة وسلطاتها على الأراضي.
- فرض هيئة القانون وقوة نفاذه لغرس الطمأنينة في نفوس الملتزمين بالقانون وانصافهم.
- الحفاظ على النسيج الاجتماعي للريف وتماسك البنية الريفية وتقنين حقوق المواطنين وذلك لتحديد القرى القائمة حسب الخريطة الجوية لسنة 2001م وتسجيل حرمة القرى القائمة حسب الخريطة الجوية لسنة 2001م وتسجيل حرمة القرى لها تأميناً للتوسع المستقبلي.
- تأمين مستقبل الأجيال القادمة في تلك المناطق وذلك بعمل خطة اسكانية خاصة كجزء من المعالجة الشاملة.
- حماية الموارد الطبيعية من غابات ومراعي طبيعية وزراعية ومطرية وذلك بالإسراع في تقنينها وتسجيلها.
- تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالمساحة والمواقع الإدارية والتسجيلات.
- تخفيف العبء المالي بتحديد رسوم رمزية.
- تقصير ظل الخدمات الأساسية والفردية في المراكز الإقليمية والمحلية حتى لا يضطر سكان القرى اللجوء إلى العاصمة المركز.
- القضاء على التعدي العشوائي على أراضي الدولة السكنية والزراعية والمحاجر والغابات والمراعي.

نطاق وعمل اللجنة:

ينحصر عمل اللجنة العليا في تنظيم الأراضي السكنية والزراعية داخل حدود ولاية الخرطوم.

وسائل تحقيق أهداف اللجنة:

- البحث الاجتماعي، الأراضي السكنية، الأراضي الزراعية، المساحة، التخطيط، والتسجيلات.
- أسس تقنين الأراضي الزراعي والسكنية وأسس استيعاب القرية القائمة:
- أن يكون المواطن سودانياً ولديه منزل مشيد بالمنطقة.
- أن تكون أقل مساحة للقطعة المأهولة (200م²).
- المنازل التي تقل مساحتها عن (200م²) تكمل أو يعوض أصحابها بمواقع بديله.
- تستوعب الخدمات القائمة.
- ضوابط الاستحقاق بالخطة الإسكانية الخاصة بالقرى: (12)
- سوداني من مواليد القرية أو خارج القرية شريطة أن يكون الأب والأم والجد الأول من مواليد القرية أو يسكن بها حالياً.
- أن يكون متزوج أو يسكن بها حديثاً.
- مواليد القرية غير المنضمين بها يستحقون إذا حلوا على (20) درجة.
- في حالة تعدد الزوجات تمنح الأسرة قطعة لكل زوجة أربع زوجات كحد أقصى.

- إذا كان من مواليد القرية بالقيمة. القطعة مساحتها (2م600) إذا تحصل على (20) درجة و(2م800) إذا تحصل على (30) درجة وقطعة مساحتها (2م1000) لمن تحصل على أكثر من (30) درجة.
 - المواطنة (10) درجة.
 - السكن (5) درجات بحث لا تقل مدة السكن عن 4 سنوات.
 - الزواج (3) درجات لكل زوجة.
 - الأبناء تقل أعمارهم عن (18). تاجرد (٣) له بسحقة نس
- ملاحظة سببية:**

رغم القوانين والتشريعات واللوائح وأنشاء المجلس المحلي القومي للتنمية العمرانية قد أطرت وبينت بوضوح هذه العلاقة، إلا أن الممارسة أطلت بسليبات في مجال التخطيط العمراني والتصرف الأراضي على المستوى المحلي والإقليمي وأخذت صلاحيات في قانون الحكم الشعبي والمحلي مع غياب تام لأجهزة المجلس القومي التي لم تنشأ بعد مقرونة مع القصور الشديد في الكادر الفني المؤهل بل انعدامه كلياً في بعض الولايات.

الخطط الإسكانية:

المساحات المطلوبة لتنمية المواقع السكنية ومتطلباتها العامة مراكز الخدمات الضرورية فقد جاء متوسط استعمالات الأرض، 60% للسكن، 25% للطرق والفسحات والحدائق العامة، 15% للخدمات.⁽¹³⁾

الوسائل:

- مشاريع الموقع والخدمات.
 - مشاريع موظف الحكومة.
 - الإسكان الشعبي الجامع.
 - مشاريع السكن الاستثماري.
- النظر اليه كقطاع ضعيف غير منتج أخذ موقعاً متدنياً في السبعينات مقارنة مع القطاعات الأخرى، وأنعكس ذلك على تمويل الخدمات الأساسية والبنيات التحتية والمشاريع المرتبطة بالتنمية.

المعايير التخطيطية:

نجمت مشاكل وقضايا المدن والمستوطنات البشرية من النمو المضطرد للمدن من معدلات التحول الحضري والتوجه الصناعي وأثرها على البيئة المحيطة بالتثؤرق الدول والحكومات، بل أصبح همماً من هموم المنظومة الدولية بأسرها، لذلك نشاهد تضافر الجهود على مختلف المستويات الدولية والمحلية في سعيها للبحث عن تنمية عمرانية مستدامة، مما يجعل التخطيط أداة هامه في ايجاد المعايير العالمية والإقليمية، المحلية التي تناسب وتلبي كفاءة المدن على النحو الآتي:

- الكفاءة الوظيفية مستوى تقدم الخدمات الفردية والمرافق.
- الكفاءة الاقتصادية الأداء الاقتصادي للمدينة.

- الكفاءة البيئية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.
- الكفاءة الثقافية الاجتماعية للمدن- المدن مستوطنات بشرية كبرى وبوتقة تنصهر فيها الثقافات المتعددة.
- تجاوزات أهداف لجنة الأراضي السكنية والزراعية:
- استيعاب القرية القائمة وهي لا تخرج من ذات اللوائح المعمول بها في تنظيم القرى الحضرية سابقاً التي ليست لها امتدادات مستقبلية.
- انتقل هذا القرار فجأة إلى إقرار خطة إسكانية خاصة بالقرى التاريخية ساعدت على استهلاك مخزون الأراضي بالتعدي علامتداداتها المستقبلية.
- الممارسة العملية تجاهلت هذا الأمر تماماً دوماً أكمل تنظيم القرية القائمة دون اعتبار لملكية الحيازة بها.
- الخطط الإسكانية وفقاً للقانون (التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994م هي استثناء لصلاً سـيلو
- لأن أصل المنح هو المزداد وكانت لديها ضوابط محكمة وهي وفقاً لشروط التقديم وهي عدم المنح مسبقاً من الدولة بأي من وسائل المنح.
- وجاء تفسير ذلك إذا كان الزوجان على قيد الحياة ولم ينفصلا:⁽¹³⁾
- الممارسة هنا المنح لمجرد أن المولود بلغ سنة 18 سنة يمنح قطعة.
- تم التعدي عليه الأراضي وتآكل امتداد القرية.
- تم تجاوز وضع الضوابط المشددة القوية والواضحة في عملية تأكيد المعلومات عبر الوثائق الأصلية أو عبر معالجة حازمة مما أدى إلى تضخم إعداد المستحقين دون تحديد زمن الانتهاء المقابلات تحديد زمن لأنها مواعيد الاستئناف.
- أصدرت اللجنة قرار بمنح الزوجة من سحب قطعة بمفردها دون الزوج باعتباره حقاً تاريخياً، وهذا ينافي المادة (586) في قانون المعاملات المدنية لعام 1984م بأن يكون المنح للأسرة.
- منحت اللجنة المواليد وغير المواليد بالقرية والذين منحوا في خطط سابقة أن يتم منحهم بالقرية بسعر القيمة، هكذا جاء النص والقيمة هي سعر رمزي يعني إهدار عظيم لمورد محدود جداً وهي الأراضي ولا يمكن تجديده، ايضاً اهدار للمورد الايرادي.

الخاتمة:

كانت ظاهرة الاستيطان غير المشروع تؤرق بيئة ولاية الخرطوم، وتدهور مستوي الخدمات، حيث يشكل السكن العشوائي مشكلة ديموغرافية كبيرة في المنطقة ومن الضروري جداً البحث عن حلول فعالة ومحلية له لتجنب أخطاره وافرازاته، وقد قامت الدراسة على عدد من الفرضيات منها التغير في المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي وتحسين بيئة المنطقة، والتي خلصت ببعض النتائج والتوصيات التي بدورها تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان المنطقة، والحد من انتشار ومكافحة هذه الظواهر لتفادي قيام مستوطنات بشرية تعاني من الهشاشة الأمنية والخدمات التي تعمل على زيادة الرقعة العشوائية والمضي عكس عجلة التنمية والتحضر لولاية الخرطوم. وفي الختام توصلت الدراسة جملة من النتائج أهمها:

النتائج:

1. اجحاف في حقوق مواطني الولاية الآخرين الذين يتعسرون في حيازة قطعة أرض واحدة وفق شروط استحقاق صارمة والذين مولودين بمدن الولاية وليس قراها.
2. اجحاف في حق الذين يحترمون القانون ويتقدمون بالخطط الاسكانية منذ العام 1977م وحتى الآن في انتظار منح الدولة لهم في حين أن مواطن القري يتمتع بأن تنظم له قطعه التي يقطنها ويمنح امتداد القرية، ويمكن أن يكون قد منح قطعة من قبل الدولة سابقاً.
3. الاهتمام من قبل الأهالي بالسعي على تحديد الامتداد المستقبلي للقرية والتعدي عليه قبل تخطيطه، والتصرف بالبيع مما يعزز التعدي العشوائي ويصعب السيطرة عليه من قبل الدولة.
4. فقدان الأجيال القادمة حقها من استحقاقهم من امتداد القرى المستقبلية.
5. عدم وجود تنمية ريفية حقيقة ادى الى التنقل اليومي للمدن لإيجاد فرص عمل هامشية، مما يؤدي لظاهرة الفقر والحرمان، مما يؤكد مدى الفقر والحرمان لهذه القرى.
6. ان القطاع الصناعي والخدمي لا يشكلان سبل العيش في الريف، فإن تأمين حيازة الأرض تعتبر قاعدة أساسية للرزق وصيانة الحياة.
7. شح وفقر المعلومات المتعلقة بتنظيم القرى واعادة توظيف الوظائف الحضرية، وغياب الدراسات التفصيلية الشاملة.
8. هذا المجال من المنظور التخطيطي لم يخضع للدراسة والبحث بشكل كاف ، وغالبا ما يكون التركيز على الاستخدام السائد للأراضي على أساس قطاعي يسمح بتنمية سكنية محدودة، مما يلعب دورا أساسيا في تدهور اقتصاد الولاية

التوصيات:

1. يجب مراجعة أسس الاستحقاق والتشريعات المعمول بها واللوائح امر حتميا وذلك للمحافظة على موارد الدولة والولاية، وتفعيل دور الريف في التنمية العمرانية والريفية ليكون ريفا ذو قيمة حقيقية.
2. اعطاء الأولوية القصوى لإكمال تخطيط القرى القائمة فعليا، والمحافظة على امتداداتها المستقبلية.
3. يبنى التخطيط على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
4. استثمار القطع الزراعية بغرض خلق صناعات ريفية.
5. فرض رقابة على حماية الأراضي.
6. تحديد فترة تشييد القطع الممنوحة لمستحقي الخطة، ويتم نزعها إذا تعذر الاستفادة منها.

المصادر والمراجع

- (1) بانقا، شرف الدين، الاستيطان غير المشروع لولاية الخرطوم، تاريخه وأبعاده ومعالجته، 2015، ص 8.
- (2) بانقا، شرف الدين، حق استخدام الأراضي ونموذج الإدارة، ايداع 2009/780، ص 13.
- (3) الخضيري، عبد العزيز بن عبد الله، مقال بعنوان التخطيط العمراني والتنمية العمرانية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الإثنين 30 يوليو 2013م، ص 3.
- (4) إبراهيم، سعد الدين، التنمية في مصر، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982م، ص 19.
- (5) أبو سالم، ياسمين عدنان، مقال الفرق بين النمو والتنمية، موقع موضوع 14 يناير 2016م، ص 2.
- (6) أبو صالح، محمد حسين، التخطيط الاستراتيجي القومي، منهج المستقبل، طبعة 5، 2011م، ص 55.
- (7) بابكر، بشري الطيب، مشروع الاستقلال الأمثل للأراضي والعقارات الحكومية بولاية الخرطوم، مركز التنمية الحضرية والريفية، وزارة الشؤون الهندسية، ولاية الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1997م، ص 38.
- (8) خلف، محمد، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013م، ص 29.
- (9) عدلان الصديق الماحي - مجلة السودان للبحوث العلمية - المؤتمر العلمي الخامس - الخرطوم.
- (10) وزارة التخطيط العمراني ولاية الخرطوم، 2020.
- (11) قانون التخطيط والتصرف في الأراضي 1994.
- (12) الخطة الاسكانية ولاية الخرطوم، ادارة تنمية الريف، وزارة التخطيط العمراني، 2017.
- (13) لجنة القرار الإداري، وزارة التخطيط العمراني 2017/320.

صور (1) حجم التعدي على قري المجمع في العام 2006



المصدر: الباحث من قوقل إيرث، 2020



صور (2) حجم التعدي على قري المجمع في العام 2010

المصدر: الباحث من قوقل إيرث، 2020

صور (3) حجم التعدي على قرى المجمع في العام 2017



المصدر: الباحث من قوقل إيرث، 2020

خطوات الكشف على العملات المزيفة (دراسة عن حالة الكشف عن تزيف الدولار)

قسم القانون العام - جامعة دنقلا

د. عامرية فضل عثمان فضل

المستخلص:

إن أهمية موضوع البحث تنبع من أن النقود بأنواعها متداولة يومياً، فمعرفة المزيف منها من الصحيح بالعين المجردة من الأهمية بـمكان، حتى لا يجد الشخص في غفلةٍ من أمره أن نقوده غير مبرأة للذمة أي مزيفة. أيضاً تنبع أهمية البحث من أن المال أو النقود على رأي سومرست موم هي الشرط الأول لممارسة الحرية، و الدرع الواقى ضد منقصات الحياة اليومية. لذا يجب أن يكون هذا المال أو النقود صحيحاً وهناك أهمية أخرى لموضوع البحث تنبع من أن تزيف النقود هي طريقة مباشرة للحصول على النقود بطرق احتيالية بينما كل الطرق الاحتيالية الأخرى للحصول على النقود تعتبر طرق غير مباشرة. فضلاً أن تزيف النقود قد ينتج عنه مشاكل اقتصادية جمة قد تصل إلى تهديد استقرار شئون الثقة المالية العالمية. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على خصائص العملة الورقية الصحيحة لأن تزيف النقود ما هو إلا اختراق لهذه الخصائص خاصة في العملات التي ترتفع سعر صرفها مثل الدولار. كما يهدف البحث في الوقوف على خطوات كشف العملة المزورة موضحين أساليب التزيف وطرق مكافحتها. من أهم النتائج التي توصل لها الباحث هو أنه لتشابك المصالح الاقتصادية بين الدول فإن تقليد وترويج العملات الأجنبية داخل دولة ما يؤدي إلى نفس الأضرار الاقتصادية التي يؤدي إليها تقليد عملتها الوطنية. بل انه يكون في بعض الأحيان أشد ضرراً على حصة الدولة من العملات الأجنبية⁽¹⁾. ومن نتائج هذه الدراسة نجد ان سندات الإتمان العامة والشيكات السياحية وأوامر الدفع وغيره هي ليست نقود بالمعنى الاصطلاحي للنقود وإن كانت تجري مجرى النقود لأنها غير مقبولة لدى العامة. فالمنهج الذي إتبعه الباحث في دراسته هو المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي.

Abstract:

The importance of the subject matter stems from the fact that money of all kinds is circulating daily, so that the knowledge of the counterfeiter from it is correct with the naked eye is very important, so that the person does not find in his mind that his money is not clear of any fake. The importance of the research also stems

from the fact that money or money on Somerset Mum's view is the first condition for exercising freedom, and the shield against the detractors of everyday life. So this money or money must be true and another importance to the subject of the research stems from the fact that counterfeiting money is a direct way to get money fraudulently while all other fraudulent ways of obtaining money are indirect methods. Counterfeiting money can result in serious economic problems that could threaten the stability of global financial confidence. This research aims to highlight the characteristics of the correct banknote because counterfeiting money is only a breach of these characteristics, especially in currencies whose exchange rate rises like the dollar. The research also aims to identify the steps of detecting counterfeit currency, explaining the methods of counterfeiting and ways to combat it. One of the most important findings of the researcher is that to intertwine economic interests between countries . The method adopted by the researcher in his study is the historical and descriptive analytical approach

العملات التي خضعت للتزيف :

دائماً العملات التي تكون سعر صرفها مرتفع هي التي تتعرض للتزيف أكثر ويدل على ذلك بالدولار والإسترليني ، ويرى آخرون أن هناك علاقة طردية بين درجة انتشار العملة وتداولها عالمياً وبين إمكانية التزيف ويرى آخرون وجود علاقة عكسية بين العملات الأمنية الموجودة في العملات وإمكانية التزيف .. وهذه عبارة عن مشاهد مبنية على أحداث ووقائع معينة حدثت فعلاً ، ولكن مع ذلك تم الكشف عن حالات تزيف في عملات ذات سعر صرف متدني جداً وعملات ذات علامات أمنية مناسبة وعملات ذات انتشار وتداول محدود أو ضيق نسبياً وهذا يجعل من إمكانية تعميم الاعتقادات السابقة أمراً غير مقبول على إطلاقه ولكن يمكن اعتبارها إرشادية.⁽²⁾

أيضاً هناك اعتقاد آخر أن مقر الشبكات المتورطة في جرائم التزيف تتركز في الدول التي تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية أو الحروب الأهلية أو المشاكل الاجتماعية بل أن بعض الدول تلجأ إلى تزيف عملة دولة أخرى تحت الظروف التي سقناها كسلاح من أسلحة الحرب الاقتصادية لهدم كيانها الاقتصادي مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى للعملة الفرنسية وفي الحرب العالمية الثانية زيفت ألمانيا العملة البريطانية وفي العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م زُيفت العملة المصرية والسورية. ولكن الواقع يقول باكتشاف شبكات تزيف وعصابات في دول تتصف بالتقدم التقني والاستقرار النسبي ولا تنطبق فيها الأوصاف أعلاه. ورد في تقرير الشرطة

الجناية الدولية (الانتربول) أنه في سنة 1986م وحده تمت مصادرة نحو 112 مليون دولار من العملات المزيفة (معظمها دولار أمريكي) في طول العالم. ويقدر خبراء التزييف بأن الرقم الحقيقي للعملات المزيفة يبلغ عشرة أضعاف العملات المصادرة، مما يستدل معه أن الحجم الكمي للمشكلة يتمثل في وجود قرابة بليون وربع البليون من العملات المزيفة يتم تداولها في السوق العالمية⁽³⁾ ويوضح تقرير الانتربول أن الخبراء يعتقدون بأن عمليات التزييف في العالم تضاعفت خمس مرات خلال السنوات العشر من 1976 إلى 1986م، وبفرض أن المعدل السنوي لارتكاب هذه الجريمة هو معدل مماثل سنوياً، فإن معدل النمو السنوي لهذه الجريمة يبلغ 17.5% فالحجم الكمي للمشكلة كبير كما أن معدل النمو السنوي هذا معدل مرتفع يجعل دراستها أمراً ضرورياً. لذا اهتمت النظم والقوانين المحلية بوضع العقوبات المشددة لمرتكبي هذه الجرائم، وتم توقيع الاتفاقيات بين دول العالم المختلفة لمحاربتها وكان أولها الاتفاقية الخاصة بمكافحة التزييف والموقعة في جنيف سنة 1929م.⁽⁴⁾

فتقرير الانتربول يوضح أن من الاتجاهات المثيرة للقلق الارتفاع السريع في تزييف الدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة، وخاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية.. وفي الواقع فإن 85% من عمليات التزييف تتم على الدولار الأمريكي، وفي سنة 1986م تمت مصادرة نحو 57% من الدولارات المزيفة خارج الولايات المتحدة بالمقارنة مع نسبة 43% في العام 1985م.⁽⁵⁾ وبعيداً عن كونها العملة الرئيسية في العالم فإن بساطة الأوراق النقدية الأمريكية واقتارها إلى الخواص الأمنية تجعل الأمر أكثر سهولة على المزييفين. والدولارات الأمريكية ذات لونين فقط الأخضر والأسود ولا تحمل أي خطوط مائية أو تفاصيل مخفية أخرى. وهي جميع فئاتها ذات حجم واحد لم تتغير منذ ستين عاماً فيما عدا ما يتعلق بتواقيع وزراء الخزانة. وبالفعل أصدرت الولايات المتحدة لأول مرة منذ 1927م عملة ذات خواص أمنية جديدة وقد بدأ الإصدار الجديد في العام 1996م.

إصدارات الدولار الأمريكي الجديدة :

لأول مرة منذ عام 1927م تصدر الولايات المتحدة عملة بخصائص أمنية جديدة حيث بدأ الإصدار الجديد سنة 1996م. وهذه الإصدارات بها ميزات خاصة تحميها من التقليد والتزوير وفيها حماية للنقد الأمريكي من التكنولوجيا المتقدمة. وشمل الإصدار الجديد النقد فئة المائة دولار كخطة لتبديلها بأوراق النقد القديمة من ذات الفئة والتي ستسحب تدريجياً لدى وصولها إلى بنوك الاحتياط الفيدرالية بينما ستبقى العملة القديمة والجديدة بقيمهما الاسمية حتى تتلاشى القديمة تدريجياً.⁽⁶⁾ فالدollar هو عملة البلد الذي كان بعيداً عن تأثيرات الحرب العالمية الثانية وهي عملة البلد الذي أنشأ ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها عملة الدولة التي تمتلك أكبر احتياطي للذهب في العالم، وهي العملة التي أختيرت لتكون مقياس للقيم وللعملات الأجنبية في أنحاء العالم. علماً أن الدولار الأمريكي هو العملة الوحيدة في العالم المذكور فيها اسم الله فيا تُرى لهذا كانت العملة الأولى (IN GOD WE TRUST)

الخصائص الأمنية للدولار الأمريكي والكشف عن تزيفه: الخصائص الأمنية للدولار :

أورد مكتب الرسم والطباعة التابع لوزارة المالية الأمريكية الخصائص في سلسلة الفئات التي طبعت سنة 1990م في فئات الخمسون دولار والمائة دولار ووضح المكتب هذه الخصائص نفسها ستكون في الأوراق المالية من فئات أخرى والتي ستصدرها خلال خمس سنوات عدا ورقة الدولار الواحد وذلك لقلّة تعرضها للتزوير. وسبق أن أوضحنا أنه بالفعل بدأ الإصدار الجديد للدولار سنة 1996م لفئة المائة دولار⁽⁷⁾.

فالدولار الأمريكي له خاصيتان أمانيتان جديدتان هما الخيط الأمني والميكرو طباعة وذلك للحماية من ناسخات الألوان المتطورة والمطابع لأغراض تزيف العملة.

(1) الخيط الأمني :

هو عبارة عن سلك من البولستر مدمج في المكان الكائن بين ختم الاحتياط الفيدرالي وطرف الورقة النقدية. وتطبع القيمة مثلاً USA 50 أو USA 100 في شكل عمودي عدة مرات ويمكن أن ترى من الأمام إلى الخلق ، وبالرغم من أن الخيط الأمني تمكن رؤيته تحت الضوء ، فإنه لا يرى عادة ولا يمكن إعادة إنتاجه بضوء النسخات المعكوس⁽⁸⁾.

(2) المايكرو طباعة :

تتضمن عبارة USA 100 مطبوعة مكرراً على أطراف صورة بنجامين فرانكلين. وبدون عدسة مكبرة لا يمكن قراءة العبارة ، حيث تبدو للعين المجردة كخط مماثل لباقي الخطوط و حجم الطباعة لا يسمح بإعادة النسخ في صورة واضحة. ومن المؤسف فقد استطاعت بعض عصابات التزيف الدولي من إتقان هاتين الميزتين والذي كنا نبني عليها آمال كثيرة حيث أن الاعتماد عليها في كشف الدولارات المزيفة لم يعد مجدياً. لأنه على الرغم من الحماية التي أستخدمت في طباعات 1990م و 1996م إلا أنهم استطاعوا تزيفها بطريقة تخدع حتى موظفي البنوك وللأسف فقد خدعت حتى بعض خبراء كشف التزيف للوهلة الأولى⁽⁹⁾.

الكشف عن تزيف الدولار الأمريكي :

من الشروط الواجب توافرها على العملة الأمريكية وجود⁽¹⁰⁾:-

أ. ختم بنك الاحتياط الفيدرالي (الختم باللون الأسود).

ب. الختم نفسه يتضمن :-

(1) اسم بنك الاحتياط الفيدرالي.

(2) والحرف الخاص ببنك الاحتياط.

(3) والرقم التابع لبنك الاحتياط الفيدرالي.

ج. ويتكرر الحرف الخاص ببنك الاحتياط الفيدرالي في أول الرقمين المتسلسلين.

د. ويتكرر الرقم التابع للحرف على أوراق الدولار.

هـ. علماً أن هناك عدد 12 بنك احتياط فيدرالي في الولايات المتحدة هي :-

- (1) بوسطن.
- (2) نيويورك.
- (3) فيلادلفيا.
- (4) كليفلاند.
- (5) ريتشموند.
- (6) أتلانتا.
- (7) شيكاغو.
- (8) سانت لويس.
- (9) مينوبوليس.
- (10) مدينة كنساس.
- (11) دلاس.
- (12) سان فرانسيسكو.

إذن ختم بنك الاحتياط باللون الأسود وجوده شرط في العملة الأمريكية ، وسبق أن أوضحنا أن الختم يتضمن الآتي :-

- (1) اسم بنك الاحتياط الفيدرالي (بالإنجليزية).
- (2) الرقم (بالإنجليزية).
- (3) الحرف (بالإنجليزية).

وذلك على النحو الآتي :-⁽¹¹⁾

الرقم	الحرف	اسم بنك الاحتياط الفيدرالي
1	A	BOSTON
2	B	NEW YORK
3	C	PHILADELPHIA
4	D	CLEVELAND
5	E	RICHMOND
6	F	ATLANTA
7	G	CHICAGO
8	H	SAINT LOUIS
9	I	MINNEA POLIS
10	J	KANSAS CITY
11	K	DALLAS
12	L	SAN FRANCISCO

جدول رقم (1 - 3)

ولشرح هذا الجدول نجد أن ختم بنك الاحتياط الفيدرالي في بوسطن هو الذي ينفرد بالرقم 1 والحرف A في العملة الصادرة عن بنك بوسطن بينما ختم بنك كييفلاند ينفرد بالرقم 4 والحرف D وهكذا.

وتتكرر الحروف في فئات الدولار الأمريكي في موضع آخر غير موضع ختم الاحتياط الفيدرالي وذلك في أول الرقمين المتسلسلين وكذا يتكرر الرقم في موضع آخر على الدولار. ونلاحظ أن فئات الدولار الأمريكي ستة فئات وهي تصاعدياً⁽¹²⁾:-

- (1) فئة دولار واحد.
- (2) فئة 5 دولار.
- (3) فئة 10 دولار.
- (4) فئة 20 دولار.
- (5) فئة 50 دولار.
- (6) فئة 100 دولار.

هذه الفئات الستة للدولار الأمريكي تختلف الصور التي على وجهي كل فئة على النحو

التالي⁽¹³⁾:-

فئة الدولار	صورة وجه	الصورة بالخلف
100	بنجامين فرانكلين	قاعة الاستقلال
50	صورة جرانت	مبنى الكبتول
20	صورة جاكسون	البيت الأبيض
10	صورة هاملتون	مبنى التجارة الأمريكية
5	صورة لينكولن	نصب لينكولن التذكاري
1	صورة جورج واشنطن	The Great Seal of United States

جدول رقم (2 - 3)

بمعنى أن صورة الرئيس بنجامين فرانكلين لا تكون إلا في فئة المائة دولار في وجه العملة بينما الوجه الآخر المقابل لصورة فرانكلين هي صورة قاعة الاستقلال ، بينما فئة الخمسون دولار تنفرد بصورة جرانت في وجهها بينما مبنى الكبتول وهو المبنى الذي يضم مجلسي الشيوخ والنواب في الوجه الآخر، وهكذا هناك ما يميز فئات العشريون والعشر دولارات وكذا الخمسة دولار والدولار الواحد.

إذن لا يمكن أن يخرج وجهي كل فئة من فئات الدولار عن صور الوجهين الذي أوضحناه عن كل فئة في الجدول رقم 2.

من المعروف أن جرائم تزيف العملة تعد من أكثر الجرائم تميزاً بالطابع الدولي وبطابع الجريمة المنظمة وذلك لسهولة انتشار سبل المواصلات والاتصال التي تربط دول العالم بعضها ببعض اقتصادياً واجتماعياً كما أن التزييف قد يقع في دولة وتتم عمليات الترويج في عدة دول.

ونظراً لتشابه المصالح الاقتصادية بين الدول فإن تقليد وترويج العملات الأجنبية داخل دولة ما يؤدي إلى نفس الأضرار الاقتصادية التي يؤدي إليها تقليد عملتها الوطنية. بل انه يكون في بعض الأحيان أشد ضرراً على حصيللة الدولة من العملات الأجنبية⁽¹⁴⁾. وتعتبر الاتفاقية الدولية لمكافحة التزييف التي عقدت في جنيف سنة 1929م والتي كان أهمها حماية العملة الأجنبية حماية مماثلة للعملة الوطنية، وان الأفعال الرئيسية للتزييف المعاقب عليها هي أفعال التقليد والتزوير والترويج والإدخال وإخراج العملة والشروع أو الاشتراك في هذه الجرائم وتوحيد قواعد الاختصاص وتسليم المجرمين⁽¹⁵⁾.

عمليات التزييف في العالم قد تضاعفت خمس مرات خلال السنوات العشر من سنة 76 إلى سنة 86 وذلك طبقاً لتقرير الائتربول حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الجريمة 17.5%، فالحجم الكمي للمشكلة كبير كما أن معدل النمو السنوي هذا معدل مرتفع يجعل دراستها أمراً ضرورياً. ففي سنة 86 وحدها تمت مصادرة مائة وأثنى عشر مليون دولار أمريكي من العملات المزيفة في أنحاء العالم كما يوضحه تقرير الشرطة الجنائية الدولية (الائتربول)⁽¹⁶⁾. بينما يقدر خبراء التزييف بأن الرقم الحقيقي للعملات المزيفة يبلغ عشرة أضعاف العملات المصادرة مما يستدل معه أن الحجم الكمي للمشكلة في ارتفاع.

خاتمة:

التزييف يرجع تاريخه إلى أيام أولئك التجار الذين كانوا يقررون القيام بإجراءات تحويل المال بواسطة قطعة من الورق. هذا التدبير الذي اتخذوه للحيلولة دون قيام النهابين بغزو شحنات الذهب والفضة في الطرق العامة، مقدمين شراً وبالأجديداً، قد يكون أكبر مما يمكن الخلاص منه. إذ قد برز مكان قطع الطريق المسلح و الصريح والقاسي والمباشر نساخ أو خطاط، ذو ثقافة وتعليم، ونباهة وذكاء وتصور، لا تقع جريمته إلا على مال، وبهذا فهي لا تتعرض إلى وصمة عار شعبية.

النتائج:

توصلت الدراسة الى بعض النتائج والتوصيات المهمة علي النحو الآتي :

- (1) جرائم التزييف من أكثر الجرائم تميزاً بالطابع الدولي وبطابع الجريمة المنظمة.
- (2) تزييف وترويج العملات الأجنبية داخل دولة ما يؤدي إلى نفس الأضرار الاقتصادية التي يؤدي إليها تقليد عملتها الوطنية بل أنه أحياناً أشد ضرراً.
- (3) التزييف يزداد في دول التكامل الاجتماعي والاقتصادي والتي تسودها العملة الواحدة مثل اليورو في الاتحاد الأوروبي والدرهم في دولة الإمارات المتحدة.
- (4) إن التزييف يؤثر على جهاز الثمن بارتفاع الأسعار لأن التزييف يعني إضافة في عرض النقود المتداولة دون إنتاج سلع تقابله (مع العلم بعدم شرعيته) مما يعني معه ان تزييف العملة يؤدي إلى التضخم.
- (5) جعل الحكم بعقوبة لارتكاب جريمة تزييف أو إدانة متهم في جريمة تزييف في دولة ما

- سابقة في العود لضرورات تشديد العقوبة عند إدانة نفس المتهم في نفس جريمة التزيف في دولة أخرى. أي اعتبار المزيف مجرم عائد في هذه الدولة الأخرى وهذا يتطلب نوع من التنسيق التشريعي والتنفيذي والقضائي بين هذه الدول.
- (6) من نتائج هذه الدراسة ان سندات الائتمان العامة والشيكات السياحية وأوامر الدفع وغيره هي ليست نقود بالمعنى الاصطلاحي للنقود ولو كانت تجري مجرى النقود لأنها غير مقبولة لدى العامة.
- (7) جرائم التزيف لا تقع إلا عمدية ، فالركن المعنوي في جرائم التزيف يقوم على القصد الجنائي.
- (8) من النتائج المهمة هي ان معرفة شروط العملة الورقية الصحيحة من وسائل حماية أوراق النقد وكشف التزيف.
- (9) إن إحاطة الجمهور بخصائص الورقة النقدية أي إعلامهم بخصائص العملة حتى لا يقعوا في عملات مزيفة قد تعطي مؤشرات ودلالات للمزورين ولكن الإعلام بخصائص النقد يكون في حدود لا يترتب عليها الضرر بمصلحة الدولة.

توصيات :

- (1) نوصي بتشكيل لجنة قومية فنية بإشراف المباحث الجنائية لضوابط استيراد التقنيات الحديثة ووصفها مثل آلات النسخ الملونة ذات الإمكانيات العالية المتقدمة مع الاحتفاظ بسجل لها.
- (2) تشديد العقوبات فيما يختص بجرائم التزيف باعتبارها جرائم تقع في حق الدولة.
- (3) إنشاء إدارة شرطة فنية لمكافحة أعمال التزيف والترويج.
- (4) تدريب العاملين في المجال المصرفي والمؤسسات المالية على كشف أساليب التزيف من خلال دورات بهذا الخصوص لتساعدتهم في التعرف السريع عن طريق المعاينة والملاحظة في الأوراق والمستندات التي تقدم لهم مع استخدام الأجهزة الفنية المتاحة لهم في فحصها ومراجعتها.
- (5) ضرورة الاهتمام بالتربية الروحية وغرس المفاهيم الدينية السمحة.
- (6) إن تقوم النيابة والشرطة بوضع خطة عمل واضحة للمكافحة تتعلق اهدافها بغسيل الأموال واقتفاء أثر متحصلات الكسب غير المشروع عن طريق التزيف وضبط هذه الأرباح ومصادرتها حيث أن غسل الأموال يسهل إضفاء صيغة شرعية على هذه الأرباح.
- (7) على بنك السودان الإعلان عن أي حالة تزيف تقع على العملات الورقية بواسطة وسائل الإعلان المتاحة حتى يعلم الجمهور بها.

المصادر والمراجع: أولاً: القرآن الكريم:

- (1) إبراهيم حامد طنطاوي (دكتور) - المسؤولية الجنائية عن جرائم التزوير في المحررات - الطبعة الأولى توزيع المكتبة القانونية - القاهرة، 1995م. ص 17
- (2) رؤوف عبيد (دكتور) - جرائم التزيف والتزوير - طبعة رابعة 1984م الطابع والنشر دار الفكر العربي. ص 42
- (3) رياض فتح الله بصلة (دكتور) - حدود الإثبات العلمي في قضايا التزيف والتزوير - التزوير المادي الإلكتروني - الطبعة الثانية - اتحاد المصارف العربية - بيروت 2003م. ص 28
- (4) سامي الخوالدة (دكتور) - جريمة التزوير وطرق اكتشافها - الطبعة الأولى - المكتبة الوطنية - الأردن 1990. ص 47
- (5) إصداره عن المعهد العالي للدراسات المصرفية - الخرطوم وكانت دورة عقدها الدكتور سامي الخوالدة للعاملين في البنوك 1990م.
- (6) طه محمد طه متولي (دكتور) - جرائم تزوير وثائق السفر (دراسة مقارنة) - توزيع دار النهضة العربية - القاهرة 1993م. ص 54
- (7) عادل حافظ غانم (دكتور) - جرائم تزيف العملة (دراسة مقارنة) - المطبعة العالمية - 1966م. ص 11
- (8) عبد الحكم فودة (دكتور) - أبحاث التزيف والتزوير - مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية - 2000م. ص 22
- (9) عبد الحميد الشواربي (دكتور) - التزيف والتزوير مدنياً وجنائياً في الفقه والقضاء - النشر منشأة المعارف الإسكندرية - مركز الدلتا للطباعة - 1996م. ص 64
- (10) عبد الفتاح مراد (دكتور) - كشف التزيف والتزوير - الطبعة الأولى الناشر دار النهضة العربية - القاهرة، 1993م. ص 8
- (11) عمرو عيسى الفقي (دكتور)، جرائم التزيف والتزوير - المكتب الفني للإصدارات القانونية - المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية 2000م. ص 43
- (12) فرج علواني هليل (دكتور) - جرائم التزيف والتزوير دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية - 1993م. ص 19
- (13) محمد صالح عثمان (دكتور) - تزوير المستندات وتزيف العملات - القاهرة 1988م. ص 16
- (14) محمد عبد الحميد الألفي (دكتور) - التزيف والتقليد والتزوير في قانون العقوبات - دار المطبوعات الجامعية 2002م. ص 61
- (15) محمود إبراهيم إسماعيل (دكتور) - شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير - الطابع والناشر دار الفكر العربي - 1950م. ص 14
- (16) معوض عبد التواب (دكتور) - الوسيط في شرح جرائم التزوير والتزيف وتقليد الأختام - الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية 1988م. ص 27

ثانياً: الكتب الأجنبية

- (1) Guy Stessens, Money Laundering, Cambridge University Press, us, 2000. P.103.
- (2) David, Fraser, The money trial us 1992, P.143.

ثالثاً: البحوث والدوريات والأوراق

- (1) أسامة أحمد إبراهيم (دكتور) - قضايا التزوير والتزيف في البنوك - ورقة عمل في سمناز بمعهد الأدلة الجنائية - مايو 1998.
- (2) شوقي عبد المجيد - مشكلة المخدرات - بحث لنيل درجة الدبلوم العالي من المعهد العالي للتطوير الإداري والأمني - بغداد 1994 (غير منشور).
- (3) الطاهر الهادي المجذوب - (سمناز) رؤى عملية للحد من ظاهرة التزيف والتزوير ورقة عن الأختام اسس تصنيعها وكيفية تقنياتها.
- (4) عبد الكريم حمد - جرائم التزيف والتزوير - المباحث الجنائية - قسم التزيف والتزوير (بحث غير منشور).
- (5) معتصم عبد الرحمن عبد الله - تزيف العملات ورقة عمل بمعهد الأدلة الجنائية في 2000-3/30 الخرطوم - المختبر الجنائي.

رابعاً: المجلات:

- (1) فاروق عباس منصور - جرائم تزيف العملة في تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي - مقال منشور في مجلة الفكر الشرطي - شرطة الشارقة - المجلد الثالث العدد الأول يونيو 1994. ص 7
- (2) محمد عثمان البطمة - تزيف النقود - مقال في المجلة العربية - عدد فبراير الرياض 1988. ص 22
- معركة تزيف انقود في عالم معقد مجلة التجارة العدد 204 - الرياض 1987.

خامساً: القوانين:

- (1) قانون العقوبات 1974.
- (2) قانون العقوبات 1983.
- (3) قانون الجمارك 1986.
- (4) القانون الجنائي 1991.
- (5) قانون الاثبات 1991.
- (6) الجرائم عبر الوطنية.

سادساً: المعاجم:

- (1) ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة - الطاهر أحمد الزاوي - الجزء الثالث - الطبعة الثالثة - دار الفكر.
- (2) محيط المحيط - تاليف بطرس البستاني - المجلد الأول - بيروت - مكتبة لبنان 1870.

أثر اللغة والنحوي شروط ضوابط المجتهد.

أستاذ النحوي والصرف المشارك - جامعة الفاشر - كلية الآداب - قسم اللغة العربية - ولاية شمال دارفور - السودان

د. بخيت عثمان جبارة تقل

مستخلص:

الهدف من هذا البحث ، يشترط في المجتهد أن يحصل ملكة في عالم الشريعة الإسلامية، في فهم اللغة والنحو، من دراسته لبعض نصوصها الفصيحة وتمرسه بأساليبها، ولم يختلف أحد من الأصوليين والفقهاء ممن قرروا في شرط الاجتهاد والإفتاء في أن اللغة العربية ضرورة تشكّل واحد أمين مكونات المجتهد ولوازم المفتي، ولذا فعليه أن يتقن قراءة نصوصها، ويتذوق ألفاظها ويدرس تراكيبها النحوي القائم على القرائن اللفظية والمعنوية. ونظراً لأهمية هذا البحث، فقد رأيت استعراض أهم آراء الأصوليين في تحديد المطلوب علمه من العربية وفق ترتيب زمني من جهة أخرى إن صحة التعبير مع مناقشة لكل رأي من هذه الآراء للخلوص إلى تحديد لهذا الشرط يتناسب مع تطور علوم العربية من نحووصرف. جا البحث الذي اعتمد على المنهج الوصفي- قائماً على مقدمة، وخمسة محاور، وخاتمة وأهم النتائج والتوصيات. المحور الأول، شروط المجتهد، المحور الثاني، هل يشتر في المجتهد أن يكون عربياً؟ المحور الثالث، ضابط مستوى اللغة في المجتهد، المحور الرابع، تحديد علوم العربية وشروطها في المجتهد، المحور الخامس، المجتهد واللغة العربية واللغويين. وأبرزت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

Abstract :

This research deals with the conditions of the components of the mujtahid, that the scholar of Islamic law, in understanding the Arabic language, obtain from his study of some eloquent texts and practice it in its methods, and none of the fundamentalists and jurists who decided the condition of ijtihaad and advisory opinion differed that the Arabic language is a necessity that constitutes one of the components A mujtahid and the mufti's requirements, and therefore he must master reading its texts, taste its words and study its grammatical structures based on verbal and moral clues, its rhetorical methods are manifest and creative, and acquire a good knowledge of its morphological formulas.

المقدمة:

تَعْرِيفُ الْمُجْتَهِدِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

الْمُجْتَهِدُ لُغَةً مَاخُوذَةٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَفِعْلُهُ الْمَاضِي اجْتَهَدَ، وَمَصَارَعُهُ يُجْتَهِدُ، وَمَصْدَرُهُ الْأَجْتِهَادُ. وَأَصْلُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي (جَهَدَ يَجْهَدُ) فَزِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ الْهَمْزَةُ وَالْتَاءُ، وَمِثْلُهُ: اقْتَصَدَ يَقْتَصِدُ اقْتِصَادًا فَهُوَ مُقْتَصِدٌ. وَالْجَهْدُ - بفتح الجيم وضمّهما - الطَّاقَةُ وَالْوُسْعُ، وَقِيلَ الْجَهْدُ الْمَشَقَّةُ، الْجُهدُ - بالضم الطاقه والوسع، ومنه قوله تعالى: (وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ) (سورة التوبة، الآية 79) أَي طَاهَرْتَهُمْ، وَلَا جُتْهَادُ، التَّجَاهُدُ بِذَلِ الْوُسْعِ وَالْمُجْهُودُ فِي طَلَبِ الْأَمْرِ، بِرَدِّ الْقَضِيَّةِ الَّتِي تُعْرَضُ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ⁽¹⁾ وَاصْطِلَاحًا: «الْمُجْتَهِدُ هُوَ الْمُسْلِمُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْفَقِيهَ الَّذِي يَبْذُلُ وَسْعَهُ فِي تَبْلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ عَمَلِيٍّ بِطَرِيقِ الْأُسْتِنْبَاطِ، وَلَهُ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى اسْتِنْتِاجِ الْأَحْكَامِ مِنْ مَاخَذِهَا» ⁽²⁾

شروط المجتهد:

ذَكَرَ الْأُصُولِيُّونَ شُرُوطًا، وَصِفَاتٍ يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَفَّرَ فِي الْمُجْتَهِدِ حَتَّى يُحَقِّقَ لَهُ الْاجْتِهَادَ وَتَصَحَّ أَرَاؤُهُ، وَيَكُونُ قُدْوَةً يُفْتَدَى بِهٍ، مِنْهَجًا وَمَذْهَبًا يُتَّبَعُ، وَقَدْ قَسَمُوا هَذَا الشُّرُوطِ إِلَى تَوْعَيْنٍ: شُرُوطٌ ثَابِتَةٌ، وَشُرُوطٌ مُتَغَيِّرَةٌ. أَمَّا الشُّرُوطُ الثَّابِتَةُ: فَهِيَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَوْجَدَ فِي الْمُجْتَهِدِ، سَوَاءً أَكَانَ مُجْتَهِدًا جُزْئِيًّا، أَمْ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا، وَهِيَ شُرُوطٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِي اللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالصَّرْفِ، مَا يُحَسِّنُ بِهِ الْفَهْمَ. وَأَمَّا الشُّرُوطُ الْمُتَغَيِّرَةُ: فَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ حَافِظًا فَاهِمًا لِجَمِيعِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ ⁽³⁾ وَمِنْ شُرُوطِ الَّتِي قَرَّرَهَا عِلْمُ أَصُولِ الْفِقْهِ فِي الْمُجْتَهِدِ مَايَأِي: ⁽⁴⁾

1. الْإِسْلَامُ.
2. الْعَقْلُ.
3. الْعِلْمُ بِمَقَاصِدِ الشَّارِعِ وَمَاجَرَى عَلَيْهِ عُرْفُهُمْ وَمَافِيهِ مِنْ صَلَاحٍ أَوْ فَسَادٍ.
4. الْقُدْرَةُ عَلَى مَعْرِفَةِ عِلَلِ الْأَحْكَامِ، وَقِيَاسِ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْأَشْبَاهِ.
5. الْمَعْرِفَةُ الْكَامِلَةُ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَالتَّكْلِيفِ بِهِ حَتَّى يَرُدُّ صَارْفٌ عَنْهَا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إجماعٍ.
6. الْعِلْمُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَنَدْوَقٍ كَلَامِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ قَوَاعِدِهِمْ، وَعَلَى هَذَا الشَّرْطِ يَرْتَكِزُ هَذَا الْبَحْثُ، أَمَّا الشُّرُوطُ الْأُخْرَى فَفِيهَا تَفْصِيلَاتٌ وَأَرَاءٌ وَمَذَاهِبٌ يُمَكِّنُ أَنْ تَبْحَثَ عَنْهَا فِي بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

هل يشترط في المجتهد أن يكون عربيًا؟:

لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمُجْتَهِدُ عَرَبِيَّ الْأَصْلِ وَالنَّسَبِ ⁽⁵⁾ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُجْتَهِدُ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ نَسَبًا وَلِسَانًا، وَلَكِنَّهُ أَنْ يَكُونَ قَدَانَقَنَ الْعَرَبِيَّةِ إِنْقَانًا يُؤْهِلُهُ لِلْاجْتِهَادِ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأُصُولِيُّونَ وَالَّتِي تَتَخَدُّثُ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ.

فَإِذَا مَا تَعَلَّمَ غَيْرُ الْعَرَبِيِّ الْعَرَبِيَّةَ وَاطَّلَعَ عَلَى فَصِيحِ اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَاسْتَوْعَبَ قَوَاعِدَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِنَحْوِهَا، وَصَرَفَهَا وَبَلَاغَتِهَا وَفِقْهَ لُغَتِهَا، وَأَدْرَكَ دَقَائِقَ الْعَرَبِيَّةِ، فِي مُفْرَدَاتِهَا وَتَرَائِكِبِهَا، وَاشْتِقَاقِهَا، وَعَرَفَ أَسَالِيْبَ الْعَرَبِ فِي مُحَاطَاتِهِمْ، وَتَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْكَلِمِ وَأَنْوَاعِهِ وَدَلَالَتِهِ

فإنه يكون جاهزاً للاجتهاد ومؤهلاً له إذا ما اتصف بالشروط الأخرى اللازمة للاجتهاد. ثم إننا نجد عددًا من أساطين العربية وأئمتها وروادها ومنظريها ورواتها من غير العرب، لكنهم ساءوا العرب وخا لظوهم وأنقنوا لغتهم وأساليبهم منذ نعومة أظفارهم، وأن عددًا منهم ولد ونشأ في أحضان العرب الأصليين فكمن من عريئ النسب والمنشأ والأصل يجهل لغته وأسرارها ودقائقها في الوقت الذي يمكن فيه غير العريئ على درجة عالية من إتقان العربية، وهكذا نجد في العلماء من برع في الفقه والتفسير والحديث وهم من غير العرب، سوى أنهم عاشوا بين العرب وأنقنوا العربية أيما إتقان فنبغ فيهم الفقهاء والمجتهدون والمحدثون والمفسرون وطارت شهرتهم في الآفاق وخلد التاريخ ذكرهم وأصبح أهل

العلم قاطبة عال على مصنفاتهم في تلك العلوم، وهنا يتبغى أن نقرر أن العريئ في أصله ونسبه ونشأته إذا كان عالماً بالعربية، ودقائقها وأسرارها ومحيطاً بفنونها وعلومها، ومفرداتها وتراكيبها فإنه يكون أقدر من غيره على استنتاج الحكم الشرعي من الكتاب والسنة لما يحمله من فطرة اللغة وأصالة الأسلوب ورصانة التحليل، كما هو الحال عن العلماء العرب الذين أبدعوا وبرعوا في ميادين العلم كافة، وفي الاجتهاد الفقهي خاصة، فهذا الإمام الشافعي المطلب القرشي قد ملأ طباق الأرض علماً وفقهاً واجتهاداً، لما يحمله من سمت فطري لغوي أصيل وعلم عزيز وفهم عميق، فكان أحد مذاهب الإسلام الفقهية بجدارة وتقدير، حتى قرر العلماء أن كلامه يكون دليلاً على قيام القاعدة اللغوية عليه، مع أن العصر الذي عاش فيه لا يعد عصر احتجاج لقواعد اللغة العربية لفسا دبعض السنة العرب باختلاطهم مع غيرهم، إلا الشافعي فإن لسانه لم يفسد ولم يختلط⁽⁶⁾.

قال الأسنوي في حق الشافعي: «وأما العربية فكان فيها هو الكعبة والمحجة الذي ينطق به فيها حجة، كما شهد به معاصروه من علماء هذا الفن منهم ابن هشام صاحب سيرة رسول الله ﷺ. ولأجل ما ذكرناه من كون كلامه حجة يعبر الإمام أبو عمرو ابن الحاجب في تصرفه بقوله: «وهي لغة الشافعي» كما يقول: «لغة تميم وربيعة» ونحوهما...، وكيف لا يكون الشافعي أيضاً بهذه الصفة وهو من حرم مكة شرفها الله تعالى، أفخر دور العرب ونسبه في فريش إلى عبد المطلب أخي هاشم وذلك أشرف النسب... فلما اتصف إمامنا رضي الله عنه بما وصفناه واشتمل على ما ذكرناه كان مذهبه أصح مذاهب الأمة إدراكاً وأزجها مسلماً، وإن كان كل منهم إما هي، وبه يفترب إلى الله ويقتدى، رضي الله عنهم أجمعين ورضي عنا بهم» كلام الأسنوي⁽⁷⁾ وقد نسب إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى بعض الأخطاء اللغوية على اعتبار أنه فارسي الأصل، مما حمل على القول بأنه غير مجتهد لعدم معرفته باللغة العربية. فقد قال الغزالي: «وأما أبو حنيفة فلم يكن مجتهداً، كان لا يعرف اللغة وعليه يدل قوله: (ولورماه بأبوقبيس)⁽⁸⁾ وهذا الذي ذكره الغزالي ساقه الجاحظ بطريقة أخرى: وذلك حين سئل أبو حنيفة عن ضرب رأس رجل بصخرة فقتله، أنقيده به؟ والقود معناه القصاص - قال لا، ولو ضرب رأسه بأب قبيس»⁽⁹⁾ كما ذكر إبراهيم الحربي الحنبلي (ت285هـ) أن أبا حنيفة طلب النحو في مستهل حياته العلمية وكان كثيراً

ما يلتزم جانب القياس فيه، وقد أراد أن يجمع (كَلْب) على (كُلُوب) بدلاً من (كِلَاب) قياساً «قلب وقلوب» فلم يستقيم عنده، وعند ذلك انصرف عن دراسة النحو وأعرض عنه جانباً⁽¹⁰⁾ إن مثل هذه النقول عن أبي حنيفة لا تقف صامدة أمام النقد العلمي ولا تلتزم من مكانة أبي حنيفة العلمية ولا تتخذ في متانته العربية وذلك للأسباب الآتية:

1. إن أبا حنيفة عاش بين العرب وأنقن العربية وله ذوق رفيع في أساليبها.
2. هناك مصنفات في اللغة العربية نسبت لأبي حنيفة ومنها كتاب (المقصود في فن الصرف) الذي يعد من الكتب المعتمدة في هذا العلم.
3. إن تضارب الروايات في بعض هذه النقول يدعو إلى الشك في صحتها فالإمام الغزالي يذكر أن أبا حنيفة قال: (بأبوقبيس) والحري يرويها: (بأب قبيس) كما تقدم.
4. إن أبا حنيفة عاش في أواخر القرن الهجري الأول وإلى منتصف القرن الثاني الهجري وهو عصر وضعت فيه قواعد العربية ونشأت فيه المدارس اللغوية، ولو كان أبو حنيفة بهذا المستوى الضعيف في اللغة العربية، لتناقل ذلك الناس ولم يقبلوا مذهبه ولردوا اجتهداه.
5. ما نقل عن أبي حنيفة لو سلمنا بصحته فإنه لا يشكل لحناً ولا يدل على جهله باللغة العربية، بل يدل على سعة اطلاع بلهجات العرب، ففي قضية (أب) وهو من الأسماء الخمسة له وجه نحوي مأثور عن العرب لكنه ليس المشهور أو الأوضح وهذا أمر معروف في كتب النحو.

وأمّا جمع (كَلْب) فإنه يجمع جمع قلة على أكلب، ويجمع جمع كثرة على كلاب، وورد جمعه كثرة على كُلوْب مثل: كعب وكُعب، إذاً ليس فيما نقل ما يلحق بأبي حنيفة طعناً في سلامة عربيته. وأخيراً لو سلمنا بل بأن ما ذكر أخطاء لغوية - مع أنها ليست كذلك - فإنها لا تقدر في معرفة أبي حنيفة بالعربية، فكم من لغوي أو نحوي يعد إماماً في علمه ووقع في هفوات لغوية إما نسياناً أو سهواً ومع ذلك فلا أحد يقدر في مكانتهم العلمية، مما حمل بعض العلماء على الكتابة في هذا، فقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص باباً سماه (باب سقطات العلماء) وعقد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين باباً سماه (باب اللحن).

ضابط مستوى اللغة في المجتهد:

اتفقت كلمة العلماء الأصوليين واللغويين وتوحدت آراؤهم وأجمعت مذاهبهم على أن المجتهد ينبغي أن يكون عارفاً بلسان العرب، وموضع خطابهم، وذلك شرط متفق عليه في صحة اجتهداه وقبول مذهبه، لأنه بهذا الشرط يكون متمكناً من تمييز الأحكام التي مرجعها إلى اللغة العربية كصريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وعامه وخاصه وحقيقته ومجازه وما إلى ذلك من قضايا اللغة العربية، قال أبو زرعة: «اتفق علماء الأصول على ضرورة أن يكون «المجتهد المستنبط» على علم باللغة العربية، لأن القرآن الكريم الذي نزل بهذه الشريعة عربي ولأن السنة التي هي بيانه جاءت بلسان عربي مبين⁽¹¹⁾ لكن العلماء اختلفت آراؤهم وتباينت كلمتهم في ضابط

اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي الْمُجْتَهِدِ، وَفِي دَرَجَةِ مَعْرِفَتِهِ بِقَوَاعِدِ اللُّغَةِ ، فَهَلْ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مُسْتَوَى عَالٍ رَفِيعٍ يَضَاهِي بِهِ قَادَةُ الْعَرَبِيَّةِ كَالْخَلِيلِ وَسَيَبُوهِ وَالْكَسَائِيُّ وَأَمثالهم؟ أَمْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ عَلَى دَرَجَةِ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ أَوْكَثَرَةً؟ وَيَقُولُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ: «لَمْ أَجِدْ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ إِجْمَاعاً يُمِثِّلُ إِجْمَاعَهُمْ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ فَمَنْ يُرِيدُ التَّصَدُّقَ لِلْاجْتِهَادِ فِي الشَّرْعِيَّةِ وَذَلِكَ بَيِّنٌ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ لَا يُمكنُ أَنْ يَفْهَمَا إِلَّا عَبْرَ وَسْطَةِ الْعَرَبِيَّةِ انْطِلَاقاً مِنْهُ (كَمَا أَنَّ لِسَانَ بَعْضِ الْأَعَاجِمِ لَا يُمكنُ أَنْ يَفْهَمَ مِنْ جِهَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ لَا يُمكنُ أَنْ يَفْهَمَ لِسَانَ الْعَرَبِ مِنْ جِهَةِ فَهْمِ لِسَانِ الْعَجَمِ) كَمَا يَقُولُ: الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ⁽¹²⁾

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِجْمَاعَ لَمْ يَقَعْ عَلَى مُحْتَوَى هَذَا الشَّرْطِ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، كَانَتْ هُنَاكَ اجْتِهَادَاتٌ أُصُولِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، بَلْ وَمُتَعَارِضَةٌ أحياناً فِي مَاصِدَقِ هَذَا الشَّرْطِ، وَنَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ الْبَحْثِ، فَقَدْ رَأَيْتُ اسْتِعْرَاضَ أَهَمِّ آراءِ الْأُصُولِيِّينَ فِي تَحْدِيدِ الْمَطْلُوبِ عِلْمُهُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَفَقَّ تَرْتِيبٍ زَمَنِيٍّ مِنْ جِهَةٍ، وَتَصَاعُدٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِنْ صَحَّ التَّعْبِيرُ مَعَ مُنَاقَشَةِ كُلِّ رَأْيٍ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ لِلْخُلُوصِ إِلَى تَحْدِيدِ لِهَذَا الشَّرْطِ يَتَنَاسَبُ مَعَ تَطَوُّرِ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَاسْتِقْرَارِ مَفَاهِيمِهَا.

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: (لَا تَحْدِيدُ لِلْمُسْتَوَى):

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَكُونَ الْمُجْتَهِدُ عَارِفاً بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَتَسَرَّبُ بِهِ فَهْمُ خُطَابِ الْعَرَبِ، دُونَ أَنْ يُحَدِّدَ الْمُسْتَوَى الْمَطْلُوبَ تَحْدِيداً دَقِيقاً، قَالَ الْمَارُودِيُّ بِحَقِّ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ: « وَمَعْرِفَةُ لِسَانِهِ قَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ مُجْتَهِدٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يَبْلُغُهُ جُهِدُهُ فِي آدَاءِ قَرَضِهِ، وَقَالَ فِي (الْقَوَاطِعِ): مَعْرِفَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ قَرَضٌ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ الْمُكَلِّفِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ عَلَى الْعُمُومِ فِي إِشْرَافِهِ عَلَى الْعِلْمِ بِالْقَاطِعِ وَمَعَانِيهِ، وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ مِنَ الْأُمَّةِ فَقَرَضٌ فِيمَا وَرَدَ التَّعَبُّدُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْدَ الْعَرَبِيَّةِ⁽¹³⁾. وَقَالَ الْمَارُودِيُّ: « فَإِنْ قِيلَ: إِحَاطَةُ الْمُجْتَهِدِ بِلِسَانِ الْعَرَبِ تَتَعَدَّرُ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ لَا يُحِيطُ بِجَمِيعِ لُغَاتِهِمْ فَكَيْفَ نُحِيطُ نَحْنُ؟ قُلْنَا لِسَانُ الْعَرَبِ وَإِنْ لَمْ يُحِطْ وَاحِدٌ مِنَ الْعَرَبِ فَإِنَّهُ يُحِيطُ بِهِ جَمِيعُ الْعَرَبِ ، كَمَا قِيلَ لِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَنْ يَعْرِفُ كُلَّ الْعِلْمِ؟ كُلُّ النَّاسِ الَّذِي يُلْزَمُ الْمُجْتَهِدُ أَنْ يَكُونَ مُحِيطاً بِأَكْثَرِهِ وَيَرْجِعُ فِيمَا عَزَّ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ كَالْقَوْلِ فِي السُّنَّةِ، وَقَدْ ظَلَّ كَثِيرٌ بِإِغْفَالِهِمُ الْعَرَبِيَّةَ، كِرَايَةِ الْإِمَامِيَّةِ: (مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً) بِالنَّصْبِ، وَالْقَدَرِيَّةِ: (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) بِنَصْبِ آدَمَ⁽¹⁴⁾ وَقَالَ الْمَارُودِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عِنْدَ ذِكْرِ شُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ: «أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَمَوْضُوعِ خُطَابِهِمْ...فَلْيَعْرِفْ الْقَدْرَ الَّذِي يَفْهَمُ بِهِ خُطَابَهُمْ وَعَادَاتِهِمْ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدٍّ مُبَيَّنٍّ بِهِ بَيِّنٌ صَرِيحُ الْكَلَامِ وَظَاهِرُهُ، وَمُجْمَلُهُ وَمُبَيِّنُهُ وَعَامُّهُ وَخَاصُّهُ وَحَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ⁽¹⁵⁾.

الْقَوْلُ الثَّانِي: (رَأْيُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ الْجَبَّاصِ (ت305هـ) :

يُعْتَبَرُ الْجَبَّاصُ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْأُصُولِيِّينَ الْحَقِيقِيَّةِ، الَّذِينَ رَسَّخُوا مَعَالِمَ مَدْرَسَةِ الْفُقَهَاءِ فِي تَدْوِينِ الْأُصُولِ، وَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى رَأْيِهِ لِهَ يَسْتَحِقُّ التَّحْقِيقَ وَالْمُنَاقَشَةَ وَالنَّظَرَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْأُمَّةِ، وَأَنْتِصَارَ كُلِّ لِرَأْيِهِ بِالطَّرِيقِ الْعِلْمِيَّةِ يُحْفِزُ الْعُقُولَ، وَيُنْبِئُهُ عَلَى مَعَانٍ، رُبَّمَا لَا يَنْتَبِهَ إِلَيْهَا الْخُصُومَ لَوْ لَا تَلَاقُحُ الْأَفْكَارِ وَالْجَدَلُ الْعِلْمِي.

يقول الجصاص رحمه الله: «أهل اللغة وغيرهم في معرفة ذلك سواء، وإنما يختص أهل اللغة بمعرفة الأسماء والألفاظ الموضوعة لمسمياتها بأن يقولوا: إن العرب سمّت كذا بكذا فأما المعاني ودلالات الكلام فليس يختص أهل اللغة بمعرفتها دون غيرهم لأن ذلك المعنى يستوي فيه أهل سائر اللغات في لغاتهم على اختلافها وبيئتها، ولا يختص بلغة العرب دون غيره، كسائر ضروب الكلام، إذا نظمت ضرباً من النظم ورتبت ضرباً من الترتيب ثم نقلت إلى لغة أخرى على نظامها وترتيبها لم يخلتف حكم أهل اللغة المنقولة إليها والمنقولة عنها في معرفة دلالاتها على مادلت عليه من اللغة الأولى فإذا الاختصاص لأهل اللغة بمعرفة ذلك دون غيرهم ممن ليس من أهلها، فقولهم قال ذلك بعض أهل اللغة ساقط لاعتبار⁽¹⁶⁾.

إن كلام الجصاص رحمه الله يؤمى إلى أن المطلوب من علم العربية معرفة الألفاظ، وأن الألباب إنما تفسر من جهة العقل، فالأخذ بالمفهوم مثلاً هو من جهة العقل وليس من جهة اللغة، واعتقد أن رأيه هذا، وإن استند فيه لرد حديث ولأزيد على السبعين، والحديث صحيح. يمكن أن يستدل له من السنة، فعدي بن حاتم فهم من الخيط الأبيض والخيط الأسود لا المجاز، فنبهه النبي ﷺ إلى الخطأ في فهمه لا في لغته، بالإضافة إلى أن الاتجاه الحديث في النظر إلى اللغة يكاد يتطابق في بعض مناحيه مع ما ذهب إليه الإمام الجصاص رحمه الله.

لكن واضح أن هذا الرأي بحاجة إلى استدراك متأن فيه، إذ يغيب عنه ما أكده الأصوليون منذ الشافعي رحمه الله، وهو منشأ هذا العلم، من خصوصية اللغة العربية، وانظر إلى قول الشافعي (ت150هـ): (البيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة: أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض، ومختلفة عند من يجهل لسان العرب⁽¹⁷⁾ ويعود الشافعي رحمه الله ليؤكد على خصوصية العربية بقوله: (لأنه يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه، وإجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها⁽¹⁸⁾.

أما الشاطبي رحمه الله فقد طوّر هذه النظرة حين ذكر أن اللغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ ينظر إليها من وجهتين (الأولى: من جهة كونها ألفاظاً مطلقة دالة على معانٍ مطلقة، وهي الدلالة الأصلية، وهذه الجهة يشترك فيها جميع اللسان، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى) وهذه الجهة هي التي أشار إليها اللسانيون بأنها وسيلة البشر لتأدية الوظائف المتشابهة كالأمر والنهي.

أما الجهة الثانية فهي: كونها ألفاظاً وعبارات مقيمة دالة على معانٍ خادمة⁽¹⁹⁾ وبهذه الجهة تمتاز العربية من غيرها.

القول الثالث: (رأي الإمام الجويني (ت478هـ):

يذكر الإمام الجويني في الغياني صفات المجتهد أو المفتي فيقول: (إن الصفات المعتمدة في المفتي ست: إحداهما الاستقلال باللغة العربية⁽²⁰⁾.

فا لجويني رحمه الله عَبَّرَ عن الدرجة المطلوبة بالاستقلال في غياث الأُمم ثم عاد في الكتاب نفسه بعد قليل ليقول : (وهذا يستدعي منصباً وسطاً في علم اللغة العربية فأطلق تعابير ثلاثة في كتاب واحد على هذا الشَّرط: الاستقلال والارتواء والتوسط) ثم قال بعد هنيهة : (مع الارتواء من العربية⁽²¹⁾ ودرجة التوسط هي مختار ابن السَّيكي رحمه الله تعالى(ت771هـ) حين عرَّفَ المجتهد بأنه (ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية وأصولاً)⁽²²⁾)

إنَّ هذا التَّنوع في استعمال المصطلحات يدل على أنَّ المتقدمين لم يحدِّدوا بِدقَّة المَطْلُوب من علوم اللِّسان بَعْد أن فَسَدَتْ الألسنة، لذلك نجد لدى بعض المعاصرين اضطراباً في نقل مذهبهم، وَرَبَّما هم معذرون لهذا التَّرَدُّد عند المتقدمين، وإنَّ كَانَ من بَعْد الجويني من الشَّافعية يُرجح هذا التوسط كما رأينا عِنْد السَّيكي وكما سَنرى عِنْد الغزالي والزَّركشي إنَّ شَاءَ الله.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ : (رَأْيُ الإِمَامِ الْغَزَالِيِّ (ت505هـ) :

يعتبر الغزالي الشَّافعي الثَّاني في الأصول بَعْد الشَّافعي، وكُلُّ من كَتَبَ بَعْدَه في الأصول فقد أَخَذَ عنه، أَقَلُّ أم أَكْثَر، وَلَه في الحديث عن شروط المجتهد منهج خاص ، يأتي بذكر الشرط ثم يتبع ذلك بالتخفيف فيه، وسأعرض لأهمَّ ما ذكره بِخُصوص اللغة العربيَّة، مع بيان ممن بَعْدَه من علماء الشَّافعية وَغَيْرِهِم.

يقول الإمام الغزالي رحمه الله : (أما المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو، أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ونصه وفحواه ولحنه ومفهومه ، والتخفيف فيه أَنَّهُ لا يشترط أَن يبلغ درجة الخليل والمبرد وأن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النَّحو، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ويستولي به على مَوَاقِع الخُطاب ودرك حقائق المقاصد منه⁽²³⁾. ويلاحظُ من هذا اشتراط الغزالي رحمه الله للُّغة والنحو، ويعني باللغة ألفاظها وبالنحو الإعراب وبذلك فَسَّرَ الإمام ابن حزم رحمه الله(ت456هـ) هذا الشَّرط حين قال : (فمن جَهِل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المُسميات وجَهِل النَّحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني... لم يَجْهَل لَه الفتيا⁽²⁴⁾ وكذلك نَجِد الإمام النَّووي رحمه الله(ت676هـ) يَنْصُ على أَنَّ المُشترط من لسان العرب اللُّغة والإعراب⁽²⁵⁾ والظَّاهر أَنَّ الغزالي رحمه ومن تابعه في اشتراط اللغة والنحو إمَّا يقصدون معرفة المفردات وخواص التراكيب في بيان المعاني ولذلك يدرك الصرف والبيان، ومن ثم استدراك ابن بدران رحمه الله(1848هـ) على الإكتفاء بذكر اللُّغة والنَّحو وعلم البلاغة) وأقولُ إِنَّه يشترط في حقه معرفة في المعاني والبيان، ولا يخفى احتياج الناظر في الأحكام إليهما⁽²⁶⁾ وتَشْمَل اللُّغة إلى جانبِ خِصائص الألفاظ أو ما يُسمى بفقه اللُّغة وهو يشمل تبدل المعاني باختلاف السِّياقات ولذلك نرى الجويني رحمه الله يقول : (وكما لا يشترط معرفة الغرائب لا يكتفى بأن يعول في معرفة ما يحتاج إليه على الكتاب، لأنَّ في اللُّغة استعارات وتجويزات... وأيضاً فإنَّ المعاني يتعلَّق معظمها بفهم النظم والسِّياق ومراجعة كُتُب اللُّغة تدل على ترجمة الألفاظ فأما ما يدل عليه النظم والساق، فلا(27) لكن لأنجد لدى الغزالي تحديداً دقيقاً

للمطلوب من علوم العربية، كما لانجد ذلك عند غيره من الأصوليين، فالشيرازي مثلاً (476هـ) يقول: (ويجب أن يعرف من اللغة والنحو مقدار ما يعرف به كلام الله وكلام رسوله ﷺ⁽²⁸⁾ وهو كلام عام ليس فيه تحديد، لكنّه بلا شك من قول ابن قدامة رحمه الله (620هـ) ومعرفة شيء من النحو واللغة يتيسر به فهم خطاب العرب وهو ما يميز به بين صريح الكلام وظاهره... ولا يلزمه من ذلك إلا القدر الذي يتعلق به الكتاب والسنة⁽²⁹⁾ وواضح كيف أن ابن قدامة اكتفى بشيء ليس إلا. وأظن أننا مازلنا أمام نقطتين لم يحسم أمرهما النقطة الأولى تتعلق بربط المطلوب من النحو والصرف بما يتعلق بالكتاب والسنة خاصة، والنقطة الثانية تحديد المقدار المطلوب في المجتهد علمه، وإذا كانت النقطة الأولى واضحة ومسوقة فإن تحديد المقدار المطلوب كما رأيناه يشوبه الكثير من الغموض إلا أن هذا ليس حكماً عاماً فقد حاول بعض الأصوليين مقارنة هذا المقدار، ويمكننا أن نمثل بكلام الزركشي (ت794هـ) لما شمله من آراء غيره من الأصوليين أيضاً، فقد أوضح رحمه الله أن الشرط السادس من شروط المجتهد معرفة لسان العرب وموضوع خطابهم (لغة ونحو) أوتصريفاً، فليعرف القدر الذي يفهم به خطابهم في الاستعمال.. قال الأستاذ أبو إسحاق: ويكفيه من اللغة أن يعرف غالب المستعمل ولا يشترط التبحر، من النحو الذي يصح به التمييز في ظاهر الكلام، كالفاعل والمفعول والخافض والرافع وما تتفق عليه المعاني في الجمع والعطف والكتابات والوصل والفصل، ويلزم الإشراف على دقائقه. وقال ابن حزم في كتاب التقريب، ويكفيه ما في كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي، ويفصل بين ما يختص منها بالأسماء والأفعال لاختلاف العوامل الداخلة عليها... ويلتحق بالعربية التصريف، لما يتوقف عليه من معرف أبنية الكلم، والفرق بينها، كما في باب المجرى من لفظ (مختار) ونحوه فاعلاً ومفعولاً⁽³⁰⁾ وأظن أن اعتماد هذه الأقوال يفضي إلى التبسيط الكبير لأهمية النحو الذي قال فيه بعض المعاصرين (فمن أي نواحيه تأملته، ورأيت وعاء لدين الأمة.. أماد ين هذه الأمة: فقد أجمع المؤرخون على أن النحو إنما نشأ لحفظه من جاهل لا يعرف قوانين العربية⁽³¹⁾).

القول الخامس: (رأي الإمام الشاطبي (ت790):

يؤكد الإمام الشاطبي في الموافقات (أنه لا غنى بالمجتهد في الشريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب بحيث يصير فهم خطابها له وصفاً غير متكلف ولا متوقف فيه في الغالب إلا بمقدار توقف الفطن لكلام اللبيب⁽³²⁾.

وبين رحمه الله من أجل ذلك يجب على المتصدي للاجتهاد الشرعي أن يعلم جملة علم اللسان ألفاظاً أو معاني كيف صورت بما يتضمن علوم اللغة العربية جميعها، إلا أنه يستثني من ذلك علوماً ثلاثة: علم الغريب، والمسماة بالتصريف والفعل وعلم العروض⁽³³⁾ ويصادم هذا المفهوم الذي قدمه، ما أكده الأصوليون على رأسهم الغزالي رحمه الله من أنه لا يشترط بلوغ مرتبة أئمة العربية كالتحليل وسببويه، وقد حاول الشاطبي رحمه الله أن يوفق بين اشتراط لهذه الدرجة - بالمفهوم الذي قدمنا - وبين كلام الأصوليين، رغم أنه نص بشكل واضح على وجوب أن يبلغ المجتهد مبلغ الأئمة في العربية جا عللاً كلام الأصوليين محمولاً على دقائق الإعراب ومشكلات اللغة،

وأوضح هذا بشكل أقرب للقبول في كتابه الاعتصام حين قال: (فإذ ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران: أحدهما أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب بالغاً فيه مبالغ العرب مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن أشبههم وداناهم، وليس المراد أن يكون حافظاً كحفظهم، وجامعاً كجمعهم وإنما المراد أن يصير فهمه عربياً في الجملة⁽³⁴⁾).

وشيء آخر يؤخذ على مفهوم الشاطبي للاجتهاد في العربية، فقد ذكر رحمه الله أن يصبح أن يسلم المجتهد من القارئ قراءته ومن المحدث رتبة الحديث... ثم قال: (ومن اللغوي أن القرء يطلق على الطهر والحيض، وما أشبه ذلك، ثم يبنى عليه الأحكام⁽³⁵⁾) فإذا أجاز للمجتهد أن يعتمد في المعاني على اللغوي حتى في وقت اختلاف أهل اللغة أنفسهم في المعنى، واختار مثلاً للفظ أحوج ما يكون للاجتهاد في تحديد المراد، فماذا بقي من الاجتهاد في بعد ذلك؟. وهذا الإيراد الأخير⁽³⁶⁾ يمكن أن يجاب عنه بأن استفادة المعاني من علم اللغة نقل محض، أما تحديد المراد فهذا يتوقف على المجتهد، وبذلك يسلم مفهوم الاجتهاد من النقض. وقد انتصر العلامة محمد الخضر حسين رحمه الله (ت1958) لموقف الشاطبي، إلا أنه حاول جعل للمصطلح الذي اختاره الشاطبي رحمه الله وهو الاجتهاد في اللغة مفهوماً أقرب للمتبادر من معنى الاجتهاد، وبذلك استطاع أن يسد الثغرات التي أثارها معارضو موقف الإمام الشاطبي، وأن يضع تحديداً أدق حين قال: (المجتهد في الشريعة لابد من أن يرسخ في علوم اللغة رسوخ البالغين درجة الاجتهاد وله أن يرجع في أحكام الألفاظ ومعانيها إلى رواية الثقة وما يقوله الأئمة، وإذا وقع نزاع في معنى أو حكم توقف عليه فهم نص شرعي تعين عليه حينئذ بذل الوسع في معرفة الحق بين ذلك الاختلاف، ولا يسوغ له أن يعمل على أحد المذاهب النحوية أو البيان في تقرير حكم إلا أن يستبين له رجحانه بدليل⁽³⁷⁾) وأظن أن الأصوليين عموماً يتفقون مع هذا، فمثلاً لو اختلف اللغويون في معنى أحد حروف المعاني، أوفي إعراب كلمة قرآنية يتعلق بها حكم شرعي، أو مقتضى صيغة (فاعل) في سياق ما، فلا يمكن للمجتهد أن يركن إلى قول من أقوالهم دون ترجيح، يقول الإمام الجويني رحمه: (ولا ينبغي أن يقتنع فيه القرآن بما يفهمه من لغته، فإن معظم التفاسير يعتمد النقل، وليس له أن يعتمد في نقله على الكتب والتصانيف، فينبغي أن يحصل لنفسه علماً بحقيقته⁽³⁸⁾) ويدوالي أن الأصوليين متفقون من حيث المبدأ، حيث لا يجوز التقليد عند الحاجة إلى الترجيح، ولا يمكن الاعتداد بمجتهد بين أسلوب وآخر في الكلام العربي، وأظن أن هذا ما أراد الشاطبي رحمه الله مع شيء من التشدد والتردد، والقول الفصل في هذا كلام الجويني رحمه الله: (بل القول الضابط في ذلك أن يحصل من اللغة العربية ما يترقى به عن رتبة المقلدين في معرفة الكتاب والسنة⁽³⁹⁾) وهونظير قول الشاطبي رحمه الله: (وإنما المقصود تحرير الفهم حتى يضاهاه العربي في ذلك المقدار، وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق... وربما يفهم بعض الناس أنه لا يشترط أن يبلغ مبلغ الخليل وسيبويه في الاجتهاد وفي العربية، فيبني في العربية على التقليد المحض فيأتي في الكلام على مسائل الشريعة بما السكوت أولى به منه⁽⁴⁰⁾).

وأنهاي الحديث عن موقف الشاطبي بقوله: (فإذا فرضنا مبدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة... فإن المنتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة⁽⁴¹⁾)

تَحْدِيدُ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَشُرُوطُهَا فِي الْمَجْتَهِدِ:

تَفَاوَتْ آراءُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَجْتَهِدِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ حَدَدَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فَقَطْ، وَحَدَّدَ آخَرُونَ اللُّغَةَ وَالنَّحْوَ وَالتَّصْرِيفَ فَقَطْ، وَتَوَسَّعَ آخَرُونَ فَأَضَافُوا إِلَى هَذِهِ الْعُلُومِ عِلْمَ الْبَلَاغَةِ أَيْضاً وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى ضَرُورَةِ مَعْرِفَتِهِ بِعِلْمِ اللُّغَةِ وَفَقِهِ اللُّغَةِ وَبِخَاصَّةِ حِينَ يَبْحَثُ مَوْضُوعَ اللُّغَةِ أَتَوْقِيفِيَّةً أَمْ وَضْعِيَّةً؟ وَقَضَايَا اللُّغَةِ الْآخَرَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ وَالتَّرَادُفِ وَالتَّضَادِّ وَغَيْرِهَا، وَتَوَسَّعَ آخَرُونَ بِضَرُورَةِ مَعْرِفَةِ الْمَجْتَهِدِ بِعِلْمِ الْمُنْطَقِ أَيْضاً فَإِنَّهُ يُعَدُّ مِنْ فَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ وَعِلْمِهَا، وَالْمَجْتَهِدُ حِينَ يَخُوضُ غَمَارَ الْإِجْتِهَادِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الْمَطْهُرَةِ، يَكُونُ مُضْطَرّاً إِلَى مَعْرِفَةِ كَمٍ مِنْ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ يُمْكِنُ تَحْدِيدُ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا الْمَجْتَهِدُ مِنْ خِلَالِ سِرِّ الْمُبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ، الَّتِي يَتَعَامَلُ مَعَهَا فَهْمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ عَنَى الْأَصُولِيُّونَ تَأْصِيلاً مُمَايِرَهْنَ عَلَى سَعَةِ مَعْرِفَتِهِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَلَى تَأْكِيدِهِمْ بِأَنَّ الْمَجْتَهِدَ يَنْبَغِي أَنْ يَحِيطَ بِهَا عِلْماً لِيَصْبِحَ اجْتِهَادُهُ وَتَقْبُلَ آرَاؤُهُ وَبَعْكَسُهُ فَلَا يَقْبَلُ لَهُ رَأْيٌ وَلَا يَاقِرُ لَهُ مَذْهَبٌ بِمِثْلِ وَلَا يَعتَقَدُ بِاجْتِهَادِهِ، وَفِي ذَلِكَ يَأْتِي تَصْنِيفُ سَرِيعٍ لِلْمُبَاحِثِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَنَاقُلُهَا الْأَصُولِيُّونَ فِي مَصْنَفَاتِهِمُ الْأَصُولِيَّةِ.

أولاً- الْمُبَاحِثُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ:

1. تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف.
2. تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ونهيٍّ.
3. التأكيد.
4. حُرُوفُ الْمَعَانِي مَعَانِيهَا وَعَمَلُهَا كَالْوَاوِ، وَالْفَاءِ وَثَمَّ، وَمِنْ، وَمَنْ، وَإِلَا، وَإِلَى وَحُرُوفُ النِّفْيِ، وَأَيٌّ، وَمَا، أَمْ، وَمَتَى، وَأَيْنَ وَحَيْثُ، وَإِذَا، وَإِذَا وَغَيْرِهَا،
5. الصِّفَةُ وَمَفْهُومُهَا.
6. الشَّرْطُ اللَّغَوِي وَالشَّرْطُ الشَّرْعِي وَمَفْهُومُهُمَا.
7. العدد ومفهومه.
8. الإستثناء.
9. الحال.
10. الأعلام.
11. الجملة وأنواعها.
12. الفاعل.
13. المفعول.
14. عوامل الرفع والنصب والخفض.
15. العطف.

16. الإعراب.
17. طرق تخصيص العام.
18. الجمع المكسر وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم.
19. الفعل اللازم.
20. الفعل المتعدي.
21. الجمع المضاف.
22. رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام.
23. الأمر والنهي.
24. الاشتقاق والمشتق والجامد من الأسماء والأفعال.
25. المجموع.
26. اسم الفاعل.
27. اسم المفعول.
28. تقسيم الأسماء و الأفعال.
- ثانياً- المباحث اللُّغوية في أصول الفقه:**
1. اللغة توقفية أم اصطلاحية.
2. الترادف.
3. الإشتراك.
4. دلالة الألفاظ اللُّغوية والشرعية والعرفية.
5. العام.
6. الخاص.
7. النص.
8. الظاهر والمؤول.
9. الجمل والمبين.
10. المتشابه.
11. المنطوق.
12. المفهوم.
13. طرق معرفة اللغة من نقل متواتر وآحاد وغيرها.
14. غريب الألفاظ.
15. التضاد.
16. عبارة النص.
17. إشارة النص.
18. دلالة النص.

19. اقتضاء النص.

20. ألفاظ العموم.

21. ألفاظ الخصوص.

22. لمطلق.

ثالثاً- المباحث البلاغية في أصول الفقه:

1. تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وصيغ العقود، والفسوخ هل هي خبر أم إنشاء؟.

2. ألفاظ العموم.

3. الحقيقة والمجاز وأنواعها وعلاقاتها.

4. المطلق.

5. المقيد.

6. الكناية.

7. الوصل.

8. الفصل.

9. التشبيه.

10. الاستعارة.

11. وجوه إعجاز القرآن اللغوية.

رابعاً- المباحث المنطقية في أصول الفقه:

1. القياس وطرق صياغة المقدمات والأدلة

2. التعارف (الحدود) بالجنس والفصل والتنوع.

3. دلالة الألفاظ على معانيها مطابقة أو تضامناً أو التزاماً.

4. أقسام الدلالة: وضعية وطبيعية وعقلية.

5. أقسام الوضعية إلى لفظية وغير لفظية.

المجتهد واللغة العربية واللغويين:

اتفق اللغويون واجتمعوا كلمتهم على أن معرفة اللغة العربية واجبة على من يشتغل في الاستنباط من الكتاب والسنة، على تفاوت في القدر الذي ينبغي أن يتعلمه وينال به معرفة بهذه اللغة، وفي ذلك يقول ابن فارس اللغوي (ت395هـ): في كتابه الصاحب باباً سماه: (باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية) ذكر فيه أن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من القرآن والسنة والفتيا بسبب، ولا يمكن أن يستغني أحد منهم عن اللغة العربية، وذلك لأن القرآن نزل بلغة العرب، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله، عز وجل وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة بدءاً. وذهب أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ) في معرض حديثه عن أثر اللغة العربية في الاعتقادات الدينية إلى أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد

عن الطريقة المثلى إليها إنما استهواه واستخف حلمه صَعْفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها⁽⁴²⁾. ومما تقدم ظهر أن العلماء تحدثوا في عربية المجتهد من ثلاثة جوانب: جانب اتفقوا فيه وأجمعوا عليه وهو حتمية معرفة المجتهد باللغة العربية، لأنها مكون أساس من مكوناته وشرط مهم من شروط قبول مذهبه واجتهاده، ولا يقبل اجتهد جاهل باللغة العربية، وأما الجانبان اللذان تَفَاوَتْ فيهما آراؤهم فهما:

- أ. مدى المستوى اللغوي الذي ينبغي أن يكون عليه المجتهد؟
- ب. وما هي العلوم العربية التي يلزمه معرفتها؟

وقد تقدم تفصيل القول في ذلك. ويتفق الباحث في الجانب الأول مع جمهور العلماء، لأنه ليس باستطاعته أحد أن يقول غير هذا، فالمجتهد يتعامل مع نصوص عربية وهي الكتاب والسنة، وعلمه بالعربية يعني علمه بهذه النصوص، كما أن جهله باللغة العربية يعني جهله بهذه النصوص.

الخاتمة:

توصل البحث إلى نتائج متعددة منها ما يأتي:

1. إجماع الأصوليين واللغويين على أن معرفة اللغة العربية مُكَوِّن أساس في المجتهد ولا يصح اجتهداه بدونها، ولا يقبل مذهبه من غيرها.
2. تَفَاوَتْ آراء العلماء في المقدار الذي ينبغي أن يحصل عليه المجتهد من اللغة العربية الدرجة التي ينبغي أن يكون عليها فرأى بعضهم أن ينبغي، أن يكون متبحراً فيها كأئمة اللغة العربية كالخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم، ويرى آخرون المعرفة الوسطية باللغة العربية، ويرى فريق آخر معرفة حَدِّ الكفاية.
3. تعددت آراء العلماء في عدد العلوم العربية التي ينبغي على المجتهد معرفتها فأكثرهم يركز على النحو والصرف والبلاغة، ويذهب بعضهم إلى إضافة علم المنطق لوجود مباحث في أصول الفقه تتعلق بهذه العلوم، وقد بين الباحث ما يراه في هذه القضية.
4. ثبت أن مباحث أصول الفقه اللغوية التي يمارسها المجتهد في اجتهداه مباحث تتعلق بالنحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق، ولا تتعلق بعلوم العربية الأخرى، كما لعروض وتاريخ الأدب وغيرهما، لذا لزم معرفة هذه العلوم التي هي آلة الاجتهاد.

التوصيات:

بعد هذه الجولة المسحية في شروط مكونات المجتهد في تعلم علوم الشريعة.

يوصي الباحث بما يأتي:

1. تعميق الدراسات اللغوية بأنواعها في أقسام الكتاب والسنة وأقسام الفقه وأصول الفقه وإعداد منهج مناسب في علم النحو والصرف واللغة والبلاغة لتدريس طلبة تلك الأقسام.
2. تدريس المنطق العربي الإسلامي لطلاب أقسام اللغة العربية، والكتاب والسنة، والفقه وأصوله.
3. استحداث مادة لطلاب الدراسات العليا خاصة بشروط المجتهد ومواصفاته با لتركيز على علوم اللغة العربية.

هوامش البحث:

- (1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711هـ) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ج2، ص396 (جهد) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (ت379هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج2، ص339. (جهد).
- (2) الآسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي (ت772هـ) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي (ت685هـ) تحقيق. د. شعبان محمد إسماعيل، لبنان بيروت، دار ابن حزم، ط الأولى، 1420هـ-199م، ج2، ص1026، الزركشي بدر الدين محمد بن بها دربن عبد الله الزركشي (ت794هـ) البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق. د. محمد محمد تامر، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية. ط الأولى 1421هـ-200م، ج2، ص488، حسب الله على حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، مصر القاهرة، دار الفكر العربي، ط السابعة. 1417هـ-1997م، ص68.
- (3) بن سلامة، أبوإسلام مصطفى بن محمد بن سلامة، التأسيس في أصول الفقه على ضوء الكتاب والسنة، مطابع الطوبجي، ط الرابعة. 1416هـ-486.
- (4) انظر تفاصيل شروط المجتهد في المصادر الآتية قديمة بدون تاريخ، ج2، ص422، الغزالي حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ). المستصفي من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى 1418هـ-1997م، ج2، ص1971. الرازي، فخر الدين محمد بن الحسن الرازي (ت606هـ)، المحصول في علم الأصول، تحقيق. طه جابر العلواني، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 1418هـ-1997م، ج6، ص21. أحمد إبراهيم بك، علم أصول الفقه، مصر القاهرة، دار الأنصار، ص107، أبوزهرة، الشيخ محمد أبوزهرة، أصول الفقه، مصر القاهرة، دار الفكر العربي 1417هـ-1997م، ص602-603، بدران، أبو العنين بدران، أصول الفقه الإسلامي، طبعة مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص477.
- (5) السعدي، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، الأردن عمان، دارعمار، ط الأولى/1421هـ-2000م، ص26.
- (6) النووي الإمام يحيى بن شرف الدين النووي، تهذيب الأسماء واللغات، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص50.
- (7) الآسنوي، الكواكب الدرية في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، ط الأولى الكويت، 1404هـ-ص54-55.
- (8) الغزالي، الإمام أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ) المنخول من تعليقات الأصول تحقيق. محمد حسن هيتو، لبنان، دار الفكر، ط الأولى، ص471.
- (9) الجاحظ، عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) البيان والتبين، تحقيق حسن السندوسي، مصر المطبعة الرحمانية، ط الثانية، 1351هـ-1932م، ج2، ص178-179.

- (10) البغدادي أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، لبنان بيروت، دار الكتاب العربي، ج3، ص332، يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مصر مكتبة الخانجي، 1400هـ 1980م، ص73.
- (11) أبوزهرة، أصول الفقه، ص330.
- (12) الماروردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت450هـ) البحر المحيط، ج4، ص492.
- (13) المصدر السابق، ج4، ص493.
- (14) المصدر السابق، ج2، ص498.
- (15) المصدر السابق، ج4، ص489.
- (16) الرسالة للشافعي، باب: كيف البيان، ص21.
- (17) الرسالة للشافعي، باب البيان الخامس، ص50.
- (18) الرسالة، نفسه، ص52-53.
- (19) الموافقات للشاطبي، النوع الثاني: في بيان مقصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام، المسألة الثانية، ج1، ص477.
- (20) غياث الأمم للجويني الركن الثالث، الرتبة الأولى: اشتد مال الزمان على المفتين...، ص254.
- (21) المصدر السابق، ص254-257.
- (22) جمع الجوامع شرح المحلى وحاشية العطار/ الكتاب السابع في الاجتهاد، ج2، ص422.
- (23) المستصفي للغزالي، القطب الرابع، الفن الأول في لاجتهاد الركن الثاني: المجتهد، ج2، ص517.
- (24) الإحكام لابن حزم الأندلسي، الباب الحادي والثلاثون في صفة النفقة في الدين، ج2، ص693.
- (25) روضة الطالبين، ص11-95.
- (26) المذهب إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران، عقد نضيد في الاجتهاد والتقليد، ص373.
- (27) البرهان للجويني، الكتاب السابع: كتاب الفتوى فصل، ج2، ص1331.
- (28) شرح اللمع للشيرازي، باب صفة المفتي والمستفتي، ج2، ص1034.
- (29) روضة الناظر لابن قدامة المقدسي، فصل في حكم المجتهد، ص32.
- (30) البحر المحيط للزركشي، مباحث الاجتهاد، الركن الثاني: المجتهد الفقيه، ج6، ص202.
- (31) يوسف الصيداوي، «صوغ قواعد اللغة العربية» الجزء من المجلد الثالث والسبعون من مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ص945.
- (32) الموافقات للشاطبي، المسألة الثانية، ج4، ص85.
- (33) المرجع السابق، ص82-83. وينظر الخصائص، لابن جني، باب في الغرض في مسائل التصريف، ج2، ص487.
- (34) الاعتصام للشاطبي، الباب العاشر النوع الأول، ج2، ص328.

- (35) الموافقات، للشاطبي، كتاب الاجتهاد المسألة الثانية، ج4، ص80.
- (36) استدرك على الشاطبي في ذلك محقق الموافقات، الشيخ عبد الله دراز فانظر تعليقه.
- (37) الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان، محمد الخضر حسين، ص9-10.
- (38) البرهان، للجويني، الكتاب السابع: كتاب الفتوي، فصل، 2، ص1331.
- (39) المرجع السابق، ص256-257.
- (40) الموافقات، للشاطبي، كتاب الاجتهاد المسألة الثانية، ج4، ص84.
- (41) المرجع السابق، ص83.
- (42) شرح مختصر الروضة، للطوقي، الاجتهاد، ج3، ص582.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711هـ) لسان العرب، ط، دار إحياء التراث العربي، مصر القاهرة، بدون تاريخ.
- (2) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (ت379هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، المطبعة الخيرية، مصر 1306هـ.
- (3) 3الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت772هـ) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول إلى علم الأصول للبيضاوي (ت685هـ) تحقيق. د. شعبان محمد إسماعيل، لبنان بيروت، دار ابن حزم، ط الأولى، 1420هـ-199م.
- (4) الزركشي بدر الدين محمد بن بها دربن عبد الله الزركشي (ت794هـ) البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق. د. محمد محمد تامر، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية. ط الأولى 1421هـ-200
- (5) حسب الله على حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، مصر القاهرة، دار الفكر العربي، ط السابعة. 1417هـ-1997م.
- (6) 6-بن سلامة، أبوإسلام مصطفى بن محمد بن سلامة، التأسيس في أصول الفقه على ضوء الكتاب والسنة، مطابع الطوبجي، ط الرابعة. 1416هـ.
- (7) الحسين بن أحمد بن الكيلاني الشافعي، المكي المعروف بابن قأوان (ت889هـ) التحقيقات في شرح الورقات، تحقيق. د. الشريف سعد بن عبد الله، الأردن، دار النقاش، ط الأولى 1419هـ-1999م.
- (8) الجويني، إمام الحرمين أبوالمعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت478هـ)، كتاب التلخيص في أصول الفقه، تحقيق د. عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، ط، لبنان بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ-1996م.
- (9) آل تيمية، أبو البركات عبد السلام بن (652) وحفيده أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت758هـ)، المسودة في أصول الفقه، تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، لبنان بيروت، دار بن حزم، ط الأولى، 1422هـ-2001م.
- (10) ابن يوسف، أبو منصور الحسن بن يوسف، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق عبد الحسين محمد علي، لبنان، دار الأضواء، ط الثانية، 1406هـ-1986م.
- (11) السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب السبكي، جمع الجوامع، مع شرحه للمحلى، وحاشيته للبناني، لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ-1995م.
- (12) العطار، الشيخ حسن العطار، حاشية العطار على شرح المحلى لمثن جمع الجوامع، للسبكي، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، طبعة.
- (13) الغزالي حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ). المستصفي من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى 1418هـ-1997م.
- (14) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت606هـ)، المحصول في علم الأصول، تحقيق. طه جابر العلواني، لبنان بيروت، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 1418هـ-1997م.
- (15) أحمد إبراهيم بك، علم أصول الفقه، مصر القاهرة، دار الأنصار، بدون تاريخ طبعة.
- (16) أبوزهرة، الشيخ محمد أبوزهرة، أصول الفقه، مصر القاهرة، دار الفكر العربي 1417هـ-1997م.
- (17) بدران، أبو العيين بدران، أصول الفقه الإسلامي، طبع مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ طبعة.

- (18) السعدي، عبد القادر عبدالرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، الأردن عمان، دارعمار، ط الأولى/1421هـ-2000م.
- (19) النووي الإمام يحيى بن شرف الدين النووي، تهذيب الأسماء واللغات، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ طبعة.
- (20) الآسنوي، الكواكب الدرية في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، تحقيق د.عبد الرزاق السعدي، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، ط الأولى، 1404هـ- 1984م.
- (21) الغزالي، الإمام أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ) المنحول من تعليقات الأصول تحقيق. محمد حسن هيتو، لبنان، دار الفكر، ط الأولى، بدون تاريخ طبعة.
- (22) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت255هـ) البيان والتبيين، تحقيق حسن السندوبي، مصر المطبعة الرحمانية، ط الثانية، 1351هـ-1932م.
- (23) البغدادي أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، لبنان بيروت، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ طبعة.
- (24) يوهان فك، العربية دراسات في اللغة والهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مصر مكتبة الخانجي، 1400هـ-1980م.
- (25) الماروردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت450هـ) البحر المحيط، ط، بغداد بدون تاريخ طبعة.
- (26) الرسالة للشافعي، ط، القاهرة باب الحلبي بدون تاريخ.
- (27) الموافقات للشاطبي، تحقيق، عبدالله دارز، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان بدون تاريخ.
- (28) غياث الأمم للجويني، تحقيق مصطفى حلمي، ط، دار الدعوة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- (29) جمع الجوامع شرح المحلى وحاشية العطار، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- (30) المستصفي للغزالي، تحقيق، إبراهيم رمضان، ط، دار الأرقم
- (31) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، الناشر زكريا يوسف، بدون تاريخ.
- (32) روضة الطالبين للنووي، ط، المكتبة الإسلامي، ط الثانية، 1985م.
- (33) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران، ط القاهرة، بدون تاريخ.
- (34) البرهان للجويني، تحقيق، عبد العظيم أحمد، طبع على نفقة خليفة بن حمد، 1399هـ.
- (35) شرح اللمع للشيرازي، دار الغرب الإسلامي 1988م.
- (36) روضة الناظر لابن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي، 1981م.
- (37) مقال يوسف الصيداوي، «صوغ قواعد اللغة العربية» الجزء من المجلد الثالث والسبعون من مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق.
- (38) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط، الهيئة المصرية، الطبعة الثانية، 1979م.
- (39) الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، محمد خضر الحسين، ط، دمشق، 1998.
- (40) الإعتماد للشاطبي، تحقيق، مصطفى الندوي، ط، دار الخانجي، القاهرة، 1996م.
- (41) الخصائص، لابن جني، ط القاهرة، بدون تاريخ.
- (42) البحر المحيط الزركشي، تحرير عبد الستار أبوغدة، وزارة الأوقاف الكويت، الطبعة الثانية، 1992م.

الدور الوسيط للبيئة الإدارية في العلاقة بين المناخ التنظيمي والولاء التنظيمي . (دراسة حالة : الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء السودانية بولاية القضارف)

أ. مساعد كلية- الاقتصاد والعلوم الإدارية -
جامعة القضارف

د. مهند عبد الحفيظ حسين برير

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية البيئة الإدارية والمناخ التنظيمي في المنظمات وكذلك التعرف على الولاء التنظيمي ومحددات السلوك التنظيمي في المنظمات ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي حول ما هو الدور الذي تؤديه البيئة الإدارية في العلاقة بين المناخ التنظيمي والولاء التنظيمي ؟ ، وتأتي أهمية الدراسة من أهمية العنصر البشري العامل في المنظمات ، وكذلك تأتي أهمية الدراسة من أهمية البيئة التي يعمل بها العنصر البشري والمناخ التنظيمي السائد في المنظمة وما ينعكس عليهم من تغيرات تؤثر في العنصر البشري سلباً أو إيجاباً وتعكس مدى ولائه للمنظمة التي يعمل بها، حيث تمثل مجتمع الدراسة من العاملين بالشركة السودانية لتوزيع الكهرباء السودانية بولاية القضارف ، حيث تم توزيع عدد (30) استمارة استبانة تمثل عينة من العاملين ، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج باستخدام برامج الحزم الإحصائية الجاهزة للعلوم الإنسانية (SPSS) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الهيكل التنظيمي بالشركة يتيح تفويض الصلاحيات للمرؤوسين من قبل الرؤساء دون التأثير على بيئة العمل وأن الهيكل التنظيمي يتيح أسلوب عمل مناسب لحل المشاكل التي تواجههم دون تدخل المدراء أو الحاجة إلى الرجوع إليهم، ومن ثم اعتماد توصيات للدراسة التي من أهمها ضرورة القيام بالمزيد من البحوث والدراسات في مجال البيئة والمناخ التنظيمي .

Abstract:

This study investigates to identify the importance of the administrative environment and the organizational climate in organizations, as well as to identify organizational loyalty and the determinants of organizational behavior in organizations. The importance of the study comes from the importance of the human element working in organizations, as well as the importance of the study from the importance of the environment in which the human

element works and the prevailing organizational climate in the organization and the changes that are reflected on them that affect the human element negatively or positively and reflect the extent of his loyalty to the organization in which he works, where The study population is represented by the employees of the Sudanese Electricity Distribution Company in the state of Gedaref, where (30) questionnaire forms representing a sample of workers were distributed. Among the most important findings of the study is that the organizational structure of the company allows the delegation of powers to subordinates by the superiors without affecting the work environment, and that the organizational structure provides an appropriate work method to solve the problems they face without the intervention of managers or the need to refer to them, and then adopt recommendations for the study that The most important of these is the need to do more research and studies in the field of environment and organizational climate.

مقدمة :

يعمل الموظفون في بيئة عمل تتصف بالتعقيدات الكبيرة تؤثر في كيفية أداء أعمالهم، وتعكس سلوكهم تجاه منظماتهم وتؤثر على ثقافتهم التنظيمية، هذه البيئة قد تكون داخلية، فإن المنظمة الناجحة هي تلك التي تنجح في التكيف أو في التغلب على المهددات التي تفرزها هذه البيئة واقتنا فرصها وهذا الإجراء في مجمله يعد أمراً حتمياً، أن دراسة تأثيرات البيئة على العاملين وبالتالي تقليل معدل دوران العاملين في المنظمة، حيث أن المناخ التنظيمي يساعد المنظمة في فهم المتغيرات التي تحيط بالبيئة داخل المنظمة أو خارجها مما يزيد من ثقة الموظفين في إدارة المنظمة ويمنحهم الشعور والإحساس بالفخر تجاه مكان العمل الذي يعملون به، إن كلمة «مناخ» هي تعبير يتم استخدامه غالباً في علم الجغرافيا يصف فصول السنة من شتاء، صيف، ربيع وخريف وكل فصل يتميز بمناخ يختلف ويكون عكس الفصل الذي قبله أو بعده، ويتم استخدام مقاييس مثل الحرارة والرطوبة والبرد حسب المكان الجغرافي للمنطقة، وإذا طبقنا هذا المصطلح على مكان العمل باعتبار أن التنظيم كيان منظم أو مجتمع وله يشتمل على أعضاء، يتفاعلون مع عوامل البيئة المحيطة به فيؤثرون عليها ويتأثرون بها وإذا وضعنا مؤشرات للقياس كالتيعليم والثقافة والظروف الاقتصادية نجدها تؤثر في أداء المنظمة بشكل كبير، كما أن المنظمة كيان اجتماعي لابد من التفاعل بين عناصره وبين البيئة تؤثر عناصره في البيئة وتتأثر بها سلباً أو إيجاباً.

مفهوم البيئة الإدارية :

البيئة الإدارية هي الظروف والعوامل المحيطة بالمنظمة والتي لها علاقة مع العمليات التشغيلية للمنظمة . ويقصد بالعوامل المحيطة الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والبشرية التي تعتبر ذات تأثير على أداء وفاعلية المنظمة⁽¹⁾.
البيئة الإدارية هي العناصر (العوامل) خارج المنظمة التي تؤثر في وظائفها وأدائها وهي التي تؤثر في كل أو جزء من المنظمة⁽²⁾.
هي عبارة عن مجموعة من الأفكار والمفاهيم والاتجاهات التي تسود جو العمل في المنظمة (3).

البيئة الإدارية : هي مقدار الفرق بين الصورة التي يكونها الفرد عن المنظمة التي يود الالتحاق بها من حيث أحوال المنظمة وظروف العمل فيها ونظم الأشراف التي يتبعها المشرفون ونظم الثواب والعقاب المعمول بها وما أدركه من واقع الأمر عن أحوال تلك المنظمة بعد الالتحاق بها⁽⁴⁾.

يري ذنبيات أن البيئة التنظيمية هو تعبير مجازي يستخدم في الإدارة للدلالة على مجموعة العوامل التي تؤثر في سلوك العاملين داخل التنظيم لنمط القيادة وطبيعة الهيكل التنظيمي والتشريعي المعمول ، والحوافز والمفاهيم الإدراكية وخصائص البيئة الداخلية للتنظيم وغيرها من العوامل والأبعاد التي تؤثر على سلوك العاملين داخل المنظمة⁽⁵⁾.

أهمية دراسة البيئة للمنظمة و الإدارة :

في فترة الخمسينات من القرن السابق كان اهتمام معظم منظمات الأعمال ينصب فقط على متغيرات البيئة الخارجية الخاصة بها (المنافسون - العملاء - التكنولوجيا - المجتمع - الحكومة وغيرها) وحتى عندما تحولت نظرة هذه المنظمات لأنشطتها من النظرة الروتينية إلى الرؤية الإستراتيجية فإنها كانت تركز فقط على متغيرات البيئة الخارجية دون البيئة الداخلية باعتبار أن هذه المتغيرات هي الوحيدة التي تؤثر على استمرارية المنظمة وعلى هذا (وفق الرأي السائد آنذاك) فإن المنظمة الناجحة هي تلك التي تنجح في التكيف أو في التغلب على المهددات التي تفرزها هذه البيئة واقتناص فرصها وهذا الإجراء في مجمله يعد أمرا تغييريا .وبذلك تتمثل بيئة منظمات الأعمال في كافة القوى التي تؤثر بطريقة ما على عمل المنظمة⁽⁶⁾.

وتزداد أهمية البيئة الخارجية بالنسبة للمدراء نظرا لقلّة المصادر أو الموارد المقابلة لاحتياجات وأهداف المنظمات الحديثة فالمحيط الذي يعملون فيه هو محيط معقد مختلف التركيب لا يحكمه اتجاه واحد ويستمد التعقيد البيئي مكوناته أو مقوماته الأساسية من كون هذه البيئة اجتماعية أولا ومتفاعلة مع متغيرات اقتصادية ومالية عديدة . ولكي يتمكن المدراء من ضمان فعالية أعمالهم الإدارية وتحقيق الأهداف التنظيمية المنوط بهم . يتوجب عليهم الإلمام بالبيئة التي تتعامل أو ترتبط مع الأعمال والأهداف التي يسعون لانجازها . أن هذا النطاق البيئي الذي يؤثر في عمل المديرين يؤثر فيه هو الذي يعكس في نهاية الأمر صورة ومستوى عمل

بشكل عام، وأن وسيلة المدراء في انجاز المهام المناط بهم هي القرارات التي تعد في حد ذاتها محصلة تفاعل متغيرات عديدة وقد يترتب على هذه القرارات تعامل مباشر مع البيئة أو أن يبني عليها قرارات أخرى ذات تأثيرات متعددة في البيئة المحيطة. وأيا كانت الحالة فإنه لا يمكن إهمال الدور البيئي في عملية اتخاذ القرارات المختلفة لا سيما وأن نجاح أي قرار يقترن بشكل مباشر بمدى صلاحيته للتطبيق في بيئة معينة. وفي الوقت الذي يمتلك المديرون تأثيرات محدودة على بعض متغير أو عناصر البيئة الخارجية نجد أن لهذه البيئة تأثيرات متعددة على المنظمة وعمل المديرين فيها. وأخيرا فإنه لا يمكن فهم المنظمة وأنشطتها الإدارية إلا في إطار بيئي معين⁽⁷⁾. ويشير (اللوذي) في هذا الصدد إلى أن دراسة البيئة المحيطة بالتنظيمات الإدارية -المنظمات- تعد من أولويات الإدارة فدراسة البيئة وجمع المعلومات عنها وتحليلها يقدمان للإدارة بعدا علميا يساعدها على تجاوز المعوقات والمشاكل ويعطيها فرصة للاستعداد لتطوير آليات عمل جديدة تساعدها في التصدي لكل متغيرات البيئة المحيطة⁽⁸⁾.

أن بيئة المنظمة تحتوي على تعقيدات ومتغيرات عديدة وتحكمها سياسات وقواعد عمل وأساليب تنظيمية فإن تحليل كل هذه المفاصل يجعل من المنظمة قادرة على تشخيص القوى من الضعيف من آليات عملها وبذلك تستطيع توظيف النافع والكفاء منها في عملها القادم وتجنب واستبعاد الأساليب أو الآليات التي لم تعد تتناسب مع تطور المنظمة وتوجهاتها المستقبلية⁽⁹⁾.

تصنيفات البيئة (أنواع البيئة):

هناك أساليب أو طرق عديدة لتصنيف البيئة التي تتعامل معها المنظمة باعتبارها نظاما مفتوحا ومن بين الطرق أو الأساليب الشائعة ما يلي :

أولا : البيئة العامة والبيئة الخاصة :

البيئة العامة هي الإطار الجغرافي الذي تعمل فيه جميع المنظمات بما فيها المنظمة المعنية. وبالتالي فإن تأثير هذه البيئة ينسحب على جميع هذه المنظمات. ومن بين مكونات هذه البيئة، القيم الثقافية والاجتماعية، والظروف السياسية والقانونية، والموارد الاقتصادية والظروف التعليمية والتكنولوجية إلى جانب التضاريس والمناخ وما شابه ذلك، أما البيئة الخاصة فهي التي تعيش داخل شبكة المنظمة المعنية وتوضح علاقتها مع المنظمات والجهات الأخرى ذات التأثير المباشر على عمل المنظمة. ويقع ضمن هذه البيئة المجهزون والموزعون والوكالات أو المنظمات الحكومية ذات العلاقة والمنافسون الذين يجب أن تتفاعل معهم المنظمة⁽¹⁰⁾.

ثانيا : البيئة الخارجية والبيئة الداخلية :

البيئة الخارجية هي التي تقع خارج المنظمة وتحيط بها وتؤثر فيها. مثال ذلك البيئة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والقانونية....الخ، أما البيئة الداخلية فهي التي توجد داخل إطار المنظمة وتؤثر فيها من الداخل. وتتمثل في النواحي الفنية والإجرائية لأداء الأعمال داخل المنظمة كطرق أداء الأعمال والتقنية المستخدمة والنظم والقوانين الخاصة بالمنظمة بما فيها الهيكل التنظيمي الرسمي وغير الرسمي، ومجموعات العمل الرسمية وغير الرسمية، وأنماط الاتصالات

وأسلوب القيادة ونظام الأجور ونظام الحفز والمهارات المتوفرة، والفلسفة الإدارية، هناك تشابه في العوامل الخارجية السائدة في البيئة المحيطة للمنظمات لأن هذه العوامل تواجه كل المنظمات وليس منظمة واحدة فقط . مثال لذلك عند حدوث ظاهرة اقتصادية في بيئة ما كظاهرة التضخم فإنها ستؤثر على كل المنظمات المحيطة، وقد يكون عكس ذلك فيما يتعلق بالبيئة الداخلية لأنه لا يوجد تشابه مطلق بين المنظمات في هذه الناحية، إذ نجد البيئة الداخلية مختلفة إلى حد ما من منظمة لأخرى وهذا الاختلاف يعود إلى اختلاف نمط القيادة والفلسفة الإدارية المطبقة والأنظمة والقواعد والإجراءات المعمول بها في المنظمة⁽¹¹⁾ .

ثالثاً: البيئة المستقرة والبيئة المتحركة :

أساس التصنيف هنا هو الحركة أو درجة الاستقرار والثبات فقد تكون البيئة مستقرة غير متحركة وتستمر على وتيرة مثل علاقة المنظمة بالتضاريس والمناخ، حيث يمكن افتراض ثباتها النسبي في مجال التخطيط والتنفيذ . كما قد تكون البيئة متغيرة أو غير مستقرة، وقد يكون هذا التغير سريعاً كما هو الحال بالنسبة للطقس والبيئة التكنولوجية ذات التجديد السريع والمستخدم في العمليات الإنتاجية أو التغيرات السريعة في استراتيجيات المنظمات المنافسة والتدخلات الحكومية الكثيرة، لا سيما أن بعض هذه التدخلات غير متوقع والإمكان إضافة نوع ثالث من البيئة في هذا التصنيف هو البيئة العادية وهي التي تقع وسطاً بين النوعين السابقين . وتمتاز بتغيراتها التي لا يفترض فيها الجمود وإنما القابلية للتغيير . ويدخل في هذا النوع قوانين الدولة والتطور الاجتماعي والتعليمي والثقافي وغير ذلك من المتغيرات التي لا يصل فيها مستوي التغيير إلى مستوي أي من النوعين السابقين⁽¹²⁾ .

رابعاً: البيئة الفعلية والبيئة المدركة :

ينبغي التمييز بين البيئة الفعلية أو الواقعية وتلك المدركة من قبل الإداريين. أن بيئة المنظمة ليست واحدة بالنسبة لجميع العاملين . فالبعض يرى البيئة مضطربة ومعقدة، والبعض الآخر يراها ساكنة ومستقرة ومفهومة . وهذا يعتمد على المكانة الوظيفية للأفراد رؤساء كانوا أم مرؤوسين . إضافة إلى ذلك فإن الإدراك والتصور هو الذي يقف وراء القرارات الإدارية للأفراد وليست الحقيقة المطلقة، فالأفراد العاملون في المستويات الإدارية المختلفة ينظرون إلى الأمور بطرق مختلفة تبعاً للمركز الوظيفي والمستوي الثقافي وسنوات الخبرة والتخصص الخ . وهذا يعني أن المنظمة تصنع لنفسها بيئة خاصة، وأن تكوين هذه البيئة يعتمد على الإدراك وهذا يؤكد دور وجهات النظر في تحديد البيئة إذ يستجيب المديرون لما يرون ويتأثرون به ويتصرفون تجاه البيئة بما يقلل حالة عدم التأكد ويساعدهم في التكيف معها⁽¹³⁾ .

خامساً : البيئة الكلية والبيئة الوسيطة :

تعني البيئة الكلية مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والقانونية وغيرها من العوامل المؤثرة على المنظمات المختلفة، بينما البيئة الوسيطة تعني البيئة الخاصة لمنظمة ما وتتكون من عوامل ذات تأثير مباشر على أداء المنظمة مثل العملاء والموزعين ومراكز الخدمات المختلفة من تمويل واستثمار .

سادسا : البيئة الهادئة العشوائية والبيئة الهادئة التجميعية :

البيئة الهادئة العشوائية هي بيئة غير متغيرة نسبيا ، تهديدات قليلة والتغير الحاصل فيها بطيء . لذلك فإن عدم التأكد فيها منخفض ، كما أن المدير لا يأخذ البيئة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار إداري معين . بينما تتميز البيئة الهادئة التجميعية بالتغير البطيء إلا أن التهديدات قائمة وتكون على شكل تحالفات أو جماعات أو اتحادات . ومن بين المنظمات التي تنطبق عليها هذه البيئة منظمات الطاقة الذرية والتأثيرات التي تمارس عليها من قبل منظمات حماية البيئة (14).

سابعا : البيئة القلقة و البيئة الهائجة :

تتميز البيئة القلقة بوجود عدة منافسين يتجهون إلى غاية واحدة ، وقد تكون واحدة أو أكثر من المنظمات القوية تتمكن من السيطرة على البيئة كأن تفرض حدا معيناً من الأسعار أو تشكل تحالفات قوية بينها كاتحادات النقل والمزارعين الخ ، أما البيئة الهائجة فهي أكثر البيئات حركة وتغيراً ، وعنصر عدم التأكد عال فيها لأن التغير مستمر والمتغيرات البيئية متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض ، لذا فإنها تتحرك معا وتسبب تغيرات قوية تؤثر على البيئة مما يصعب التنبؤ بها . لذلك نجد صعوبة التخطيط في هذا النوع من البيئة ، وبالرغم من اتفاق معظم الكتابات على تصنيفات البيئة التي تم التطرق إليها إلا أن الكتابات الأكثر حداثة أخذت بالتوجه نحو تحديد ثلاثة أنواع من البيئات هي ⁽¹⁵⁾ :

- شبكة عمل التنظيم الداخلي (البيئة الداخلية) .
- البيئة العامة .
- البيئة الدولية العالمية . إذ تحتم على المنظمات -لا سيما- الكبيرة منها أن تراعي الظروف الدولية وما يحصل فيها من تطور وتغير ، فأصبحت تنظر إلى عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخاصة ضمن إطار شبكة من العلاقات المترابطة بسبب التأثيرات المباشرة فيما بينها ، أما البيئة الخارجية للمنظمة ، فقد اتسعت لتشمل عناصر (عوامل) البيئة العامة تضاف إليها عناصر جديدة ترتبط بالأنظمة والقوانين والنشاطات المختلفة في البيئة الدولية نتيجة للتغيرات المتسارعة التي حدثت بسبب تجاوز الأعمال في البلد الواحد وتزايد عدد الشركات العالمية متعددة الجنسيات وبروز ظاهرة (العولمة) التي جعلت العالم قرية صغيرة بفعل تقدم وسائل الاتصال والانترنت ، ومع بداية القرن الحادي والعشرون تزايدت أهمية (البيئة الدولية) في الدول المتقدمة التي اتسعت فيها حالات الاندماج بين المنظمات والتحالفات الإستراتيجية، مما يستدعي الإلمام التام بتأثيرات وعوامل هذه البيئة المرتبطة بفهم طبيعة العلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية في الدول الأخرى إضافة إلى نوع المنافسين فيها وطبيعتهم لكي يكون بالإمكان استثمار الفرص الموجودة فيها والتوسع في نشاطات المنظمة ⁽¹⁶⁾ .

مفهوم المناخ التنظيمي :

إن كلمة «مناخ» هي تعبير مجازي يتعلق عادة بالبيئة والطبيعة لموقع جغرافي يصف فصول السنة والتحويلات الجوية التي تميز ذلك الموقع عن غيره من المواقع، وقد طبق هذا

الاصطلاح على مكان العمل باعتبار أن التنظيم كيان مؤسسي عضوي يتفاعل مع عوامل البيئة المحيطة به فيؤثر عليها ويتأثر بها من ناحية، كما أنه كيان حركي تتفاعل عناصره البشرية وغير البشرية مع بعضها البعض فتتأثر وتؤثر على بعضها البعض⁽¹⁷⁾. ويمثل المناخ التنظيمي بيئة العمل الداخلية بمختلف متغيراتها وخصائصها وتفاعلاتها، حيث يلعب المناخ التنظيمي دوراً كبيراً في ترصين السلوك الأخلاقي والوظيفي للأفراد العاملين من ناحية تشكيل وتعديل وتغيير القيم والعادات والاتجاهات والسلوك، ومن هنا يمكن القول أن المناخ التنظيمي يمثل شخصية المنظمة بكل أبعادها، وإن نجاحها في خلق المناخ الملائم للأفراد من شأنه أن يشجع على خلق أجواء عمل هادفة ترصف سبل الثبات والاستقرار للأفراد والتنظيم على حد سواء إذ أن الأفراد في البيئة التنظيمية الفاعلة يشعرون بأهميتهم في العمل وقدرتهم على المشاركة في اتخاذ القرار والإسهام في رسم السياسات والخطط ويسود شعور بالثقة بين الإدارة والأفراد⁽¹⁸⁾.

عرف القريوتي المناخ التنظيمي بأنه مجموعة من خصائص البيئة الداخلية في العمل والتي تتمتع بدرجة من الثبات النسبي أو الاستقرار والتي يفهمها العاملون ويدركونها، في ما ينعكس علي قيمهم واتجاهاتهم وبالتالي على سلوكهم. ويمكن استخلاص بعض الخصائص المشتركة التالية لهذا المفهوم:

- إن المناخ التنظيمي يعبر عن مجموعة من السمات والخصائص التي تعكس طابعاً مميزاً للبيئة الداخلية للمنظمة.
- هذه الخصائص تنتج من محصلة تفاعل الأهداف والنظم والقوانين والإجراءات والسياسات المطبقة في المنظمة.
- تؤثر هذه الخصائص المدركة علي سلوك وأداء الأفراد في العمل، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرة هؤلاء الأفراد على تحقيق أهداف المنظمة⁽¹⁹⁾.
- 2- عرف المناخ التنظيمي على أنه تعبير مجازي يستخدم في الإدارة للاستدلال على مجموعة العوامل التي تميز بيئة العمل والتي تؤثر في سلوك العاملين⁽²⁰⁾.
- المناخ التنظيمي : هو مجموعة الخبرات والخصائص التي تسود بنية العمل في المؤسسة بشكل ما يجعلها مختلفة عن غيرها من المؤسسات⁽²¹⁾.
- كما عرفه (بحر) على أنه : مجموعة السمات والخصائص التي تتسم بها بيئة المنظمة والتي تؤثر في الأطر السلوكية للأفراد والجماعات والمنظمات على حد سواء والتي يتحدد بمقتضاها سبل الرضا والتحفيز والتي تؤثر على كفاءة وفعالية المشروع في تحقيق الأهداف⁽²²⁾.
- أنواع المناخ التنظيمي : ويشمل المناخ التنظيمي السلطوي والمتشدد ، المناخ التنظيمي المتبني ، المناخ الانجازي ، المناخ التنظيمي المستقبلي أو الذاتي ، العوامل المؤثرة على المناخ التنظيمي أنواع المناخ التنظيمي: ويشمل :
- المناخ المفتوح Open Climate ،
- مناخ الإدارة الذاتية أو المستقل Autonomous Climate

- المناخ الموجه أو المسيطر عليه Controller Climate

- المناخ المألوف Tamiliar Climate

- المناخ الأبوي Paternal Climate

- المناخ المغلق Closed Climate

المفاهيم المرتبطة بالمناخ التنظيمي تشمل:

القيم والأخلاق وثقافة المنظمة الموروثات الثقافية للمنظمة والذي يشتمل على المؤسسين، سلوك قادة المنظمة، تاريخ المنظمة، الأبطال، مهنة المنظمة (النشاط) ⁽²³⁾.

أبعاد المناخ التنظيمي:

يعتبر المناخ التنظيمي بيئة العمل الداخلية مختلف متغيراتها وخصائصها وتفاعلاتها حيث أن هذا المناخ يلعب دوراً مهماً في تحديد السلوك الأخلاقي والوظيفي للأفراد العاملين من ناحية تشكيل وتعديل وتغيير القيم والعادات والاتجاهات والسلوك...الخ، ويختلف المناخ التنظيمي من منظمة لأخرى وذلك باختلاف التجارب والخدمة والقيم السائدة لدى العاملين والتي تؤثر بدورها على عاداتهم السلوكية، ويعتبر المناخ التنظيمي مقياساً لشخصية المنظمة بكل أبعادها ومن ثم إذا استطاعت المنظمة أن توجد مناخاً تنظيمياً ملائماً تستطيع أن تصل به إلى تحقيق أهدافها وأن تشعر بالثبات والاستقرار للأفراد والتنظيم على حد سواء وكل هذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الرضا لدى العاملين وشعورهم بأهميتهم ومن ثم رفع الروح المعنوية لهم والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتماء والولاء للمنظمة وعلى العكس تماماً في المنظمة التي لا توفر مناخاً تنظيمياً جيداً بحيث لا يكون هناك انسجام وتعاون بين العاملين من جهة وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى ستكون هناك نتائج سلبية بحيث تنخفض الروح المعنوية للعمال و يقل الرضا الوظيفي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الانتماء والولاء التنظيمي وكل هذا سيكون له أثر مباشر على أداء العاملين ومن ثم أداء المنظمة، وبالتالي على السلوك التنظيمي. ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية الدور الذي يلعبه المناخ التنظيمي في تحقيق أهداف المنظمة والعاملين فيها ⁽²⁴⁾.

عناصر المناخ التنظيمي :

إن عناصر المناخ التنظيمي تتداخل مع أبعاده، ويمكن بيان هذه العناصر فيما يلي:

أولاً : الهيكل التنظيمي: هو عبارة عن البناء أو الشكل الذي يُحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنظمة، فهو يوضح التقسيمات أو الوحدات الرئيسة والفرعية التي تضطلع بمختلف الأعمال والأنشطة التي يتطلبه تحقيق أهداف المنظمة ⁽²⁵⁾. وهو يشمل حجم المنظمة ونمط السلطة ونمط اتخاذ القرارات، ذلك أن طبيعة الهيكل التنظيمي ونظرة العاملين في التنظيم إليه تؤثر في قدرتهم على المشاركة والإبداع، فإذا كان الهيكل التنظيمي جامداً وغير مرن ولا يتيح مجالاً لأية علاقات للعاملين خارج إطاره، فإن ذلك يؤدي بالعاملين إلى التخوف من أية اتصالات خارج هذا الإطار، ويجعلهم غير متحمسين لاقتراح ما من شأنه تحسين العمل، وعلى العكس من ذلك فإن الهيكل التنظيمي المرن والذي

يُنظر إليه كأساس عام لتحديد العلاقات التنظيمية يمكن له أن يتطور ليستوعب المتغيرات المستجدة، ويشجع العاملين على الاجتهاد لتطويره وتحسينه مما يساعد على تحقيق الأهداف⁽²⁶⁾.

فالهيكل التنظيمي لأي مؤسسة له تأثير كبير على تحقيق المؤسسة لأهدافها بكفاءة وفاعلية، فهو يعكس مدى تحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة للعاملين، وضمان عدم الازدواجية في المسؤوليات، وكذلك طبيعة الاتصال بين العاملين والإدارة، وبين العاملين وبعضهم البعض، وكذلك نوع العلاقات السائدة داخل المؤسسة.

ثانياً : نمط القيادة: إن النمط القيادي المتبع في المنظمة من العناصر الأساسية لنجاح الإدارة وفعاليتها.

إذ أن القيادة وأماطها ذات أثر كبير في حركية الجماعة ونشاط المنظمة وفي خلق التفاعل الإنساني اللازم لتحقيق أهداف الفرد والمنظمة على حد سواء⁽²⁷⁾.

فالقيادة بمثابة القلب النابض للعملية الإدارية، وهي لا تقتصر على إصدار الأوامر والتعليمات للمرؤوسين فقط، بل تتعدى ذلك إلى تحفيز الهمم ورفع الروح المعنوية لدى العاملين، وإقامة جسور التواصل والعلاقات الإنسانية المتبادلة بين القيادة والعاملين في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وهي على أنواع منها الديكتاتورية التي تتميز بالمركزية والتسلطية والعقاب والاتصال الهابط والاتجاه الواحد، مما يحد من تبادل الآراء والأفكار والمشاركة والإبداع، وتوجد القيادة الديمقراطية القائمة على اللامركزية وتفويض السلطة والاتصال ذي الاتجاهين، والثواب، مما يشجع التفاعل وتقدير الأفكار الخلاقة والإبداع⁽²⁸⁾.

أن النمط القيادي للمدير له دور في تحديد طبيعة المناخ التنظيمي، فالقائد الأوتوقراطي يحد من مبادرات العاملين، ويمنعهم من المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث يكون المدير متعصباً لرأيه وينزع إلى التفرد بالرأي في جميع العمليات الإدارية، مما يجعل المناخ التنظيمي يتجه نحو السلبية، في حين أن القائد الديمقراطي يؤمن بأهمية العلاقات الإنسانية داخل المنظمة، ويؤمن بإشراك العاملين في اتخاذ القرارات، من أجل خلق أجواء إيجابية، يشعر فيها العاملون بالانتماء للمنظمة، مما يجعل المناخ التنظيمي يتجه نحو الإيجابية⁽²⁹⁾.

ثالثاً: نمط الاتصالات: تلعب الاتصالات دوراً هاماً داخل المنظمات، ويمكن تشبيهها بالدم الذي يجري في عروق الإنسان، ويحمل الغذاء إلى كافة أجزاء الجسم، فإن الاتصالات بالنسبة للمنظمات تلعب دوراً هاماً في المحافظة على تدفق وانسياب العمل داخل المنظمات، وترتفع كفاءة العمل كلما كانت هناك أنظمة جيدة للاتصالات، وكانت كفاءة المديرين عالية في الاتصالات⁽³⁰⁾، والاتصال الجيد هو الاتصال باتجاهين لأنه يتيح للعاملين فرص إبداء الرأي والتعلم والتطور⁽³¹⁾. وعلى العكس من ذلك الاتصال ذو الاتجاه الواحد (الهابط) الذي يحمل الأوامر والتعليمات من أعلى إلى أسفل ويؤدي بالفرد إلى عدم الاكتراث والخمول في التفكير باعتبار أن أفكاره وآراءه لا قيمة لها لدى الرؤساء⁽³²⁾.

فأنماط الاتصالات السائدة من شأنها التأثير في خلق المناخ التنظيمي الملائم للإبداع والابتكار والمساهمة في اتخاذ القرارات، حيث أن الاتصال وسيلة اجتماعية يتم من خلالها التفاهم بين الأفراد، وخلق حركية (ديناميكية) الجماعة، والتفاعل المستمر بين الفرد والجماعة على حد سواء⁽³³⁾. وتسهم الاتصالات بصورة فعالة في تكوين المناخ التنظيمي وتحديد خصائصه، وفعالية الاتصالات تعني ببساطة أن هناك خاصية إيجابية أُضيفت للمناخ التنظيمي، أما بطء الاتصالات وعدم فعاليتها تعني من ناحية أخرى أن هناك خللاً في المناخ التنظيمي، فالاتصالات بمثابة الجهاز العصبي للتنظيم، وهي بذلك تؤثر كثيراً في تحديد البُعد النفسي والاجتماعي للمناخ التنظيمي، لذا يُعد وجود الاتصالات الفعالة مؤشراً هاماً على وجود مناخ تنظيمي جيد⁽³⁴⁾. فعملية الاتصال تُمثل ضرورة لا غنى عنها لكافة المؤسسات بشكل عام، وللمؤسسات التعليمية على وجه الخصوص.

رابعاً: المشاركة في اتخاذ القرارات: وجدت الإدارة في المنظمات الحديثة أن هناك ضرورة للأخذ بمبدأ المشاركة في صنع القرار مع توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن وعدم تركيز القرار في يد فرد واحد⁽³⁵⁾، حيث تعتبر إتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في اتخاذ القرارات، أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى رفع الروح المعنوية لديهم، وتعميق انتمائهم للمنظمة، من خلال شعورهم بأنهم شركاء حقيقيون في صنع القرار داخل المنظمة، مما يجعلهم يبذلون كل جهد مستطاع، لتطوير العمل والارتقاء بالمنظمة إلى أفضل مستوى ممكن، كما تؤدي المشاركة في اتخاذ القرارات إلى تقليص الصراع داخل المنظمة، والذي ينشأ نتيجة تضارب القرارات، والمركزية في اتخاذها، والواقع أن اتخاذ القرار السليم يتطلب الأخذ بمجموعة من المعايير التي تساعد القائد الإداري على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب، ومن أهم هذه المعايير معرفة المراحل الصحيحة التي يجب أن يمر بها القرار، وكذلك تجميع البدائل المختلفة من جهات متعددة، وإجراء العديد من المشاورات والاستطلاعات لمعرفة أثر القرار، وتحديد مدى تحقيق القرار للصالح العام للمنظمة، والمفاضلة بين اختيارات عدة قبل اتخاذ القرار النهائي، والاستعداد للتراجع عن القرار أو تعديله إذا ثبت فشله في تحقيق أهدافه التي أُتخذ من أجلها، كما أن القرار يجب أن يهدف في الأساس إلى تحقيق مصالح المنظمة، وألا يُبنى على أسس وأهداف تعسفية أو شخصية⁽³⁶⁾.

فالقرار جوهر العملية الإدارية، وإن عدم مراعاة المعايير والمراحل الخاصة بصنع القرار، وأيضاً جعل نمط اتخاذ القرارات تسلطياً أو مركزياً يؤدي إلى الحد من المبادرات والطاقت الكامنة لدى العاملين، وإحساسهم بالظلم، وظهور الصراعات داخل التنظيم، مما يخلق مناخاً تنظيمياً سلبياً.

لذلك فإن الأهمية التي توليها المنظمات المختلفة لمسئولية اتخاذ القرار في أن النشاطات التي تمارسها المنظمات في ظل السباق العلمي والتكنولوجي والحضاري المعاصر يتطلب اعتماد الرؤية العلمية الواضحة في اتخاذ القرار وإسهام كافة العاملين في المنظمة للمشاركة باتخاذها وفقاً

لطبيعة الأداء المناط بأي منهم في العمل، إذ أن هذا الإسهام والمشاركة من قبل الأفراد بالقرارات تجعل سبل الالتزام بالتنفيذ واجباً مُنَاط بأي منهم، ويُمثل أعلى صور البناءات التنظيمية الناجحة في الوقت الحاضر⁽³⁷⁾.

خامساً: طبيعة العمل:

يُقصد بطبيعة العمل ما إذا كان روتينياً تقليدياً أم غير روتيني يتضمن التجديد والابتكار. فالعمل الروتيني يقود إلى إحداث الملل والإهمال وعدم الاكتراث واللامبالاة نحو التحديث والتطوير، بسبب عدم تشجيع الإبداع وشعور الفرد بأن عمله ليس بذي أهمية⁽³⁸⁾.
بينما على النقيض الأعمال غير الروتينية، التي تتسم بالتجديد والتطوير تؤدي لتحسين الأداء، لأن العامل يحس بقيمته وبأنه يُنجز، مما يقوي ثقته بنفسه، فطبيعة العمل تعتبر عاملاً هاماً في حفز أو إحباط العاملين، ذلك أن العمل الذي لا يحس العامل بقيمته في نهاية يومه يؤدي إلى فقدان العامل بإحساسه بأهمية دوره، وبالتالي لا يرى حافزاً للتحسين في الأداء، بل يظل يَرَقُب اقتراب نهاية الدوام حتى يَخْلُص من مثل هذا الكابوس الذي قد يسبب له اكتئاباً⁽³⁹⁾.

سادساً: تكنولوجيا العمل:

إننا نعيش في عالم أحدث فيه التكنولوجيا ثورة لا يُنكرها أحد، فقد اقتحمت التكنولوجيا جميع مجالات الحياة الصناعية، والزراعية، والتجارية، والتعليمية، وأصبح عالم اليوم يختلف عن عالم السنوات الماضية، وطالما أن التكنولوجيا قد دخلت جميع المنظمات وأصبحت جزءاً منها، فإنها تُعد أحد عناصر المناخ التنظيمي لهذه المنظمات، لذا يجب أن تستفيد هذه المنظمات من مميزات وحسنات التكنولوجيا، وتُنشر اتجاهات إيجابية نحوها، وتستثمرها الاستثمار الأمثل، فالتكنولوجيا تعني إدخال التغيير والتطوير للمنظمة، مما يُساعد على تبسيط إجراءات العمل وتخليصه في كثير من الأحيان من الأجزاء الروتينية فيه، ومن المجهود العضلي الذي قد يحتاجه، وإتاحة الفرصة أكثر للعاملين لاستغلال قدراتهم وطاقاتهم الكامنة، إلا أنه من جهة أخرى فإن زيادة الاعتماد على الأجهزة والمعدات قد يجعل المناخ التنظيمي يأخذ اتجاهاً سلبياً حيث يتصف بالجمود واللا إنسانية ويصبح الإنسان فيه مثل الآلة تتحرك بخطوات محسوبة وحركات محدودة⁽⁴⁰⁾.

فبالرغم من أن تكنولوجيا العصر تُعتبر نعمة لبني الإنسان، إلا أنها تُثير العديد من المخاوف بين العاملين خاصة وفي المجتمع عامة، فاستخدام التكنولوجيا المتطورة لا بُد وأن يؤدي إلى رفع رقم البطالة في المجتمع من ناحية، وإلى خفض الروح المعنوية لدى العاملين من ناحية أخرى، حيث يعتبرون أنفسهم مجرد آلة تعمل على آلة⁽⁴¹⁾.

مفهوم الولاء التنظيمي :

الولاء بمعناه العام : الانتماء والانتساب (Affiliation) وعندما نقول: للأبناء ولاء لإبائهم فإن ذلك يعني انتمائهم وانتسابهم وإخلاصهم لهم، والولاء بهذا المعنى ينطوي على الالتزام (Commitment)، والانسجام (Cohesiveness)، والجذب (Enticement) تجاه الغير⁽⁴²⁾.

والولاء لغة العهد والقرب والمحبة ، والالتزام والنصرة ، وهو مفهوم قديم في العلوم الاجتماعية وكان أو من بحث فيه علماء الاجتماع الذين يرون أن الإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يعيش مع أفراد آخرين في بيئة اجتماعية منظمة ، وتربطه بهم علاقات اجتماعية تبررها الحاجة إلى التعاون والشعور بالانتماء⁽⁴³⁾ . واصطلاحا تعددت التعريفات لمفهوم الولاء التنظيمي وفقا لآراء ووجهات نظر العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة :

عرفه الرواشدة بأنه الانسجام بين أهداف الفرد وأهداف المنظمة ، والتشابه بين قيم الفرد والقيم السائدة في التنظيم وإقبال الفرد على عمله بدافعية كبيرة لتحقيق أهداف المنظمة والنظرة الإيجابية للتنظيم ، علاوة على رغبة الفرد في البقاء في المنظمة وتفضيلها على غيرها ، وافتخاره بالانتماء لها⁽⁴⁴⁾ .

عرف (Buchanan,1974) الولاء التنظيمي بأنه ارتباط الفرد القوي والفعال بأهداف المنظمة وقيمها بغض النظر عن القيم المادية المتحققة له منها ، وقد أوضح أن الولاء التنظيمي حاصل تفاعل ثلاثة عناصر أساسية⁽⁴⁵⁾ .

عرفه اللوزي بأنه المشاعر التي يطورها الفرد الذي يعيش في مجتمع نحو الأفراد والمنظمات والقيم والمبادئ والأفكار ، هذه المشاعر تمثل رغبة الفرد واستعداده لتقديم التضحية لزملائه ومنظمته في العمل⁽⁴⁶⁾ .

أوضح (الفلاح) أن الولاء التنظيمي حاصل تفاعل ثلاثة عناصر رئيسية هي :
العنصر الأول : الإحساس بالانتماء (التطابق) ويظهر ذلك في تعبير الفرد في الافتخار بالمنظمة والقناعة الذاتية بأهدافها وقيمها باعتبارها تمثل أهدافه وقيمه .

العنصر الثاني: المشاركة من قبل الفرد والتي تنبع من رضاه النفسي بأهمية الأنشطة والأدوار التي يقوم بها ، وكذلك انغماسه وانهماكه بصورة متكاملة في كافة هذه النشاطات والأدوار .

العنصر الثالث : الإخلاص والوفاء والذي يعبر عنه بوجود تلك الرغبة الأكيدة عند الفرد بالارتباط القوي والعاطفة والاستمرار في العمل بالمنظمة في جميع الأحوال والظروف ، ومضاعفة الجهد المبذول من قبله ، سعيا وراء تحقيق أهدافه وأهداف المنظمة التي يعمل بها ، والعاطفة لها بحيث يحس بأنها جزءا من ذاته وكيونته⁽⁴⁷⁾ .

خصائص الولاء التنظيمي :

1. حالة غير ملموسة يستدل عليها من الظواهر التنظيمية تتابع من خلال سلوك الأفراد العاملين في التنظيم والتي تجسد مدي ولائهم .
2. إن مستوى الولاء التنظيمي قابل للتغيير حسب درجة تأثير العوامل الأخرى عليه سواء أكانت عوامل شخصية أو تنظيمية ، لذا فهو يفقد خاصية الثبات المطلق .
3. أنه متعدد الأبعاد ، ورغم اتفق غالبية العلماء في هذا المجال علي تعدد أبعاد الولاء التنظيمي، إلا أنهم يختلفون في تحديد هذه الأبعاد ، وكل هذه الأبعاد تؤثر في بعضها البعض .
4. يستغرق الولاء التنظيمي وقتا طويلا لتحقيقه ، لذا فهو يجسد حالة قناعة تامة للفرد ، كما أن

التخلي عنه لا يكون نتيجة لتأثير عوامل سطحية طارئة ، بل يكون نتيجة لتأثيرات إستراتيجية ضاغطة .

5. الولاء التنظيمي يمثل شعور نفسي يصف العلاقة بين الفرد والمنظمة .
6. الولاء التنظيمي حصيلة تفاعل العديد من العوامل الإنسانية والتنظيمية وظواهر أخرى إدارية داخل التنظيم ، كالرضا الوظيفي والمناخ التنظيمي⁽⁴⁸⁾ .

أهمية الولاء التنظيمي :

الولاء التنظيمي أهمية كبيرة في حياة المنظمات على اختلافها، وله أثره الواضح على سير العمل فيها ، وتحقيقها لأهدافها بشكل فاعل متميز ، كما أنه يرتبط بالسلوك التنظيمي الذي يلعب دورا هاما في توجيه الأفراد العاملين داخل التنظيم الوجهة الصحيحة ، أو يقلل من سلوكهم السلبي كترك العمل أو التغيب عنه أو إهماله ، أو الشعور بالإحباط ، ويعتبر الولاء التنظيمي من الموضوعات الحديثة التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات خصوصا وأنه لا يساعدنا في التنبؤ بسلوكيات الموظفين فحسب ، بل تؤكد الدراسات أنه كلما أزداد الولاء التنظيمي عند الموظفين انخفض معدل دوران العمل ، وانخفضت نسبة الغياب ، وتناقصت مشكلة التأخر عن الدوام ، وتحسن الأداء الوظيفي⁽⁴⁹⁾ . وتقول (الفضلي) يعد الولاء التنظيمي من ضمن أبرز المتغيرات السلوكية التي سلطت عليها الأضواء ، وتناولتها العديد من الدراسات والبحوث بصورة مبكرة ، مقارنة بالعديد من المتغيرات السلوكية والاتجاهات الأخرى ، وقد أبرزت مجموعة من الدراسات والبحوث الميدانية الآثار السلبية لانخفاض الولاء على جوانب متعددة أبرزها : انخفاض مستويات الرضا الوظيفي ، وارتفاع درجات الضغط والاحتراق النفسي ، وانخفاض معدلات الأداء⁽⁵⁰⁾ . وقد بينت العديد من الدراسات والأبحاث ، أن هناك فوائد جمة للولاء التنظيمي لدى العاملين ، تجنيها للمنظمات تتمثل في⁽⁵¹⁾ :

1. يعتبر الولاء التنظيمي أحد المقومات الرئيسية والمؤثرة في خلق الإبداع لدى العاملين في المنظمة .
2. يساهم في تحقيق الأداء المتميز للعمل .
3. يولد الرغبة والميل للبقاء في المنظمة مما يخفف الآثار التي قد تنتج عن دوران العمل .
4. إن انخفاض الولاء التنظيمي لدى العاملين يحمل المنظمة المزيد من التكاليف ، ويجعلها تواجه المزيد من السلوكيات السلبية كالإضرابات ، واللامبالاة في العمل والسرقة والتخريب . ويرى هيجان أن ولاء الأفراد لمنظماتهم يعتبر عاملا مهما في التنبؤ بفاعلية المنظمة .⁽⁵²⁾

الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات :

أولا :نبذة تعريفية عن الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء :

أنشأت الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة بتاريخ 28 يونيو 2010م بموجب القرار رقم 169/ لسنة 2010م الصادر من مجلس الوزراء ، والذي قضى بإلغاء أمر تأسيس الهيئة القومية للكهرباء وأيلولة كل عقارات ومنقولات وحقوق والتزامات الهيئة القومية للكهرباء للشركات المنشأة في مجال الكهرباء، وتم تسجيلها وفقا لقانون الشركات تحت الرقم 37108 .

تعمل الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة وفقاً للمعايير العالمية من خلال إعداد خططها، مع وضع الاعتماد المالية التي تفي بإنزال الخطة إلى أرض الواقع، مع ضمان إيجاد التنظيم الإداري الأمثل من خلال تحديد الأنشطة وحجم العمل المطلوب، ولما كان رضا الزبائن يشكل حجر الزاوية، عمدت الشركة إلى إنشاء مركز مختص لخدمات الزبائن، حيث تقدم الشركة الخدمة لزبائنهم بالقطاعات المختلفة (الصناعي- الزراعي- السكني- الحكومي- الموحد)، كما عملت على تقنين عمل مركز التحكم الآلي وتطوير آلياته وتوسيع قاعدة انتشاره لتشمل كل السودان.

ثانياً : التحليل الإحصائي واختبار الفروض :

الترتيب	التفسير	مستوي الدلالة	قيمة كاي تربيع	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
1	أوافق بشدة	0.000	30.306	90.6	0.819	4.53	الهيكل التنظيمي يسمح للعاملين بالمشاركة في تخطيط العمل .
5	أوافق	0.000	17.206	78	1.242	3.90	الهيكل التنظيمي يتيح أسلوب عمل مناسب دون الرجوع للرؤساء .
7	أوافق	0.000	16.746	76	1.243	3.80	الهيكل التنظيمي يتيح للعاملين حل المشاكل دون تدخل المدراء .
3	أوافق	0.000	18.933	82.6	1.196	4.13	الهيكل التنظيمي يتيح تفويض الصلاحيات للمرؤوسين والرؤساء دون التأثير على بيئة العمل.
2	أوافق بشدة	0.000	28.128	87.4	0.850	4.37	تتيح بيئة العمل والهيكل التنظيمي للعاملين فرص التدريب الإداري لشغل مناصب عليا .

الترتيب	التفسير	مستوي الدلالة	قيمة كاي تربيع	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
4	أوافق	0.000	23.138	80	0.947	4.00	لدي شعور قوي بالانتماء للمنظمة وأني جزء من القرارات التي تتخذ من المدراء.
6	أوافق	0.000	17.133	76	1.215	3.80	لدي شعور بالفخر والاعتزاز بكوني أعمل بالمنظمة وثقافة المنظمة تتيح التعبير عن ذلك .
9	أوافق بشدة	0.000	19.048		0.876	3.08	المناخ التنظيمي والبيئة الإدارية بها عدالة وأكثر موضوعية .
10	أوافق بشدة	0.000	17.0774		0.956	4.22	أشارك في رسم السياسات والخطط مما يزيد من ثقتي بنفسي والعمل الذي أقوم به .
8	أوافق	0.000	18.235		1.087	3.71	يسود شعور بالثقة بين الإدارة والأفراد للعدالة في تطبيق اللوائح والقوانين في العمل.

المصدر: الباحث 2021 م .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم نجد أن إستجابات أفراد عينة الدراسة تشير إلى ارتفاع نسبة الموافقة على الفرضية التي تقول أنه توجد علاقة إحصائية بين البيئة الإدارية و تصميم الهيكل التنظيمي المناسب، أيضا تشير النتائج الموضح في الجدول لوجود علاقة إحصائية بين البيئة الإدارية و تقليل معدل دوران العاملين .

الخلاصة :

أن البيئة الإدارية في أي منظمة أيا كان نوعها أو مجال عملها أو أنشطتها أو حجمها سواء أكانت صغيرة أم كبيرة أم متوسطة ، يجب أن توفر مناخ تنظيمي يتيح للعاملين صهر ثقافتهم ، قيمهم ، وأخلاقهم المختلفة في بيئة تنظيمية واحدة هو تنظيم العمل الذي يعيد تشكيل هذه القيم والأخلاق والثقافة لتكون تنظيم واحد ، كل ذلك لا يتأتى إلا ببناء وتشكيل هيكل تنظيمي جيد ، وغط قيادة فعال ، واتصالات جيدة تتيح المشاركة في اتخاذ القرارات مما يزيد من انتماء العاملين وانتسابهم للمنظمة ، وبالتالي تقليل دوران العمل بالمنظمة ، وهو ما يعرف في أدبيات علم الإدارة بالولاء التنظيمي ، فالإنسان كائن اجتماعي مكان سكنه الذي جاء منه وكذلك في مكان عمله فهو بحاجة للانتماء للجماعة .

النتائج :

1. الهيكل التنظيمي بالشركة يتيح للعاملين المشاركة في تخطيط العمل، وأن المشاركة في التخطيط ووضع السياسات يزيد من ثقة العاملين ويزيد من لولائهم للمنظمة .
2. يتيح الهيكل التنظيمي تفويض الصلاحيات للمرؤوسين من قبل الرؤساء دون التأثير على بيئة العمل ، و تتوفر الثقة بين الإدارة والأفراد للعدالة في تطبيق اللوائح والقوانين في العمل.
3. أن فرص التدريب الإداري تتاح في بيئة العمل وويتضمنها الهيكل التنظيمي مما يتيح للعاملين فرص شغل مناصب عليا ويجعل ولاء العاملين للشركة أكبر .
4. لدى العاملين شعور بالفخر والاعتزاز ناتج عن العمل بالمنظمة وأن الثقافة السائدة بالمنظمة تتيح التعبير عن الشعور بالولاء للشركة .

التوصيات :

1. توصي الدراسة بالمزيد من البحوث والدراسات في مجال البيئة والمناخ التنظيمي .
2. توصي الدراسة بتدريب المدراء على التخطيط الإستراتيجي واستصحاب البيئة الإدارية الداخلية عند وضع الخطط والسياسات .
3. تدريب العاملين التدريب الكافي عند التفويض ومنح الصلاحيات

المصادر والمراجع :

- (1) محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال. ط1، عمان -الأردن -داروائل للنشر 2003م ص 323.
- (2) R.L daft (1992)((Organization Theory and Design)) Minnesota 4th, west publish co. pp16-7
- (3) أمجد عبدالرحمن الأهدل ، أثر البيئة التنظيمية على الأداء الوظيفي للعاملين في شركات الدخان الأردنية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2011م (meu.edu.jo15/1/2021,20:08ص7).
- (4) المرجع السابق ص 7.
- (5) علي بلحاج رحامي ،البيئة التنظيمية في المؤسسة الرياضية ودورها في تحسين الصورة الذهنية لدي الموظفين(دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة) ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة(dspace.univ.msila.dz:8080) ص20
- (6) حسن محمد احمد محمد مختار،إدارة التغير التنظيمي المصادر والاستراتيجيات :ط، جمهورية مصر العربية ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. 2010م ، ص 22.
- (7) موسي اللوزي ،التنمية الإدارية:المفاهيم والأسس والتطبيقات ،الأردن -عمان ط2 ،دار وائل للنشر. 2002م ص: 246.
- (8) المرجع السابق ص 246.
- (9) مجيد الكرخي ،التخطيط الإستراتيجي المبني على النتائج ،قطر ،ط1 ،مطبعة الريان 2014م ص:193.
- (10) موسي اللوزي ،التنمية الإدارية:المفاهيم والأسس والتطبيقات ،الأردن -عمان ط1 ،دار وائل للنشر. 2000م ص 253.
- (11) المرجع السابق ص 254.
- (12) Mary jo,hatch “organization theory modern .symbolie &postmodern perspectives” Newyork oxford university press,Inc.1997:p64.

(13) R.L daft (1992)((Organization Theory and Design)) Minnesota 4th, west publish co.
pp16-17

(14) Mary jo,hatch:p 64

(15) Mary jo,hatch:p 64

(16) Mary jo,hatch:p 65

(17) Mary jo,hatch:p 65

(18) العميان 2005، مرجع سابق:، ص 305

(19) خضير كاظم حمود، «السلوك التنظيمي»، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 166.

(20) محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة ، ط 5 ، دار وائل للنشر والتوزيع -الأردن -عمان 2009م ، ص 170 .

(21) محمود سلمان العميان ، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال ، ط 4 ، دار وائل للنشر والتوزيع -الأردن -عمان ، 2008م ص 305.

(22) يوسف عبد عطية بحر ، مشكلات السلوك التنظيمي - دراسة مقارنة بين الفكر الإداري الحديث والفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2005 ص 171.

(23) فهيمة بلقاسمي وحنان سيد عثمان ، المناخ التنظيمي وتأثيره على إبداع العاملين ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آكلي محمد أولحاج بالبويرة 2018م ص 3
(24) ثابت عبدالرحمن إدريس إدارة الأعمال (تطبيقات، نماذج، نظريات) ، الدارالابراهيمية الجامعية، الاسكندرية 2006م ، ص 63.

(25) خضير كاظم حمود خضير 2002م مرجع سابق ص 169.

(26) القريوتي، مرجع سابق ، 1993: ص 219

(27) حمود 2002: مرجع سابق، ص 170

(28) العميان، 2004: مرجع سابق، ص 308 .

(29) يوسف عبد عطية بحر 2005، مرجع السابق، ص 171.

(30) أحمد ماهر، 2005: مرجع سابق ، ص 340 .

- (31) كامل محمد المغربي، «السلوك التنظيمي: مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم»، الطبعة الثانية، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص 305.
- (32) العميان، 2004: مرجع السابق، ص 308 .
- (33) حمود، 2002: مرجع السابق ، ص 170 .
- (34) فاروق عبده فليه و السيد محمد عبد المجيد، «السلوك التنظيمي: في إدارة المؤسسات التعليمية»، عمان: المسيرة للنشر والتوزيع، 2005: ص 297 .
- (35) علي أحمد عبد الرحمن عياصرة ، هشام عدنان موسى وحجازين ، «القرارات القيادية في الإدارة التربوية»، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 45 .
- (36) فليه، وعبد المجيد، 2005: ص 299 .
- (37) حمود، 2002: ص 171 .
- (38) العميان، 2004: ص 308 .
- (39) القريوتي، 1993: مرجع السابق ص 221
- (40) اللوزي، 1994: مرجع السابق، ص 37 .
- (41) المغربي، 1995: مرجع السابق، ص 305-306.
- (42) محمد بن مانع علي القحطاني، التمكين وعلاقته بالولاء التنظيمي من وجهة نظر الضباط العاملين بالمديرية العامة للجوازات بالرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة الرياض ، 1434هـ-2013م جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص 51.
- (43) المرجع السابق ص 51.
- (44) المرجع السابق ص 51.
- (45) المرجع السابق ص 52 .
- (46) موسي اللوزي ، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة ، ط1، عمان دار وائل للنشر 1999م ص 121.
- (47) محمد بن مانع علي القحطاني المرجع السابق ص 52.
- (48) المرجع السابق ص -ص 53-54.
- (49) المرجع السابق ص 54-55.

(50) خلف سليمان الرواشدة، صناعة القرار المدرسي والشعور بالامن والولاء التنظيمي، عمان: دار

الحامد 2007م ص 20.

(51) المرجع السابق ص 21.

دور المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية في دعم برامج التعليم عن بعد في ظل الإزمات التحديات والحلول : (الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين دراسة تطبيقية)

أستاذ مشارك - قسم المكتبات والمعلومات
جامعة غرب كردفان
أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة الجزيرة

د.فردوس عمر عثمان عبد الرحمن

د.سماح بابكر أبو زيد أحمد

المستخلص :

تعد المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية من أبرز العناصر الفاعلة في المنظومة التعليمية والاتصال العلمي، ومن أهم الوسائل لإنتاج المعلومات، وحفظها، ونشرها، وإسترجاعها وإتاحتها علاوة على دورها الحيوي في عملية التعليم الجامعي بصفة عامة والتعليم عن بعد بصفة خاصة. تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي .ماهو الدور الفعلي للمواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية بصفة عامة وموقع جامعة النيلين بصفة خاصة وإسهامه الفاعل للاستاذة والباحثين في ظل الازمات والذي يندرج تحتها العديد من الأسئلة . هدفت الدراسة إلى تاصيل ثقافة ديمومة واستمرارية العمل في ظل الازمات وضرورة التعايش معها ، كذلك دراسة واقع الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية عبر مواقعها الالكترونية في ظل الازمات والكوارث . تنبع أهمية الدراسة من الحاجة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والذي إرتبط بالتقدم التقني المعاصر باعتباره مؤشر لقياس التطور ، وأيضاً من الأهمية العظمى لمواقع المكتبات الجامعية الإلكترونية في دفع عملية تاصيل إستمرارية عطاء وديمومة العمل للمؤسسات الأكاديمية في ظل الازمات لاحداث التغيير المطلوب في مؤسسات المعلومات للتوصل لأموذج معياري في هذه المؤسسات وصولاً لاحداث التغيير المطلوب فيها.المنهج المتبع في الدراسة: إعتمدت الدراسة وفقاً لطبيعتها علي المنهج المنهج (تاريخي) بالإضافة لمنهج دراسة الحالة .مجتمع الدراسة: دراسة تطبيقية للعاملين بالمحتوى الرقمي لجامعة النيلين أدوات البحث التي استخدمت : المقابلة - الاستبانة - الملاحظة - البحث في المصادر والمراجع أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أكدت الدراسة بنسبة 71.4 % ان المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية يمكنها أن تسهم في إدارة التغيير في المؤسسات . أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة هي على مؤسسات المعلومات التوصل لنموذج معياري موحد يتم أعتماده كمييار يعمل به في ظل الأزمت مستقبلاً كما أوصت أيضاً الإهتمام بإنشاء بروتوكولات تعاون مع بعض المكتبات النظرية وذلك لتبادل مصادر المعرفة الرقمية وإمكانية وصول الجميع للمعلومات وإتاحتها عن بعد لضمان إستمرارية العملية التعليمية في ظل أزمة كورونا . الكلمات المفتاحية : التعليم عن بعد - التعليم الإلكتروني -التعليم المفتوح - الرقمنة والتحول الرقمي - المواقع الإلكترونية- البيئة الرقمية - إدرة التغيير - إدارة الأزمت

المقدمة :

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع المكتبات ومراكز المعلومات شأنها شأن المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة وذلك بإغلاق أبوابها تقليلاً من فرص انتشار هذا المرض وهو ما أثار قلقاً كبيراً لدى المنتسبين لهذا القطاع، وخاصة الطلاب والباحثين المتأهبين لتقديم خدمات أفضل عبر مؤسسات المعلومات في ظل أزمة قد تطول. كل هذا دفع بالمؤسسات التعليمية للتحويل إلى التعلم الإلكتروني (E-Learning)، كبدل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجها في العملية التعليمية؛ خاصة بعد أن تأثرت العملية التعليمية بشكل مباشر بأتمتة الصناعة وتطور تكنولوجيا «الذكاء الصناعي» (Artificial Intelligence) و«إنترنت الأشياء» (Internet of Things)، وكذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اقتحمت معظم أشكال حياة الإنسان وأصبحت جزءاً أصيلاً منها. السؤال الذي يطرح هنا هل تمكنت مؤسسات المعلومات والمتمثلة في المكتبات الجامعية عبر مواقعها الإلكترونية من تحقيق تطلعات الباحثين والمستفيدين والمنوط بها تقديم خدمات أفضل مع استمرارية هذه الخدمات في ظل هذه الأزمة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل هوما تحاول هذه الورقة الوقوف عليه عبر دراستها لدور المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية في دعم برامج التعليم عن بعد في ظل الأزمات بالتطبيق على الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين .

أولاً: الاطار المنهجي:

لم يصبح العالم كوكباً إلا بفضل التقدم الذي أبرزته تقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام فهذا الثالوث هو الذي إتاح تغطية غلاف الكرة الأرضية بشبكة من الضبط والتوجيه الإلكتروني والذي يطلق عليه اسم الفضاء السيبرنطقي أي الفضاء الموجه إلكترونياً والذي يسمح بتجاوز حدود الزمان والمكان ويجعل العالم حاضراً على مدار الساعة هذه التقنيات تتكامل فيما بينها، فالتاتف يفسح المجال أمام الحاسوب كي يخرج من عزلته ويمد نشاطه إلى مختلف أرجاء الأرض من خلال الألياف الضوئية، والأقمار الاصطناعية، وبالمقابل، فالحاسوب هو الذي سمح بتطوير نظم الاتصالات، وزيادة طاقاتها وفعاليتها بشكل مذهل، ويدل على ذلك من انتشار قواعد المعلومات وتوسعها، وعلى رأسها شبكة الأنترنت بكل ما تحمله من إمكانات غير مسبوقة في تاريخ البشرية في التواصل والتفاعل والتبادل عن بعد، وهو ما سيغير طبيعة التعليم والعمل وحياة الأفراد ، الأسرة، والصحة ، والتبادلات الاقتصادية، والإعلان تغييراً جذرياً وتعتبر البيئة الرقمية هى إحدى المفاهيم الأساسية لهذا التغيير في مؤسسات المعلومات ولقد أحدثت هذه البيئة الرقمية تغييرات شملت المستفيدين الذين تغيرت سلوكياتهم في البحث عن المعلومات فيها والتعليم في ظل الأزمات، وصاحب ذلك تغير حاجاتهم المعلوماتية في ظل هذه البيئة الجديدة (أزمة كورونا) مما يترتب على المكتبات الجامعية مواكبة هذه التغيرات وإستمرارية تقديم خدماتها في ظل الأزمات عبر مواقعها الإلكترونية ، وإنطلاقاً من هذا جاءت إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: ماهو الدور الفعلي للمواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية بصفة عامة وموقع جامعة النيلين بصفة خاصة في دعم برامج التعليم عن بعد واسهامه الفاعل للاساتذة والباحثين في ظل الازمات

؟ للإجابة علي ذلك ينبغي الاجابة على الأسئلة التالية :

- أ. هل هناك خدمات تعليمية علمية تقدم عبر المواقع الالكترونية باعتبارها مصدر للمعلومات وذلك بتوجيه الباحثين عن المعرفة نحو التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد في ظل الازمات ؟
- ب. ماهو تقييم العاملين للدور الفعلي للمواقع الالكترونية هل يمكن ان تسهم في تقديم الخدمات الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة في العالم ؟
- ج. هل يمكن الاعتماد على الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين كمصدر رئيسي للمعلومات وإستراتيجته في دعم برامج التعليم عن بعد في الوقت الراهن؟
- د. هل يسهم الموقع الالكتروني لجامعة النيلين عبر محتواه الرقمي في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد في ظل الأزمة ؟
- هـ. هل يسهم الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين في إدارة التغيير المطلوب في المؤسسة في ظل الراهن.
- و. هل تم تحديث للموقع الالكتروني بعد جائحة كورونا ليتماشى مع احتياجات الأساتذة الطلاب والباحثين ؟

ز. هل قدم الموقع الالكتروني خدماته في ظل الأزمة ام كان غائبا تماما ؟

مجتمع الدراسة:دراسة تطبيقية للعاملين بالمحتوى الرقمي لجامعة النيلين

أدوات البحث : المقابلة - الاستبانة - الملاحظة - البحث في المصادر والمراجع

الفترة الزمانية للدراسة بداية أزمة كورونا في السودان وقد تحددت فترة الدراسة مارس 2020

وحتى مارس 2021

أدبيات ومفاهيم لها علاقة بالبحث :

التعليم عن بعد¹ :-

انتشرت في الآونة الأخيرة العديد من الجامعات والمعاهد والمؤسسات التي تتيح فرصة التعليم والدراسة للدارسين والطلبة في مختلف التخصصات وذلك عن طريق الصفحات التي تعدها خصيصا لهذا الغرض في الانترنت. يقصد بالتعليم عن بعد Distance Learning استخدام تكنولوجيا الاتصال وتقنيات الكمبيوتر في عملية التعليم. ويطلق على هذه العملية أيضا مصطلحات مثل:

Internet-Based Learning

Distributed Learning

Computer-Mediated Communication

و التعليم عن بعد هو نقل العلم من مراكز تجمعه في عواصم الدول إلى مدنها البعيدة التي لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة و المتخصصة .ويكون الاتصال بين الطالب المتلقي و المحاضر متفاعل interactive ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقي المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بنفس السرعة وفي نفس زمن التنفيذ real time application ويمكن هذا النظام من بث المحاضرات الحية والمسجلة بكفاءة عالية، حيث يمكن الطالب او المستمع من حضور محاضرة داخل او خارج حدود البلد الذي يقيم فيه.

ينقسم التعليم عن بعد من حيث النقل الى نوعين :

- نقل متزامن synchronous delivery حيث يكون الاتصال والتفاعل في الوقت الحقيقي real time بين المحاضر والطالب .
- النقل اللامتزامن asynchronous delivery حيث ان المحاضر يقوم بنقل وتوصيل او توفير المادة الدراسية بواسطة الفيديو، الكمبيوتر او أي وسيلة later time أخرى ويتلقى او يحصل على المواد في وقت لاحق
- فوائد التعليم عن بعد :
- الملائمة convenience حيث توفر الملائمة بين المحاضر و الطالب .
- المرونة flexibility يتيح للدارس خيار المشاركة حسب الرغبة.
- التأثير والفاعلية effectiveness أثبتت البحوث التي اجريت على نظام التعليم عن بعد انه يوازي او يفوق في التأثير والفاعلية نظام التعليم التقليدي وذلك عندما تستخدم هذه التقنيات بكفاءة.
- المقدرة affordability الكثير من أشكال التعليم عن بعد لا تكلف الكثير من المال .
- الإحساس المتعدد multi sensory هناك العديد من الخيارات في طرق توصيل المادة الدراسية ، منها المادة الدراسية المتلفزة والتفاعل من برامج الكمبيوتر والمادة الدراسية المسجلة في أشرطة كاسيت.

المكتبة الإلكترونية:⁽²⁾

يمكن تعريفها بأنها تلك المكتبة التي توفر نص الوثائق والمصادر في شكلها الالكتروني سواء كانت مخزنة على الأقراص المرنة أو الصلبة وتمكن الباحث من الوصول الى البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونياً من خلال شبكات المعلومات.

المكتبة الالكترونية والتعليم الالكتروني:⁽³⁾

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً كبيراً على المكتبات الجامعية ومجموعاتها وخدماتها للباحثين ، مما أبرز المكتبة الالكترونية والتعليم الالكتروني ، والمكتبات الجامعية الإلكترونية أثرت على سلوك المستفيدين بمختلف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية في البحث عن مصادر المعلومات، ومن هنا ظهر التعليم الإلكتروني فاصبح منسوبيه يتصفحون مصادر المعلومات المتعددة عن بعد واصبحت المكتبات الجامعية الإلكترونية حريصة على أن تصل روادها وإرضائهم

ليس فقط بتقديم خدمات معلوماتية متميزة من خلال محتوياتها، بل أصبحت من مهامها وأهدافها توصيلهم الى فهارس المكتبات الأخرى آلياً وهذا لا يتحقق للمكتبة الجامعية إلا من خلال نشر مقتنياتها الإلكترونية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الانترنت وارتباطها مع مقتنيات العديد من المكتبات الأخرى آلياً وهو ما أصبح الان يسمى بالمكتبة الإلكترونية ، وبهذا أصبحت المكتبات في مؤسسات التعليم العالي تؤمن حاجات منسوبي التعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني في الحرم الجامعي أو خارجه سواءً بحضورهم الى المكتبة او بالنقل الإلكتروني وهذه التقنيات أدت الى إستخدام مصادر المعلومات من مختلف الأماكن في العالم مختزقة بذاك الحدود الجغرافية والسياسية بل استحدثت انواع جديدة من التعليم يستوعب تكنولوجيا الإتصال للطلبة في بيئة تعليمية إفتراضية تلبي احتياجاتهم متجاوزة كل الحدود وظهر نتيجة لهذه التغيرات ما يسمي بالتعليم الإلكتروني وهو طريقة للتعليم باستخدام تقنيات المعلومات بمختلف اشكالها بما فيها المكتبات الإلكترونية وكان للإنترنت القدح المعلن في إستخدام تقنيات المعلومات والإستفادة منها في توصيل المعلومات للمستفيدين بأقصر زمن واقل جهد واكبر فائدة وهذا ما تتيحه المكتبة الإلكترونية التي اصبح لها دور واضح في دعم التعليم الإلكتروني بل أصبحت تعد احدى مراكز التعليم الإلكتروني، وتقدم تلك الخدمات بأشكال عديدة منها الفصل الافتراضي والبحث المباشر على الإنترنت والنشر الإلكتروني والمواد السمعية وهي بمثابة أساسيات التعليم الإلكتروني.

التعليم المفتوح: (4) هو التعليم الذي لا يكون مقيداً او مشروطاً اوقاصراً على فئة معينة بل متاحاً للجميع ويتضمن سهولة القبول في مؤسسات التعليم العالي وسهولة الحصول على الفرص التعليمية أمامهم.

التعليم الإلكتروني: هو أسلوب حديث من أساليب التعليم توظف فيه آليات الإتصال الحديثة من حاسبات آلية وشبكات إنترنت ووسائط متعددة ومكتبات الكترونية وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان عن بعد او في الفصل الدراسي.

الرقمنة والتحول الرقمي Digitization: (5) كلمة (رقمنة) هي الترجمة العربية للكلمة المأخوذة من الإنجليزية Digitization أي وحدة رقمية digit. الرقمنة أو التحويل الرقمي Digitization هو عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الآلي، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور إلى إشارات ثنائية Binary Signals باستخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي Scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب الآلي.

أبرز التعريفات الخاصة بعملية الرقمنة: تشير الرقمنة إلى العملية التي يتم عن طريقها الحصول على العناصر الفيزيائية وتحويلها إلى نسخة رقمية. تشير إلى عملية تحويل شكل من أشكال مقتنيات المعلومات مثل الكتب، التسجيلات الصوتية، الصور، لقطات الفيديو إلى بتس bits، ويمكن أن تتم عملية الرقمنة بواسطة استخدام العديد من الأجهزة التكنولوجية الحديثة.

البيئة الرقمية digital environment: هي البيئة التي يجري تناول المعلومات خلالها في شكل رقمي من خلال وسائل إتصال جديدة تتيح الوصول المباشر والكامل الى المعلومات، والبيئة الرقمية بمفهومها الواسع هي بيئة المعلومات في شكلها المتاح علي شبكة الانترنت. (6)

مصادر المعلومات الرقمية: Digital information resources هي المصادر التي تحتوي على معلومات أو بيانات تم تخزينها بشكل رقمي لا يمكن إسترجاعها الا بإستخدام تقنية توافقية مع طريقة التخزين مثل الحاسوب أو الهاتف النقال، وتتنوع المعلومات أو المواد المخزنه مابين (النصوص الرقمية Full digital text) وقواعد البيانات البيلوغرافية Bibliographical Databases، المستخلصات، الوثائق، الأدلة، الصور، الإحصائيات، الخرائط، الجداول والخ... (7)

المستودعات الرقمية :

تعددت التعريفات الخاصة بمصطلح المستودعات الرقمية ويمكن تعريفها بشكل مبسط على انها مؤسسة تملك مسئولية الحفظ طويل المدى للمصادر الرقمية بالإضافة الى جعلها متاحة الى الجمهور العام او مجموعات المستخدمين المتفق عليها بواسطة بواسطة المنتج والسلطة الإدارية للمستودع. (8)

المكتبة الجامعية⁹:

هي تمثل جزء من إحدى مؤسسات التعليم العالي وتقدم خدماتها للطلبة بمختلف مستوياتهم وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتقوم بجمع وتنظيم وتيسير تداول مجموعاتها لدعم مناهج الدراسة والبحوث.

ادارة الأزمات بالإنجليزية: Crisis Management

وتعرف بانها¹⁰ الاستعداد لما قد لا يحدث والتعامل مع ما حدث. فالأزمات ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار. في الأحداث التاريخية الكبرى نجد أنه بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع وتطرق فضاءات يكرّمهد السبيل إلى مرحلة جديدة، غالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى وتغيّرا مقبلا آخر، وكان لنمو واتساع، المجتمعات ونضوب الموارد المتنوعة وشدة المنافسة السياسية والاقتصادية الكلمة الفصل في طول حياة الأزمات إلى حد أصبح تاريخ القرن السابق على سبيل المثال يشكل سلسلة من أزمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت أفكار جديدة من أجل دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر وتأخير الأزمة اللاحقة إن تعذر تعطيّلها. وتعتبر الأزمة باعتبارها نقطة تحول، أو موقفا مفاجئا يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، وتستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة، في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة.

ادارة التغيير: بالرغم من شيوع مصطلح التغيير واختلاف وجهات النظر حول تعريف جامع وموحد للمفهوم، إلا أن بلاك وموتون (Blake&Mouton) كانا أول من استخدم مصطلح التغيير وذلك في العام (1956) في معرض تعريف التطور كجهود منظم وشامل للتغيير، وقد عرفه روبنسون

(1998) بأنه التحرك من الوضع الحالي الذي نعيشه إلى وضع جديد أكثر كفاءة وفعالية. كما عرف أيضاً بأنه عملية التحول من الواقع الحالي للمنظمة أو الأفراد إلى واقع منشود يرغبون الوصول إليه خلال فترة زمنية محددة، وبطرق وأساليب معروفة، لتحقيق أهداف طويلة أو قصيرة المدى لتعود بالمنفعة على المنظمة أو الأفراد أو كليهما¹¹. وقد عرفت بأنها الجهد المنظم والمخطط لتحقيق أهداف التغيير، من خلال تطوير العاملين والتأثير على أنماطهم السلوكية ومهاراتهم وحتى قيمهم، والتحول نحو التكنولوجيا الأنسب والهياكل التنظيمية والعمليات الأكثر ملاءمة وجودة. وإدارة التغيير تعني التحول لمواجهة الحالة الجديدة وإعادة ترتيب الأمور الداخلية أو الخارجية أو كلاهما، لإحداث تغيير إيجابي وتفادي السلبي، في محاولة الوصول لأعلى مستويات الجودة في العمل. وتستخدم إدارة التغيير أحد أسلوبين، إما "التقليدي"، والذي من خلاله تنتظر الإدارة حدوث تغيير ثم تقوم بما يلزم للتعامل معه ومحاولة الترميم والتعديل والدفاع عن المنظمة كردة فعل طبيعية للبقاء، وغالباً ما يكون ذلك بالتخفيف من الآثار الناتجة عن التغيير دون الاستفادة من الفرص المتاحة. وأما الأسلوب الثاني وهو الأكثر حداثة "التنبؤ" ويقوم على توقع التغيير والاستعداد له بكل التفاصيل الممكنة، ووضع الخطط والاستراتيجيات وتوقع النتائج، مع الاستفادة من الفرص التي يمنحها التغيير. ويستخدم مصطلح إدارة التغيير لوصف عملية التنفيذ، وبناءاً على ذلك يعرف التغيير (أنه عملية تستخدمها المنظمة لتصميم وتنفيذ وتقييم المبادرات الملائمة للتعامل مع المتطلبات التي تفرضها البيئة الخارجية، وتتطلب إدارة التغيير قيادة، وصياغة رؤية جديدة والعمل لتحقيقها)¹².

- الانتقال من الوضع القائم في المنظمة إلى آخر جديد أفضل.
 - تطبيق إجراءات وطرق وسلوكيات جديدة في واحدة من مناحي الحياة المختلفة.
 - تفعيل سلوكيات مرغوب فيها لدى أفراد المجتمع لتبلي حاجاتهم المختلفة.
- وفي ضوء ما سبق يمكن أن نعرف التغيير بأنه عملية تحول من وضع قائم موجود فعلياً إلى وضع جديد لتحقيق أهداف معينة للمنظمة أو للعاملين أو لكليهما معاً، وقد يكون تدريبياً أو سريعاً وطارئاً، وربما تغييراً استراتيجياً أو غير ذلك، ضمن خطة زمنية أو بدون تخطيط مسبق لذلك. وبناءاً على ماسبق فإن الدراسة الحالية تبني الأهداف التالية لتحقيق أهداف التغيير بالمكتبات الجامعية وهي :-
- التكيف الكامل للمكتبات الجامعية مع البيئة العالمية والإقليمية والمحلية .
 - تحويل أسلوب القيادات الإدارية بالمكتبات الجامعية من الإدارة التقليدية إلى إدارة تغيير تتوافق ومتطيمات العصر الحالي
 - إيجاد مناخ مناسب لحل المشكلات وتقبل اختلاف الرأي بين العاملين (إختصاصي المكتبات ومراكز المعلومات)
 - توافق إدارة التغيير وعزيمة التطوير.
 - مشاركة العاملين في المكتبات الجامعية في التغيير ومشاركتهم المشاريع والخطط

المواقع الإلكترونية :

تعتبر المواقع الإلكترونية من أهم الخدمات التي وفرتها الشبكة العنكبوتية وتعتبر واحدة من أهم مصادر المعلومات، ولا بد قبل الخوض في تفاصيلها من إلقاء الضوء على بداية نشأتها والقاء لمحة تاريخية عنها حيث أشارت الدراسات الى أن العمل على إنشاء المواقع الإلكترونية بدأ بتطوير الشبكة العالمية عام 1989، وذلك من قبل تيم بيرنرز لي وزملائه في مركز أبحاث سيرن في جنيف بسويسرا، حيث قاموا بإنشاء بروتوكول نقل النص التشعبي Hyper Text Transfer Protocol، والذي يوحد الروابط بين الخوادم والعملاء، وقد توفرت متصفحات الويب القائمة على النصوص ليتّم إصدارها في يناير عام 1992، حيث اكتسبت الشبكة العالمية قبولاً سريعاً عند إنشاء مستعرض ويب يدعى موسيكMosaic والذي تمّ تطويره في الولايات المتحدة من قبل مارك أندريسن وآخرين في المركز الوطني لتطبيقات الحوسبة الفائقة في جامعة إلينوي وتمّ إطلاقه في سبتمبر 1993 ويتمّ تحديثه باستمرار حيث ظهرت العديد من متصفحات الويب.

إن أشمل تعريف للمواقع الإلكترونية هو أنها مجموعة من الصفحات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو الرقمية والمترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل تكون محملة في حاسوب متنوع خادام (SERVER) ويحتوي كل موقع على صفحة رئيسية (MAIN PAGE) تؤدي بالصفحات أخرى. ويكون للموقع عنوان محدد خاص به (URL) يميزه عن بقية المواقع على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والوصول الى الموقع لا يحدد بزمان ولا مكان وقد ترتبط بالموقع مواقع فرعية كما هو حال مواقع الجامعات الرئيسية التي ترتبط بها مواقع الكليات والمراكز العلمية والبحثية التابعة لها، والمدونات الخاصة بالمدرسين وان جودة تصميم المواقع ومنه الواجهة، يعطي الانطباع الأول الجيد عن الموقع ويشد المستفيد للمتابعة.

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطوراً مذهلاً وسريعاً للمواقع الإلكترونية التي تعرض كماً هائلاً من الصفحات حول موضوعات متباينة بتباين أنواع المواقع الإلكترونية فهناك مثلاً المواقع التجارية والاعلامية ومواقع المنظمات ... الخ، وتعد المواقع الأكاديمية من المواقع التي إكتسبت أهمية كبرى حيث صارت الجامعات تتسابق في هذا المجال، كما أصبح الحصول على مرتبة متقدمة بين الجامعات الأخرى في جميع أنحاء العالم من الأولويات إذ ان تقدم الجامعة أو تاخرها يعكس الى حد كبير مستوى التقدم العلمي للبلد الذي تنتمي له حيث تعتبر المواقع الإلكترونية لهذه الجامعات واحدة من أدوات قياس جودة التعليم، وقد إكتسبت المواقع الإلكترونية للمكتبات الجامعية أهمية قصوى في الأونة الأخيرة بسبب جائحة كورونا التي إحتاحت معظم دول العالم وما تبعها من إجراءات متمثلة في الإغلاق الشامل لمعظم المرافق فكان لا بد للجامعات من إيجاد إستراتيجيات إضافية تمكنها من التكيف مع الواقع الجديد وتقديم جل خدماتها وبرامجها التعليمية إلكترونياً معتمدة في ذلك على مواقعها الإلكترونية وما يتبع ذلك من تحديث مستمر لهذه المواقع وما تحويه من معلومات محققة بذلك أهدافها ووظائفها حيث لم تعد مواقع الإنترنت رفاهية بل أصبحت ضرورة للحصول على فرص نجاح أوفر إذ أن الهدف الأساسي من

إنشاء أي موقع الكتروني هو أن يكون للمؤسسة أو الجهة صاحبة الموقع تواجداً دائماً على شبكة الإنترنت⁽¹³⁾. وفي ظل هذه الظروف والأزمات التي خلفتها جائحة كورونا أصبح من الصعب تلقي التعليم بالطرق التقليدية الأمر الذي أدى إلى الإعتماد على التعليم عن بعد في معظم المؤسسات الأكاديمية بشكل عام والجامعات على وجه الخصوص سواء كانت تلك الجامعات في السابق تنتهج نظام التعليم التقليدي الذي يتطلب حضور الطلاب والاساتذة وتواجههم بقاعات الدراسة والتفاعل فيما بينهم أو نظام التعليم المفتوح الذي يتطلب حضوراً جزئياً لشركاء العملية التعليمية في بعض الأحيان .

يمكن تعريف التعليم عن بعد بأنه عملية الفصل بين المتعلم والمعلم والكتاب في بيئة التعليم، أو هو تحويل البيئة التقليدية للتعليم في الجامعة إلى الدراسة عن بعد من عدة أماكن بحسب عدد الطلاب في الفصل الواحد وأماكن تواجدهم المختلفة في وقت متزامن بدون تأثير بالتباعد المكاني، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه هو أحد طرق التعليم الحديثة نسبياً ويعتمد مفهومه الأساسي على وجود المتعلم في مكان يختلف عن المصدر الذي قد يكون الكتاب أو المعلم أو حتى مجموعة الدارسين وهو نقل برنامج تعليمي من موضعه في حرم مؤسسة تعليمية ما إلى أماكن متفرقة جغرافياً⁽¹⁴⁾.

لقد أسهمت المكتبات الجامعية بشكل كبير في عملية التعليم عن بعد من خلال ما وفرت من مصادر معلومات وقامت بنشره رقمياً عبر مواقعها الإلكترونية، ويرجع تاريخ استخدام التعليم عن بعد كبديل للتعليم النظامي التقليدي إلى القرن التاسع عشر حيث كان يتم عن طريق المراسلة بالبريد واستمر كذلك حتى سبعينات القرن العشرين، أما في ثمانينات القرن العشرين فقد أصبح التعليم عن بعد يقدم عبر القنوات التلفزيونية والإذاعية، وفي تسعينات القرن العشرين ومع انتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات صار التعليم عن بعد يعتمد على شبكة الانترنت وبدأ الاهتمام بالمواقع الإلكترونية لتعزيز عملية النشر الإلكتروني ودعم الوصول الحر للمعلومات. هناك الكثير من الصفات المشتركة بين التعليم بعد والتعليم المفتوح، فالتعليم عن بعد يشترط فيه البعد المكاني بين المعلم والمتعلم معتمداً على الوسائط المتعددة حيث يكون السلوك التعليمي مفصلاً عن السلوك التعليمي، بينما التعليم المفتوح هو نمط تعليمي يتيح الفرصة للتعلم أمام الجميع ويحدث فيه التواصل بين المتعلم والمعلم بشكل مباشر وغير مباشر.

المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق غايات التعليم عن بعد:

1. توفير الميزانيات الكافية.
2. إعداد وتأهيل متخصصين في علم المعلومات وعلم البيانات.
3. مواكبة مستجدات التقنية وتوظيفها بما يحقق إمكانية الوصول للمعلومات دون التأثير بالحواجز الزمانية والمكانية.
4. توفير المحتوى.
5. القدرة على رقمنة مصادر المعلومات التقليدية وشراء المصادر الرقمية.

6. نظام إدارة المكتبات.
7. محركات البحث المتخصصة.
8. التكامل مع أنظمة التعليم الإلكتروني.
9. توفير مادة مرئية مسجلة على موقع المكتبة لتدريب المستفيدين على كيفية البحث والاسترجاع لمصادر المعلومات الرقمية.

ولقد كان لظهور برمجيات إدارة التعليم عن بعد والإنتشار الواسع لشبكة الإنترنت أكبر الأثر في تطور نظام التعليم عن بعد حيث أصبح الإعتماد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى انتشار هذا النوع من التعليم حيث تم توظيف كل إمكانيات الإنترنت لتسهيل العملية وتلبية حاجة المتعلمين الذين يناسبهم هذا النوع من التعليم بهدف إعطاء فرصة التعليم لهم لعدم قدرتهم على التعلم في الظروف التقليدية، ويتم الإعتماد بشكل مباشر على الموقع الإلكتروني للجامعة في مثل هذا النوع من التعليم حيث تتكون المواقع الإلكترونية للجامعات من مجموعة من الصفحات المرتبطة مع بعضها البعض، وتعد صفحة المكتبة واحدة من أهم الصفحات التي تسهم في إثراء الموقع بالمحتوى الرقمي وذلك لما توفره من مصادر متنوعة تسهم في العملية التعليمية، ويتم التركيز بشكل اساسي على الموقع الإلكتروني للمكتبة الذي يمثل شريان الحياة النابض للجامعة مما يوفره من مصادر تسهم في العملية التعليمية بشكل مباشر إذ يقدم الموقع الإلكتروني للمكتبة خدماته لمنسوبي الجامعة حيث يستطيع المستفيد الدخول وتصفح قواعد البيانات والحصول على ما يحتاج اليه من مصادر، ويعتبر اخصائي المعلومات شريك رئيس في نجاح عملية التعليم عن بعد.

تهدف المواقع الإلكترونية للجامعات الى: ⁽¹⁵⁾

1. أهداف علمية وتعليمية من خلال نشر المحاضرات والإصدارات العلمية المختلفة إضافة الى فعاليات الجامعة المختلفة (مؤتمرات - سمینارات... الخ).
2. أهداف خدمية وتشمل الإعلانات - اللوائح الخاصة بالكليات والإدارات المختلفة بالجامعة - الإجابة على الإستفسارات الواردة من كل أنحاء العالم.

وظائف الموقع الإلكتروني للمكتبة:

1. يساند ويدعم رسالة المكتبة في البحث والتعليم والخدمة.
2. يخدم تسهيل الوصول الفعال للمصادر والخدمات والبرامج الأكاديمية للمكتبة.
3. بث المعلومات الدقيقة والجارية أو الخدمية عن مصادر المكتبة وخدماتها.

تصميم الموقع الإلكتروني للمكتبة:

1. يتسم بالجاذبية والدقة والكفاءة التكنولوجية والمرونة في العرض والتقديم.
2. تعمل صفحات موقع المكتبة على قدم المساواة وبكفاءة بصرف النظر عن المنصة وأن تعمل بكفاءة ايضاً عبر الأنواع المختلفة من المنصات الجرافيكية.
3. الابتعاد عن كل مايسبب الضيق والإزعاج للمستفيدين ومراعاة البساطة عند تصميم الصفحات.
4. توفير إصدارة بلغة أخرى غير اللغة الأصلية التي كتبت بها محتويات الموقع.

التجوال داخل الموقع:

تدرج محتويات الموقع من العام الى الخاص بشكل منطقي على أن تقتصر المعلومات المقدمة في الموقع على طبيعة الموقع والمؤسسة التي تخدمها. من الأفضل أن يحوي الموقع رابطاً يشرح كيفية التعامل مع الموقع والتجوال بداخله والوصول لمحتوياته من جانب المستخدمين الجدد الذين يستخدمونه للمرة الأولى، كما يجب أن يشتمل الموقع على خريطة تضم قائمة بجميع الصفحات التي يشتمل عليها الموقع مرتبة هيكلياً ويمكن إعداد ويمكن هذه الخريطة باستخدام (XML Site map) في حالة عدم الرغبة في رؤيتها من جانب المستخدم، أو باستخدام (HTML Site map) في حالة الرغبة في رؤيتها والوصول إليها من جانب المستخدمين ومحركات البحث، إضافة الى توفير كشاف بمحتويات الموقع أياً كان المستوى الذي توجد به المحتويات على صفحات الموقع، على أن يرتب الكشاف ترتيباً هجائياً.

كيف يمكن أن يساهم اختصاصي المعلومات في دعم التعليم عن بعد:

1. إختصاصي المكتبات والمعلومات له دور مهم في تفعيل الإحاطة الجارية والبحث الانتقائي ، حيث يقوم المكتبي يتتبع كل جديد يتم نشره من أوعية المعلومات في التخصصات التي تدرس في الجامعة كما يقوم بتزويد الاساتذة والباحثين بما وصل الي المكتبة من مصادر في مجال تخصصهم عبر بريده الإلكتروني بطريقة الية.
2. دور اختصاصي المكتبات والمعلومات يبدأ من جمع المعلومات من مصادرها وحفظها وإتاحتها للبحث والإستخدام .
3. على اختصاصي المكتبات والمعلومات أن يكون متطورا ومواكبا للتقنية حتى يستطيع موازلة عمله بكفاءة.

لا بد أن يكون في حالة تاهب دائم لتقديم خدمات المعلومات عن بعد.

الإطار التطبيقي للدراسة: أولاً/ ملحة على الموقع الالكتروني لجامعة النيلين

نشأة جامعة النيلين:(¹⁶) انشئت جامعة النيلين في 13 مارس 1993 بموجب مرسوم رئاسي وهي تطور أكاديمي وإداري لجامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي انشئت عام 1955، تمنح الجامعة الدرجات والشهادات العلمية في الدبلوم الوسيط والتقني والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في معظم التخصصات.

عمادة المكتبات: تأسست مكتبة جامعة النيلين مع إنشاء الجامعة في العام 1993 بعد سودنة الجامعة ، وكانت نواتها هي مكتبة جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي تأسست عام 1955 حيث قام مدير الجامعة بعد السودنة بإنتداب بعض المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات للنظر في عملية إعادة تنظيم وتأهيل المكتبة ، وفي نهاية العام 1997 تم وضع خطة طموحة للإرتقاء بالمكتبة حيث تضاعف عدد المكتبات تبعاً للكليات التي انشئت وتطورت المكتبة وضيقت أقسام جديدة حيث تم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تم تدريب العاملين منذ تلك الفترة على استخدام الحاسوب وتم فتح المكتبة الإلكترونية والتي تساهم في خدمة الباحثين عن

المعلومات من خلال الإنترنت وقواعد البيانات المتجددة وقد بلغ عدد المكتبات الآن 22 مكتبة موزعة بكليات الجامعة المختلفة.

أقسام المكتبة:التزويد - المعالجة الفنية - النظام الآلي - خدمات المستفيدين - التدريب - ضبط الجودة.

الرؤيا: أن تكون مكتبة رائدة تقوم على خدمة المجتمع الأكاديمي وتلبي إحتياجاته الحالية والمستقبلية.

الرسالة: تحقيق النفاذ والوصول لمصادر المعلومات عبر الحيزين المكاني والإفتراضي لخدمة المستفيدين (الباحثين والأساتذة والطلاب) بهدف تحسين العمليات البحثية والتعليمية والفكرية. **الأهداف:**الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بالبحث العلمي الأصيل والمبتكر.

1. دعم البحث والتطوير في مجالات البرامج والمقررات الدراسية.
2. تشجيع البحوث الجماعية والتكاملية مع الجهات البحثية الاخرى داخل البلاد وخارجها.
3. تاهيل العاملين وتدريبهم على الأساليب والممارسات المهنية والتقنية الحديثة.
4. تعزيز التعاون وتشارك المصادر بين مكتبات الجامعة والمكتبات الجامعية الأخرى في السودان وخارجه.
5. توظيف الأساليب والممارسات المعيارية المهنية والتقنية الحديثة لضمان تحقيق جودة الأداء وتحسينه.

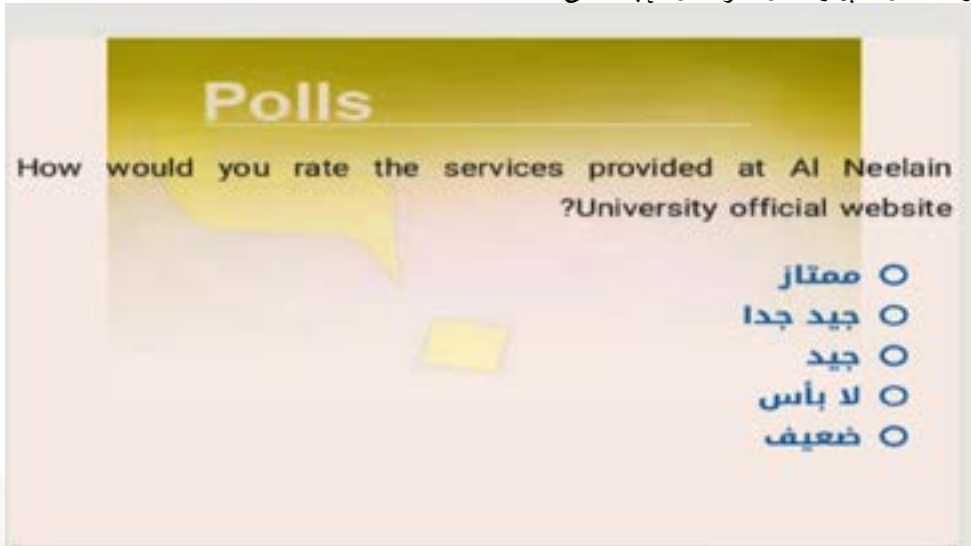
ولتحقيق رسالة المكتبة وأهدافها تم تطوير كل ما من شأنه الإرتقاء بخدمات المكتبة ومما لا شك فيه أن اي مصدر من مصادر المعلومات لا تتم الإفادة منه ما لم يتم إتاحتها للمستفيدين بشتى الطرق ويعد النشر الإلكتروني هو الافضل ومتاح للمستفيدين في اي زمان ومكان، وقد لجأت كل المكتبات إبان جائحة كورونا الى الإعتماد على النشر الإلكتروني عبر موقعها الإلكتروني او من خلال صفحتها بموقع الجامعة.

الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين:

تم إنشاء الموقع بواسطة وحدة التقنية بالجامعة باستخدام لغة البرمجة PHP المعتمدة في تطويرها على اطار العمل Laravel والذي يعد من اكثر اطر php إستخداما من قبل مطوري الويب حيث أنه يوفر بيئة عمل سهلة وبنية ملفات واضحة إضافة لمرونته ونسبة الأمان العالية. يتم تحديث الموقع باستمرار ، حيث تتولى ادارة التقنية عمليات تطوير الموقع وتحديث الأخبار والنشرات الإعلامية اما رفع المحتوى الرقمي يتم عبر إدارة المحتوى بالمكتبة. الموقع متعدد اللغات (اللغة العربية - اللغة الانجليزية).يتكون الموقع الرسمي لجامعة النيلين من الصفحة الرئيسية ومجموعة من الصفحات الفرعية تشمل كل الادارات والكليات والمراكز والعمادات بالجامعة،وتحتوي الصفحة الرئيسية على التعريف بالجامعة ونشأتها ، واهم الأخبار، ومجموعة من الروابط ذات الصلة كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل (1) يوضح مجموعة روابط متاحة في الصفحة الرئيسة لموقع جامعة النيلين الإلكتروني والصفحة مزودة بروابط لنظام معرفة النتيجة و رابط لإمكانية تقييم الموقع من قبل المتصفحين والتفاعل عبر وسائل التواصل الإجتماعي.



الشكل (2) يوضح إمكانية تقييم الموقع من قبل الزوار والمتصفحين



الشكل (3) يوضح تواجد الجامعة في وسائل التواصل الاجتماعي

وهناك رابط على يوضح إصدارات الجامعة والمتمثلة في مجموعة من المجلات العلمية وهي:

1. مجلة النيلين للعلوم الطبية.
2. مجلة دراسات حوض النيل.
3. مجلة الدراسات العليا.
4. مجلة آداب النيلين.
4. مجلة الطب المختبري.
5. مجلة علوم الأرض.
6. مجلة العلوم والتقانة.
7. مجلة كلية التجارة.

توجد بعض الروابط المهمة والحيوية الموجودة بالصفحة الرئيسية للموقع قيد التحديث (التعليم الإلكتروني الفهرس الالي للمكتبة) لذا لم تتمكن الباحثان من الدخول اليها ومعرفة تفاصيلها . وكما هو معلوم فإن الصفحة الرئيسية هي واجهة للموقع بشكل عام ومن خلالها يتم التقييم الاول من قبل زوار الموقع وتمنحهم الرغبة في البقاء والإستمرار في التصفح لبقية الصفحات او التوقف والخروج من الموقع.

ستتناول الباحثان في هذه الورقة البحثية المحتوى الرقمي المتاح عبر صفحة عمادة المكتبات ومدى إسهامه في حركة الوصول الحر للمعلومات ودعمه لعملية التعليم عن بعد.

المحتوى الرقمي المتاح بصفحة عمادة المكتبات بالموقع الإلكتروني:

مما لا شك فيه أن المكتبات الجامعية هي الإدارة المنوط بها توفير مصادر المعلومات بكافة أشكالها ومن ثم معالجتها تمهيدا لإتاحتها بشتى الوسائل الممكنة وفي الأونة الاخيرة ومع تطور تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات صارت المكتبات تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة الاستجابة لطلبات المستخدمين بأقصى سرعة وتقديم خدمات متميزة تحت كل الظروف الأمر الذي جعلها تعمل جاهدة على مواكبة هذه التطورات والعمل على التحديث والإبتكار بغرض تسهيل الوصول لهذه المصادر متخطية في ذلك كل الحواجز الزمانية والمكانية. وسنستعرض فيما يلي مصادر المعلومات التي توفرها مكتبة جامعة النيلين والتي تتيحها عبر الموقع الإلكتروني.

أولاً قواعد البيانات :يتيح الموقع مجموعة من قواعد البيانات وهي:

قاعدة بيانات دار المنظومة: يقدم الموقع تعريف بهذه القواعد وتقديم رابط الدخول لكل قاعدة إذ ان الدخول لهذه القاعدة والافادة من النص الكامل سواء للبحث او التحميل متاح عبر

الشبكة المحلية للجامعة فقط حيث يتم منح المستفيد اسم مستخدم وكلمة مرور، ومن هذه القواعد ما يلي:

قاعدة Human Index :

تضم جميع الدوريات العلمية والكتب السنوية الدورية المتخصصة في مجالها، الصادرة باللغة العربية في جميع الدول العربية وغير العربية بنصوصها الكاملة اضافة الى أعمال وأبحاث المؤتمرات والندوات باللغة العربية في مجال العلوم الإنسانية منذ 1927 وحتى الآن. تغطي القاعدة مختلف العلوم الإنسانية مثل التاريخ والتراجم والسير والجغرافيا والفلسفة والإعلام والعلاقات العامة وغيرها من العلوم ذات الصلة.

قاعدة الرسائل الجامعية: وهي قاعدة متخصصة في الرسائل الجامعية العربية حيث يصل عدد رسائل الماجستير والدكتوراه الى حوالي (100.000) مائة الف رسالة من عدة جامعات عربية، وقد تمكنت دار المنظومة من الحصول على حقوق النشر لأكثر من (70.000) سبعين الف رسالة. **قاعدة بيانات BioOne:** تركز هذه القاعدة على العلوم البيولوجية والبيئية حيث توفر

الوصول لأكثر من 200 عنوان عالي الجودة

قاعدة بيانات NEJM (New England Journal of Medicine):

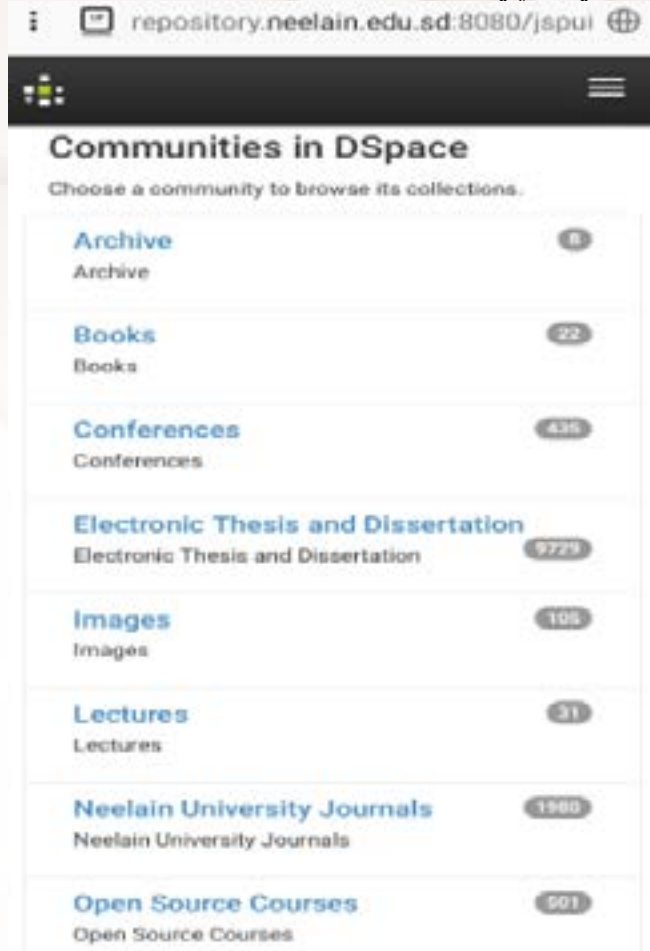
مجلة نيو انجلاند الطبية مجلة طبية عامة أسبوعية تنشر نتائج البحوث الطبية الجديدة. تغطي هذه المجلة مجالات الطب الباطني ومجالات التخصص الفرعية، بما في ذلك أمراض القلب وطب الطوارئ وطب الغدد الصماء وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض الدم/الأورام والمناعة/الحساسية والأمراض المعدية وأمراض الكلى والأعصاب/ جراحة المخ والأعصاب والرئة و الروماتيزم. **قاعدة بيانات Hinari:** أنشأتها منظمة الصحة العالمية مع كبار الناشرين، ويحتوي البرنامج على أكثر من 13.000 مجلة (متاحة بـ 45 لغة مختلفة)، وما يصل الى 56.000 الف كتاب إلكتروني، و 120 من مصادر المعلومات الاخرى متاحة للمؤسسات الصحية في أكثر من 115 دولة.

ثانياً الإتاحة عبر المستودع الرقمي: يعتبر المستودع الرقمي لجامعة النيلين واحداً من المستودعات المؤسسية ويتم تشغيله بنظام D-space وهو نظام مفتوح المصدر حيث يتم الإيداع فيه وفقاً لشروط الإيداع المنصوص عليها والمتمثلة في: (17)

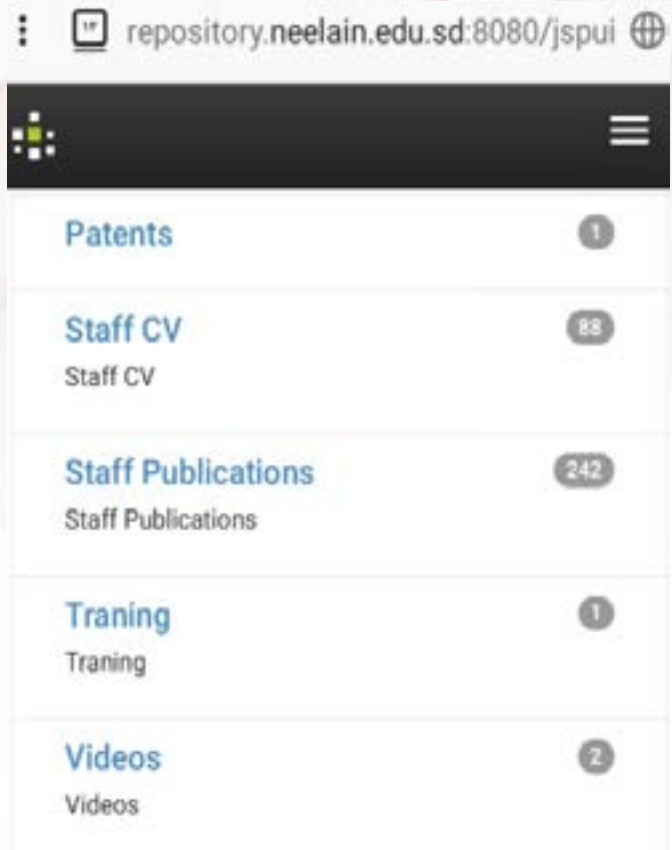
1. يجب أن تكون كل المواد المودعة ملك للمؤسسة.
2. لا يجب ان يتم إيداع المادة التي يقصد منها الكسب التجاري.
3. لا يجب أن يتم إيداع المادة التي تحتوي على معلومات سرية أو خصوصية.
4. لا يجب ان يتم إيداع المادة التي يمكن ان تنتهك الإلتزام القانوني للمؤلف أو المؤسسة او التي يمكن ان تنتهك الحق القانوني لطرف آخر.
5. لا يجب أن يتم إيداع المادة المحظورة بسبب الحساسية الثقافية.

يتيح المستودع الرقمي مجموعة من مصادر المعلومات التي تملكها الجامعة حيث يتم إتاحة النص الكامل لكافة المصادر باستثناء الرسائل الجامعية قبل العام 2017 حيث يتم إتاحة

المستخلص فقط أما الرسائل المجازة من العام 2017 وما بعدها فتتم اتاحتها كاملة، ويوفر المستودع حالياً 13145 عنواناً، ويحتوي على 13 (ثلاثة عشر) مجتمع رئيس كما هو موضح في الشكلين التاليين :



الشكل (4)



الشكلين (5و4) يوضحان المجتمعات المكونة للمستودع

يتم إجراء النسخ الاحتياطي لمحتويات المستودع باستمرار بواسطة تقنيي الحاسوب .

ثالثاً : الإحاطة الجارية والبت الإنتقائي

تقدم المكتبة هذه الخدمات عبر إرفاق قوائم بعناوين الكتب التي ترد حديثاً للمكتبة وفقاً لتخصصات كل كلية.



الشكل (6) يوضح مرفقات قوائم الكتب الواردة للمكتبة حديثاً
ثانياً / الدراسة التطبيقية : أسئلة الدراسة والتي وجهت على العاملين بالموقع الإلكتروني لجامعة
النيلين - المحتوى الرقمي :
جدول (1): التكرار والنسبة لوجود الخدمات تقدم عبر المواقع الإلكترونية لدعم برامج التعليم
عن بعد

هل هناك خدمات تقدم عبر المواقع الإلكترونية لدعم برامج لتعليم عن بعد للطلاب والباحثين في ظل الازمات	التكرار	النسبة
نعم	12	85.7%
لا	2	14.3%
الى حد ما	0	0.0%
المجموع	14	100%

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.
شكل (1): الخدمات تقدم عبر المواقع لدعم برامج التعليم عن بعد في ظل الأزمات
يوضح الجدول (1) والشكل (1) أن 85.7% من المبحوثين يرون أن هنالك خدمات تقدم
عبر المواقع الإلكترونية لدعم برامج التعليم عن بعد وذلك بتوجيه الباحثين عن المعرفة نحو
التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في ظل الازمات، و 14.3% منهم لا يرون وجود تلك الخدمات.

جدول (2): التكرار والنسبة تقييم العاملين للدور الفعلي للمواقع الإلكترونية

النسبة	التكرار	ماهو تقييم العاملين للدور الفعلي للمواقع الالكترونية هل يمكن أن تسهم في تقديم الخدمات الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة في في العالم
85.7%	12	نعم
0.0%	0	لا
14.3%	2	الى حد ما
100%	14	المجموع

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (2): التكرار النسبة تقييم العاملين للدور الفعلي للمواقع الإلكترونية

يوضح الجدول (2) والشكل (2) أن 85.7% من المبحوثين يرون مساهمة المواقع الالكترونية في تقديم الخدمات الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة في في العالم، و 14.3% منهم يرون الى حد ما مساهمة المواقع الإلكترونية في تقديم الخدمات الإلكترونية.

جدول (3): التكرار والنسبة اعتماد علي الموقع الإلكتروني كمصدر رئيسي للمعلومات

النسبة	التكرار	هل يمكن الاعتماد على الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين كمصدر رئيسي للمعلومات في الوقت الراهن
57.1%	8	نعم
42.9%	6	لا
0.0%	0	الى حد ما
100%	14	المجموع

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (3): النسبة اعتماد علي الموقع الإلكتروني كمصدر رئيسي للمعلومات

يوضح الجدول (3) والشكل (3) أن 57.1% من المبحوثين يرون أنه يمكن الاعتماد على المواقع الالكترونية كمصدر معلومات، و 42.9% منهم لا يرون ذلك.

جدول (4): التكرار والنسبة مساهمة الموقع الإلكتروني في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد في ظل الأزمة

النسبة	التكرار	هل يسهم الموقع الالكتروني لجامعة النيلين بمحتواه الرقمي في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد في ظل الأزمة
57.1%	8	نعم
28.6%	4	لا
14.3%	2	إلى حد ما
100%	14	المجموع

المصدر: برنامج ال SPSS، إجراءات الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (4): النسبة مساهمة الموقع الإلكتروني في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد في ظل الأزمة
يوضح الجدول (4) والشكل (4) أن 57.1% من المبحوثين يرون مساهمة المواقع الالكترونية في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد، و 28.6% لا يرون أن هنالك مساهمة، و 14.3% منهم يرون وجود المساهمة الى حد ما.

جدول (5): التكرار والنسبة مساهمة الموقع الإلكتروني في إدارة التغيير في المؤسسة

هل يساهم الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين في إدارة التغيير المطلوب في المؤسسة في ظل الراهن	التكرار	النسبة
نعم	10	71.4%
لا	4	28.6%
الي حد ما	0	0.0%
المجموع	14	100%

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (5): النسبة مساهمة الموقع الإلكتروني في إدارة التغيير
يوضح الجدول (5) والشكل (5) أن 71.4% من المبحوثين يرون مساهمة المواقع الالكترونية في ادارة التغيير، و 28.6% منهم لا يرون ذلك.

جدول (6): التكرار والنسبة للتحديث الموقع الإلكتروني بعد أثناء جائحة كورونا

هل تم تحديث الموقع الإلكتروني بعد جائحة كورونا	التكرار	النسبة
نعم	4	28.6%
لا	8	57.1%
الي حد ما	2	14.3%
المجموع	14	100%

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (6): التكرار والنسبة للتحديث الموقع الإلكتروني بعد أثناء جائحة كورونا
يوضح الجدول (6) والشكل (6) أن 28.6% من المبحوثين يرون أنه تم تحديث للموقع الالكتروني بعد جائحة كورونا، و 57.1% لا يرون ذلك، و 14.3% منهم يرون ذلك الى حد.

جدول (7): التكرار والنسبة للخدمات الإلكترونية في ظل الكورونا

هل قدم الموقع الإلكتروني خدماته في ظل أزمة كورونا الحالية أم كان غائباً تماماً	التكرار	النسبة
نعم	8	57.1%
لا	4	28.6%
الي حد ما	2	14.3%
المجموع	14	100%

المصدر: برنامج ال SPSS، الدراسة الميدانية من واقع بيانات الإستبيان، 2020م.

شكل (7): التكرار والنسبة النسبة للخدمات الإلكترونية في ظل الكورونا

يوضح الجدول (7) والشكل (7) أن 57.1% من المبحوثين يرون أن المواقع الإلكترونية قدمت خدمات إلكترونية في ظل جائحة الكورونا، و 28.6% منهم لا يرون ذلك، و 14.3% منهم يرون إلى حد ما كانت هنالك خدمات إلكترونية في ظل جائحة الكورونا.

الخاتمة :

تعد الموقع الإلكتروني هي الواجهة الرئيسية وبوابة الدخول لأي مؤسسة أكاديمية علمية والتي تعتمد فيه الجامعات على نشر محتواها الرقمي الخاص بأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين وذلك عبر مواقعها الإلكترونية ومما لا شك فيها تتجلى أهميتها الكبيرة في عمليتي التقييم والتصنيف العالمي للجامعات والتي تركز على هذه المواقع الإلكترونية وما تحويه من معلومات، مما دفع العديد من المؤسسات الأكاديمية بتطوير مواقعها الإلكترونية وإثرائها بمحتوى رقمي ثري يساهم في دعم العملية التعليمية ويرتقي بها نحو العالمية وبناء على تقدم ونسبة للتغيرات الصحية التي طرأت على العالم منذ بداية أزمة كورونا ودخولها السودان بصورة أساسية في شهر مارس 2020م الأمر الذي أدى إلى عزل الناس جغرافيا وإجتماعيا بسبب الراهن الصحي للعالم والتي أجبرت البشرية على الالتزام بالإحترازات الصحية في كل مناحي الحياة، وقد تأثر قطاع التعليم بصفه عامة و المكتبات الجامعية على وجه الخصوص بهذه الجائحة لذا كان لزاما عليها إيجاد حلول سريعة وفاعلة تمكنها من مواصلة تقديم خدمات التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني في ظل الأزمات وذلك بتوظيف كافة إمكانياتها التكنولوجية والتقنية لتطوير مواقعها الإلكترونية لتقديم أفضل خدمات التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا، ولتحقيق ذلك عملت معظم المكتبات الجامعية على إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية لتعين الطلاب والباحثين وأساتذة الجامعات لتقديم أفضل خدمات التعليم عن بعد في ظل الأزمة ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية لتصل إلى كل المستفيدين، والدراسة الحالية جاءت لتعبر عن الدور الفعلي للمكتبات الجامعية عبر مواقعها الإلكترونية لتقديم خدمات التعليم عن بعد في ظل الأزمات وذلك بالتطبيق على الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين والتي تعد واحدة من الجامعات التي طورت من موقعها الإلكتروني والتي ساهمت في نشر العديد من المصادر الرقمية، ولعبت دورا مهما في الوصول الحر للمعلومات العلمية ودعم خدمات التعليم عن بعد في ظل الأزمات والتحديات التي لازمت العملية التعليمية، الدراسة توصلت للعديد من النتائج والتوصيات والتي ستلعب دورا فاعلا في إثراء المكتبة السودانية والبحث العلمي في المستقبل.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1. ظهرت نتائج الدراسة بنسبة 85.7% أنه يتم تقديم خدمات التعليم عن بعد عبر الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين.
2. أكدت الدراسة بنسبة 85.7% أن الموقع الإلكتروني يساهم في تقديم خدمات المعلومات في ظل التحديات الراهنة في العالم.

3. أكدت الدراسة بنسبة 57.1% أنه يعتمد على الموقع الإلكتروني من قبل الطلاب والباحثين باعتباره مصدر رئيسي للمعلومات في ظل الأزمة الحالية .
4. أكدت الدراسة بنسبة 57.1% ان الموقع بمحتواه الرقمي الحالي يسهم في مواصلة الطلاب لدراساتهم عن بعد .
5. أكدت الدراسة بنسبة 71.4% أن الموقع يسهم في ادارة التغيير في المؤسسات في الوقت الراهن.
6. بينت الدراسة بنسبة 28.6% أن الموقع تم تحديثه بعد جائحة كورونا .
7. ظل الموقع الإلكتروني يقدم خدماته في ظل الأزمة الحالية بنسبة 57.1 %
8. حقق الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين هدفه التعليمي من خلال نشر المحاضرات والإصدارات العلمية المختلفة إضافة الى فعاليات الجامعة المختلفة (مؤتمرات - سمینارات... الخ).
9. الموقع الإلكتروني لجامعة النيلين يمتاز بالجاذبية والمرونة وسهولة التنقل بين صفحاته والتفاعل معه .
10. بعض الروابط الحيوية بالموقع لا تعمل حالياً وهي قيد التحديث مثل الرابط الخاص بالفهرس الآلي ورباط التعليم الإلكتروني والذي يمكن أن يسهم في اثراء الموقع بالمحتوى الرقمي.
11. 11.أقتصرت الإفادة من قواعد البيانات المتاحة بصفحة المكتبة بالموقع على منسوبي الجامعة من خلال الشبكة المحلية للجامعة مما يتسبب في حرمان الكثيرين من يريدون الافادة منها.
12. يوفر المستودع الرقمي النص الكامل للعديد من مصادر المعلومات مما يسهم في عملية التعليم عن بعد والحصول على المعلومات في ظل الأزمات والكوارث.
13. تشكل محتويات المستودع الرقمي النسبة الأكبر للمحتوى الرقمي الموجود على موقع الجامعة.
14. الإلتزام بحقوق الملكية الفكرية عند النشر الإلكتروني ويظهر ذلك جلياً في بعض المنشورات بالمستودع الرقمي حيث تقتصر على إتاحة المستخلص فقط.
15. ساهم الموقع الإلكتروني في تقديم خدماته للباحثين عن بعد في ظل أزمة كورونا .

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. الاستمرار في ملاحقة كافة الأنشطة العلمية وذلك لضمان تحقيق الموقع لاهدافه بما يسهم في استمرارية العملية التعليمية في ظل أزمة كورونا .
2. التدريب المستمر للكوادر العاملة والمستفيدين لمواكبة التطورات التقنية وذلك لضمان ترقية الموقع الإلكتروني للخدمات المقدمة فيه.
3. ضرورة الاسراع في اجراء التحديثات المطلوبة ببعض صفحات الموقع وإتاحة خدماتها بما يتماشى مع إحتياجات المرحلة الراهنة .
4. الإهتمام بإنشاء بروتوكولات تعاون مع بعض المكتبات النظرية وذلك لتبادل مصادر المعرفة الرقمية وإمكانية وصول الجميع للمعلومات وإتاحتها عن بعد لضمان إستمرارية العملية التعليمية في ظل أزمة كورونا .
5. تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعة على التأليف والنشر الإلكتروني عبر المستودع الرقمي.
6. الإلتزام بمعايير أمن وسلامة المعلومات مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية للباحثين.
7. الإهتمام باجراء عملية النسخ الإحتياطي لمحتويات المستودع للحفاظ على محتوياته .
8. نشر ثقافة ديمومة العمل في ظل الأزمات عبر المواقع الإلكترونية وإتاحة المعرفة عن بعد لمجابهة الأزمات .
9. على مؤسسات المعلومات التوصل لنموذج معياري يعمل به في ظل الأزمات .

المصادر والمراجع :

- (1) سامح زينهم عبد الجواد. المستودعات الرقمية : إستراتيجيات البناء والإدارة والتسويق والحفظ. ط1. بنها : جامعة بنها، 2015
- (2) سمير مدحت سعيد ، استخدام المصادر الرقمية : دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة في جامعة تكريت ، مجلة اداب البصرة ، العراق: جامعة البصرة ، 2011م ، ع9
- (3) شريف الاتربي. التعليم بالتخيل: استراتيجية التعليم الالكتروني وادوات التعليم.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019م.
- (4) شريف كامل شاهين، أسامة السيد محمود، يسرية عبد الحليم زايد. المعيار العربي الموحد للمكتبات الجامعية.- جدة: الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013
- (5) عاطف يوسف . صعوبات استخدام الباحث العلمي للمكتبة الإلكترونية . - رسالة المكتبة.- مج 35، ع 1(آذار 2000)
- (6) عفاف محمد الحسن . الدورة التدريبية المتقدمة في المكتبات والمعلومات Advanced .- الخرطوم : جامعة الخرطوم ، 2014م.
- (7) مبروكة عمرالمحيري ، المكتبة الإلكترونية وأثرها علي العاملين في المكتبة الالكترونية .- الاتجاهات الحديثة في المكتبة الالكترونية .- مج 9، ع 17 (يناير 2002) .- ص 13-20
- (8) محاسن بلة النور . ومحمد عز الدين . التعليم الالكتروني ودور المكتبة الالكترونية في هذا المجال في إدارة المعلومات في البيئة الرقمية .- تونس : الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 2003.
- (9) محمد عثمان علي حجازي. الفرص والتحديات لتحقيق تعليم الكتروني في مؤسسات التعليم العالي بالسودان. المجلة العربية الدولية للمعلومات، مج3، ع3، 2013م.
- (10) روبنسون دانا ، روبنسون جيمسن / ادارة تحويل الأفكار إلى نتائج ، ترجمة مركز الخبرات المهنية للإدارة ، متاح على <https://www.new-educ.com>
- (11) سلمان محمود العميان / السلوك التنظيمي لمنظمات الأعمال .- ط3 .- عمان : الأردن : دار وائل للنش والتوزيع ، 2005 . ص. 25

المواقع الإلكترونية:

1. الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي .متاح علي <https://www.abahe.uk/distance-learning-definition.html> تم الزيارة للموقع في 2020/8/10
2. مها أحمد إبراهيم محمد.الوصول الحر للمعلومات : المفهوم، الأهمية، المبادرات .- Cybrarians Journal -ع 22 (يونيو 2010) .- تاريخ الاطلاع 2020/8/04 .- متاح في: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=444:20
- www.kfnl.gov.sa3

تم زيارة الموقع يوم 2020/08/04

www.nileserv.net. 4

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/08 الساعة 9:30 م

<https://ar.m.wikipedia.org>.5

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/10 الساعة 8:15 م

<https://www.neelain.edu.sd>.6

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/18 الساعة 11:30 ص

المقابلات:

تم إجراء مقابلة عبر الهاتف مع :

1. د. عبد الرزاق محمود إبراهيم . رئيس قسم النظام الآلي بعمادة المكتبات جامعة النيلين بتاريخ 19 اغسطس 2020 الساعة 1:04م
2. د. محمد الحسن . رئيس تقانة المعلومات (نائب عميد المكتبات بجامعة النيلين سابقاً) 19 اغسطس 2020م الساعة 1:24 م
3. ليلي حامد الشيخ . نائب رئيس قسم النظام الآلي بعمادة المكتبات جامعة النيلين بتاريخ 19 اغسطس 2020م، الساعة 12:58 م.

المصادر والمراجع:

- (١) الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي . متاح علي <https://www.abahe.uk/distance-learning-definition.html> تمّ الزيارة للموقع في 2020/8/10
- (2) عاطف يوسف . صعوبات إستخدام الباحث العلمي للمكتبة الإلكترونية . - رسالة المكتبة- . مج 35، ع 1 (آذار 2000) . - ص 7-14.
- (3) محاسن بلة النور . ومحمد عز الدين . التعليم الالكتروني ودور المكتبة الالكترونية في هذا المجال في إدارة المعلومات في البيئة الرقمية . - تونس : الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 2003 . - 233-454
- (4) محمد عثمان على حجازي. الفرص والتحديات لتحقيق تعليم اللكتروني في مؤسسات التعليم العالي بالسودان. المجلة العربية الدولية للمعلومات، مج3، ع3، 2013م. ص37-43 متاح على الرابط www.aliyaseer.gov.sa
- (5) عفاف محمد الحسن . الدورة التدريبية المتقدمة في المكتبات والمعلومات Advanced . - الخرطوم : جامعة الخرطوم 2014م،
- (6) سمير مدحت سعيد ، استخدام المصادر الرقمية : دراسة حالة لاعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة في جامعة تكريت ، مجلة اداب البصرة ، العراق: جامعة البصرة ، 2011م ، ع 9 ، ص 384.
- (7) المرجع نفسه ، ص 384.
- (8) سامح زينهم عبد الجواد. المستودعات الرقمية : إستراتيجيات البناء والإدارة والتسويق والحفظ. ط1. بنها : جامعة بنها، 2015. ص 17
- (9) شريف الاتربي. التعليم بالتخيل: استراتيجيات التعليم الالكتروني وادوات التعليم.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019م.
- (10) تمّ الزيارة للموقع 2020/8/18 <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- (11) روبنسون دانا ، روبنسون جيمسن / إدارة تحويل الأفكار إلى نتائج ، ترجمة مركز الخبرات المهنية للإدارة ، متاح على [/https://www.new-educ.com](https://www.new-educ.com)
- (12) سلمن محمود العميان / السلوك التنظيمي لمنظمات الأعمال .- ط3 .- عمان : الأردن : دار وائل للنش والتوزيع ، 2005 . ص. 25
- (13) . www.nileserv.net
- (14) تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/08 الساعة 9:30 م
- (15) <https://ar.m.wikipedia.org>
- (16) تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/10م الساعة 8:15 م
- (17) شريف كامل شاهين، أسامة السيد محمود، يسرية عبد الحليم زايد. المعيار العربي الموحد للمكتبات الجامعية.- جدة: الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013.- ص 118 - 123
- (18) <https://www.neelain.edu.sd>
- (19) تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/08/18م الساعة 11:30 ص
- (20) . سامح زينهم عبد الجواد. مرجع سابق، ص 279

استخدام تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة على التحصيل الأكاديمي لطلاب قسم اللغة العربية بجامعة شندي

أستاذ مساعد -قسم الاحصاء التطبيقي-كلية

العلوم والتقانة- جامعة شندي

أستاذ مساعد -قسم الاحصاء التطبيقي-كلية

العلوم والتقانة- جامعة شندي

أستاذ مساعد -قسم الاحصاء التطبيقي- كلية العلوم والتقانة-

جامعة شندي

د. مجدي عبد الإله محمد عباس

د. إبراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد

د. رجاء مصطفى صالح الأمين

المستخلص:

يهدف هذا البحث الي استخدام تحليل المسار إلى معرفة العوامل (المواد الدراسية) التي تؤدي إلى تأثير مباشرة في التحصيل الأكاديمي وكذلك التي تؤدي إلى تأثير غير مباشر، وتمثل مشكلة البحث في عدم معرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة علي التحصيل الأكاديمي للطلبة قسم اللغة العربية المستوي الأول بجامعة شندي وذلك من خلال نموذج إحصائي ، وفروض هذا البحث هي هي فرضين هما الفرض الأول ينص على : يوجد تأثير مباشر وغير مباشر من قبل المواد علي التحصيل النهائي للطلاب .والفرض الثاني ينص على : يوجد تأثير من قبل أي متغير علي الآخر. وتم استخدام المنهج التحليلي عن طريق برنامج SPSS وتوصلت الدراسة إلى أهمية المتغير مادة الثقافة الإسلامية حيث يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة علي المعدل النهائي حيث كان معامل $7.154 =$ حيث المعامل $2.593 =$ وتوصي الدراسة بتطبيق تحليل المسار علي بقية الأقسام بالكلية لمعرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.

Abstract:

This research aims to use track analysis to identify factors (study materials) that directly or indirectly affect the academic achievement. The problem of research is unknowing the direct and indirect effects on the academic achievement of students in the Arabic Language Department, first level, at Shendi University. Through a statistical model, and the assumptions of this research are two: First, there is a direct and indirect effect by the subjects on the final achievement of the student. Second, there is an effect by any variable on the other. The analytical approach was used through spss program, and the study reached the importance of the variable material Islamic culture where it is considered one of the most important variables affecting the final rate where the factories

were 7.154= p1y where the factor 2.593. The study recommends the application of track analysis to the rest of the departments in the college to know the direct and indirect effects.

مقدمة :

يعتبر تحليل المسار من الأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين إلى نوعين من التأثيرات مباشرة وتأثيرات غير مباشرة ويصبح تقييم الأهمية النسبية للمتغيرات الخارجية في تحديد الاختلافات الكلية للمتغير الداخلي أكثر وضوحاً عندما تتم دراسته ضمن إطار تحليل المسار ، وهذا الأسلوب الإحصائي يعتمد على تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ويستخدم لوضع احتمال العلاقة السببية بين المتغيرات حيث يسمح بالنظر إلى المتغيرات وعلاقتها المتشابكة من حيث التأثير والاستجابة ضمن منظومة العلاقة التي تربط بينها، وفي هذه الدراسة تم تطبيق هذا الأسلوب لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في التحصيل الأكاديمي لعينة من طلاب جامعة شندى .

الدراسات السابقة:

1. في عام (2010) قام الباحث ذنون يونس ذنون الشكرجي ببحث بعنوان دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المؤثرة في المستوى العلمي لطلبة المعهد باستخدام تحليل المسار وهو بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الإحصائية طبق تحليل المسار وذلك بتكوين نماذج سببية تساهم بمعرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ما بين المتغيرات فضلاً عن تحديد مدى تأثير كل متغير وأهميته بالنسبة لمعدل الطالب النهائي.
2. في عام ((2014) قام الباحث ألاء عبد الله الحاج ببحث بعنوان استخدام تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة على التضخم حيث تم تكوين النماذج السببية وتم استخدام SPSS للحصول على النماذج المقدرة لكل نموذج مقترح حيث تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي ، وتم التوصل إلى أن هنالك تأثير مباشر معنوي من قبل عرض النقود وسعر الصرف والصادرات على معدل النمو كما أن هنالك تأثير غير مباشر معنوي من قبل عرض النقود وسعر الصرف والواردات على التضخم
3. الاء نعيم البهصي عام (2015) استخدم تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة على المعدل التراكمي لطلبة الدراسات العليا دراسة تطبيقية. جامعة الازهر غزة، فلسطين

الجانب النظري

1-2 نبذة تاريخية عن تحليل المسار:

يعد تحليل المسار أحد الأساليب المتطورة لتحليل العلاقة بين المتغيرات ويعبر عن المضمون الموسع لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، طور هذا التحليل لأول مره من قبل Sewall wright سنة 1921 في دراسات نشوء وتطور النوع، ثم استخدم في العلوم الاجتماعية في الستينات، واستخدم في العلوم الأيكولوجية لدراسة العلاقة بين الكائنات الحية ببيئتها في السبعينات.⁽¹⁾

تعريف المسار:

هو الخط الواصل بين متغير وآخر.⁽²⁾

2-2 تعريف تحليل المسار:-

أسلوب إحصائي يعتمد علي تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ويستخدم لوضع احتمال العلاقة السببية بين المتغيرات حيث يسمح بالنظر إلي المتغيرات وعلاقتها المتشابكة من حيث التأثير والاستجابة ضمن منظومة العلاقة التي تربط بينها، ويتم تمثيلها بمخطط لمسارات التأثير تبدأ من المتغير المستقل وتنتهي في المتغير المعتمد.⁽¹⁾

2-3 تصنف المتغيرات إلى:

1- متغير مستقل:

يسمى أيضا بالمتغير السببي لأنه المتغير المسبب لغيره من المتغيرات في النموذج ويسمى أيضا بالمتغير الخارجي علي انه متغير تحدد قيمته من خارج النموذج ويكون سبب في المتغيرات الأخرى.

2- المتغير المعتمد (التابع):

يسمى بالمتغير المتأثر بوصفه المتغير الذي يمثل حصيلة تأثيرات المتغيرات الاخرى في النموذج ويسمى أيضا بالمتغير الداخلي لان قيمته تحدد داخل النموذج .

3- متغير معتمد وسطي :

هو متغير يتأثر بالمتغير المستقل ويؤثر في المتغير المعتمد.⁽³⁾

وتصنف التأثيرات بين المتغيرات إلى:-

1. تأثيرات مباشرة هو التأثير المباشر للسبب في الأثر
2. تأثيرات غير مباشرة وهي تأثيرات غير مباشرة للسبب في الأثر من خلال مسارات (عبر مسببات أخرى).

توجد عده نماذج في تحليل المسار هي:

1- النموذج أحادي الاتجاه

يتضمن هذا النموذج اتجاه واحد للمسارات من المتغيرات المستقلة إليالمتغيرات التابعة ويتحدد المسار باتجاه معين وقيمة محددة تسمى معامل المسار .

2- النموذج الجماعي

يتضمن عده متغيرات تابعة مرتبطة بنفس مجموعة المتغيرات المستقلة.

3- النموذج الجماعي أحادي الاتجاه

يضم النموذجين أحادي الاتجاه والجماعي معا في نموذج واحد.

4- النموذج التبادلي

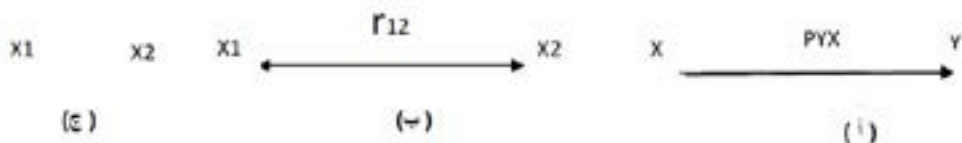
وهو يهتم بإيجاد علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات التي يقوم ببحثها بغض النظر عن المتغيرات تابعه أم مستقلة في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات يستلزم استخدام برنامج ⁽¹⁾lisrel , spss.

الاساليب المستخدمة في تحليل المسار:⁽⁷⁾

التمثيل البياني Graphical representation

يمكن اعتبار مخطط المسار path diagram أحد الأساليب المستخدمة إذ يعتبر وسيلة لعرض العلاقات الفرضية بين المتغيرات الخارجية (cause) والمتغيرات الداخلية (effects) لذا فمن خلال مجموعة من الأسهم والمسارات يتم تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المحددة في النماذج ودراسة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ويمكن تلخيص قواعد مخططات المسار كما يلي:

- 1- رسم اسهم ذات اتجاه واحد متجهة من السبب (cause) (المتمثل في المتغيرات الخارجية) (الأثر إلى ناحية التأثير Influence) وصولاً إلى الأثر (effect) (المتمثل في المتغيرات الداخلية) إن هذه الأسهم هي ما تدعى بالمسارات. (paths)
- 2- انعدم وجود أسهم بين متغيرات معينة تشير إلى عدم وجود علاقة سببية بينهما.
- 3- يتم رسم سهم ذي اتجاهين بين متغيرين ليشير إلى الطبيعة المتبادلة في التأثير بينهما. وفيما يلي بعض الملاحظات الخاصة بمخطط المسار للمتغيرات المصنفة المتعددة الاستجابة، مع الملاحظة بأن الملاحظات اللاحقة لا تنطبق على منظومة المتغيرات ذات الاستجابة الثنائية
- 1- لا يوجد حساب لقيمة عددية واحدة لمعامل المسار في حالة المتغيرات المصنفة خلاف الأسلوب تحليل المتغيرات المستمرة اذ ان كل مسار يملك قيمة واتجاه ليعبر عن الأثر المتوقع للمتغير الخارجي على المتغير الداخلي
- 2- التصنيفات المتعددة للمتغير تقودنا إلى معاملات مسار متعددة والمرتبطة بالمسار المعطى في المخطط.
- 3- بسبب عدم وجود حساب لقيمة عددية واحدة لمعامل المسار لذا لا توجد طريقة محددة لمعرفة أية قيمة معلمية مناسبة لتؤشر على المسار المراد بيان تأثيره.⁽⁷⁾



الرموز المستخدمة لتمثيل نوع العلاقة بين المتغيرات في رسمال نماذج السببية. نلاحظ من الشكل أعلاه أن

أ- علاقة سببية مباشرة من المتغير الخارجي X إلى المتغير Y

ب- علاقة الارتباط بين متغيرين خارجيين X_1, X_2

ج- عدم وجود علاقة ارتباط أو علاقة سببية بين المتغيرين X_1, X_2

كيفية حساب التأثير المباشر وغير المباشر في النموذج السببي :

لحساب التأثير المباشر وغير المباشر في النماذج السببية المتكررة تستخدم معادلات الشكل المصغر وهي المعادلات التي تحتوى على المتغيرات (Reduced form equations)

الخارجية فقط (ايتم التعويض عن كل متغير داخلي بدلالة المتغيرات الخارجية فقط) ⁽⁷⁾
اختبار معنوية معامل المسار:-

لدراسة مدي تأثير اي من المتغيرات الخارجية (الشبيهه بالمستقلة) علي المتغير الداخلي (الشبيه بالمعتمد) نفرض بان قيمة معامل المسار له مساوية للصفر وتسمي هذه الفرضية بانقيمة معامل المسار لاتساويا للصفر وتكونا الفرضية البديلة بفرضية العدم ⁽⁷⁾

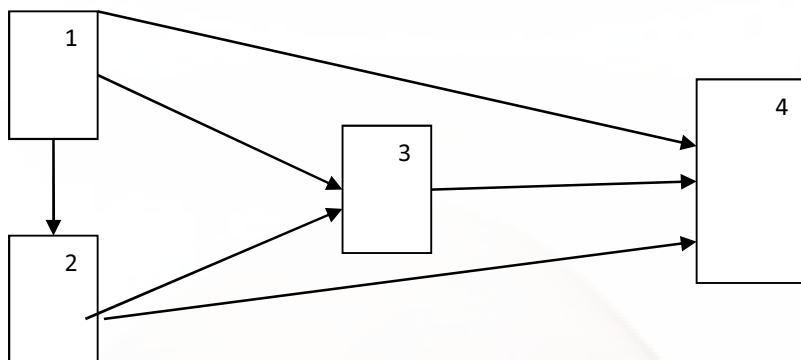
2-4 خطوات بناء نموذج تحليل المسار:-

1. بناء نموذج سببي.
2. إنشاء نمط للعلاقات بين المتغيرات بالترتيب.
3. رسم نموذج تخطيطي لمسار العلاقات بين المتغيرات.
4. حساب معاملات المسار.
5. اختيار حسن التطابق مع النموذج الأساسي.
6. تحليل وتفسير النتائج ⁽¹⁾.

2-5 حساب معاملات المسار path coefficients calculating :-

1- طريقة معاملات الارتباط correlation coefficients

بعد تحويل البيانات إلي حالتها المعيارية ورسم المخطط الخاص بالنموذج وليكن لأربع متغيرات كما في الشكل الآتي:



وعندها ستكون المعاملات التي عبر عنها النموذج كما يلي :

$$z_1 = e_1$$

$$z_2 = p_{21} + e_2$$

$$z_3 = p_{31}z_1 + p_{32}z_2 + e_3$$

$$z_4 = p_{41}z_1 + p_{42}z_2 + p_{43}z_3 + e_4$$

حيث أن: Z_1, Z_2, Z_3, Z_4 هي المتغيرات.

4,3,2,1: هي قيم المتغيرات المعيارية.

P_{ij} : معامل المسار بين المتغيرات (i) و (j) حيث أن متغير معتمد يتمثل في 4,3,2

المتغير مستقل يتمثل في 3,2,1

e: الخطأ العشوائي

بعد حل المعادلات أنما نحصل علي قيم معاملات المسار بين المتغيرات بدلالة معاملات الارتباط حيث صيغه معامل الارتباط بالقيم المعيارية هي

$$r_{ij} = \frac{1}{n \sum z_i z_j}$$

r_{ij} : معمل الارتباط بين المتغيرين i , j

n: عدد المشاهدات

$\sum z_i z_j$: مجموع حاصل المشاهدات بالقيم المعيارية للمتغيرين I, j.

2- طريقة معاملات الانحدار الجزئية partial regression parameters

سيتم في هذه الطريقة حساب المعاملات بالقيم المعيارية في ضوء مستويات الانحدار التي يمثلها مخطط المسار للنموذج قيد البحث لأربعة متغيرات ستكون مستويات الانحدار ممثلة بالمعادلات التالية :-

1- انحدار المتغير (4) علي المتغيرات التي تؤثر فيه (1) و (2) و (3)

$$Z_4 = B_{41}Z_1 + B_{42}Z_2 + B_{43}Z_3$$

2- انحدار المتغير (3) علي المتغيرات التي تؤثر فيه (1) و (2)

$$Z_3 = B_{31}Z_1 + B_{32}Z_2$$

3- انحدار المتغير (2) علي المتغير الذي يؤثر فيه (1)

$$Z_2 = B_{21}Z_1$$

إما المتغير (1) فتحدد قيمته Z_1 خارج النموذج فهو متغير مستقل خارجي قيم معاملات الانحدار الجزئية المعيارية تمثل معاملات المسار المناظرة لها في النموذج هي تصلح لأي عدد من المتغيرات إضافة لسهولة الحساب باستخدام برنامج SPSS⁽²⁾.

6-2 اختبار نموذج المسار path model testing:-

هنالك ثلاثة جوانب مهمة يجب ملاحظتها

1- إشارات معاملات المسارات ومدى توافقها مع المنطق أو النظرية.

2- الاختبارات الفردية لمعاملات النموذج وذلك لكل مستوي من مستويات الانحدار المتعدد في النموذج ممثلة

بـ t, r, f .

3- اختبار النموذج بشكل عام وذلك بحساب الجذر التربيعي لمعدل انحرافات المعاملات الحقيقية عن المقدرة ويرمز

لها (rmsr)، أو من خلال اختبار حسن المطابقة باستخدام إحصائية مربع كاي بدرجة حرية الفرق بين عدد

المشاهدات وعدد المعلمات بالنموذج حيث

$$\frac{k^2 + k}{2}$$

عدد المشاهدات = k: عدد المتغيرات بالنموذج.

عدد المعلمات بالنموذج = عدد المسارات + عدد التباينات.

كما أن الاتجاه بقبول النموذج يكون بقبول فرضية العدم

7-2 مميزات تحليل المسار:-

1- تحديد المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة في النموذج الذي يتم اقتراحه.

2- يحدد الآثار المباشرة للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يوضح الأهمية المباشرة للمتغيرات المستقلة في

المتغيرات التابعة.

3- يحدد الآثار غير المباشرة والآثار السببية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع مما يساعدنا في معرفة دقائق الأمور

بالنسبة للمتغير المستقل في تأثيره علي المتغير التابع.⁽¹⁾

8-2 مقارنة بين تحليل الانحدار وتحليل المسار:-

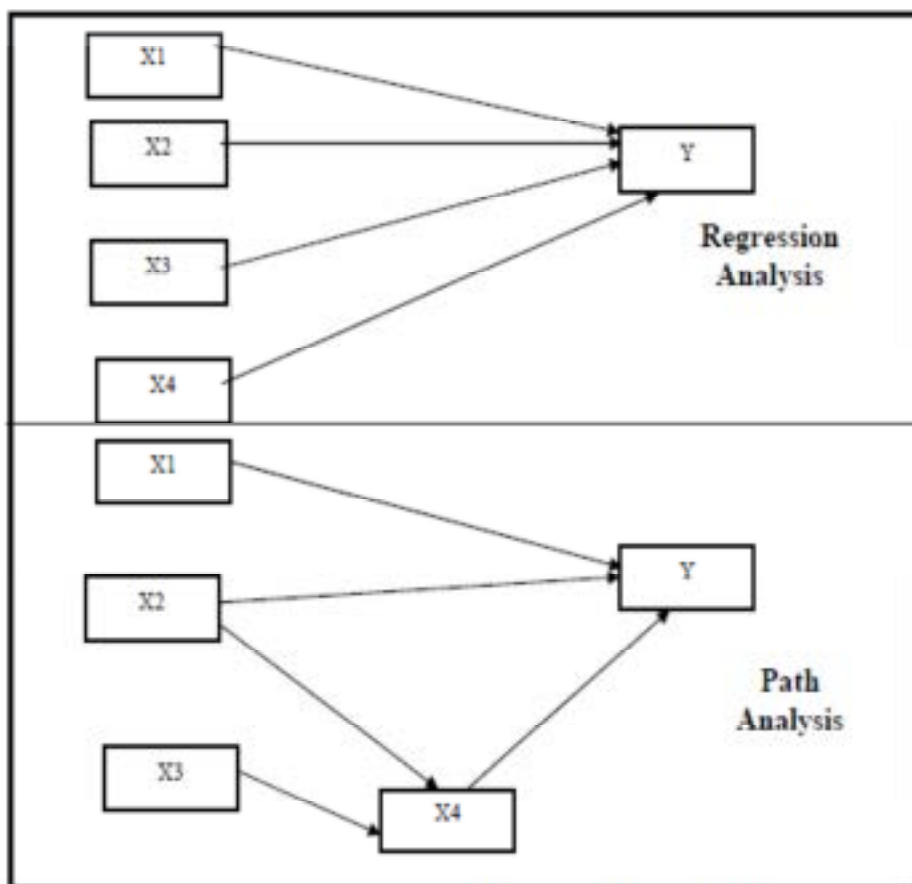
إن تحليل الانحدار يعتبر من الطرق المهمة في دراسة الظواهر المختلفة من حيث العوامل المسببة لها أو المؤثرة وشكل ظهورها وفق صيغة رياضية (نموذج رياضي)

إن تحليل المسار هو أسلوب إحصائي ارتباطي يعتمد على تحليل الانحدار والارتباط المتعدد ويستخدم لوضع احتمال العلاقة السببية بين المتغيرات .

في تحليل الانحدار تعني مقدار التغير في المتغير المعتمد y عندما تتغير x بمقدار وحدة واحدة بثبات باقي المتغيرات المستقلة الأخرى بينما تحليل المسار يقوم بإيجاد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل متغير من المتغيرات الخارجية X والتي تسبب المتغير الداخلي y .⁽³⁾

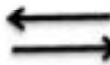
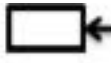
في تحليل الانحدار المتغيرات التابعة تظهر في الجانب الأيسر تحليل المسار المتغيرات التابعة تظهر على جانبي المعادلة لا يقتصر على جانب واحد فقط .

الانحدار قلة العمليات الحسابية أما المسار يعطي تفسيرات أكثر تفصيلاً وتوضيحاً للعلاقات بين المتغيرات.⁽⁴⁾



الشكل (1): يوضح الفرق بين تحليل الانحدار وتحليل المسار

جدول (1.2) الأشكال والرسومات المستخدمة في النمذجة الهيكلية (النهائية)

الشكل	الوصف
	المتغيرات الموجودة داخل الدائرة أو الشكل البيضاوي تسمى متغيرات كامنة
	المستطيل أو المربع ، ويشير إلى المتغيرات الظاهرة المشاهدة
	علاقة سببية (المتغير الخارج منه السهم يؤثر في المتغير الذي يصل إليه السهم)
	علاقة سببية تبادلية (تأثير متبادل)
	علاقة اقتران / ارتباطية (ليس فيها سببية)
	خطأ البناء للمتغيرات الكامنة.
	خطأ القياس للمتغيرات المشاهدة

الجانب التطبيقي

1-3 جمع البيانات:-

أخذت البيانات من جامعة شندي كلية الآداب وتشمل عينة الدراسة علي (47) طالب وطالبة تمثل هذه البيانات درجات طلبة السنة الأولى قسم اللغة العربية للعام الدراسي 2015-2016 ويمكن توضيح المتغيرات كما يلي:-

X₁: مادة الثقافة الإسلامية.

X₂: مادة اللغة العربية.

X₃: مادة اللغة الانجليزية.

X₄: مادة الفلسفة.

X₅: مادة معالم تاريخ السودان.

X₆: مادة النحو(1).

X₇: مادة الأدب الجاهلي(1).

Y: المعدل النهائي.

جدول (1) مقاييس التشتت والتزعة المركزية لمتغيرات الدراسة

حجم العينة	الثقافة الإسلامية	اللغة العربية	اللغة الانجليزية	الفلسفة	معالم تاريخ السودان	النحو (1)	الأدب الجاهلي (1)	المعدل النهائي
47	47	47	47	47	47	47	47	47
الوسط الحسابي	69.26	64.23	53.34	55.09	57.32	57.94	62.45	423.87
الانحراف المعياري	11.752	9.832	11.289	16.631	14.818	16.161	16.447	71.279
أقل قيمة	42	31	21	9	35	18	15	228
أكبر قيمة	98	74	78	96	85	99	99	560

المصدر : من تحليل بيانات البحث باستخدام برنامج spss

2-3 النماذج السببية المقترحة التي تم تكوينها هي:

$$x_2 = p_{21}x_1 + p_{23}x_3 + p_{24}x_4 + p_{25}x_5 + p_{26}x_6 + p_{27}x_7 + p_{2u}u$$

$$x_3 = p_{31}x_1 + p_{32}x_2 + p_{34}x_4 + p_{35}x_5 + p_{36}x_6 + p_{37}x_7 + p_{3v}v$$

$$y = p_{y1}x_1 + p_{y2}x_2 + p_{y3}x_3 + p_{y4}x_4 + p_{y5}x_5 + p_{y6}x_6 + p_{y7}x_7 + p_{yw}w$$

ولقد تم تطبيق طريقة stepwise في الانحدار لكل نموذج من النماذج أعلاه حيث تقوم هذه الطريقة بعمل نموذج مقدر لكل نموذج مقترح واختيار المتغيرات المعنوية في كل نموذج مقترح بعد حذف المتغيرات غير المعنوية حيث تم التوصل إلي النماذج التالية بعد حذف المتغيرات غير المعنوية.

معادلة المتغير الداخلي x_2 :

$$x_2 = 3.562x_1 + 1.851x_4 + 0.400u$$

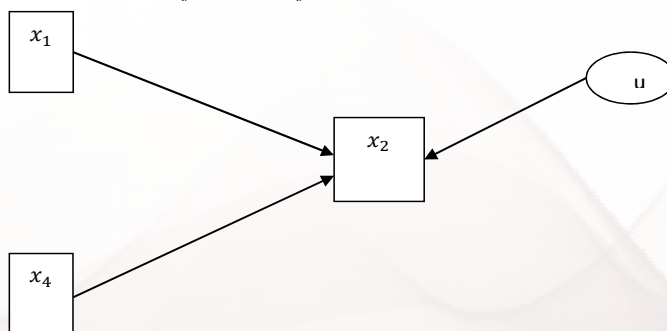
جدول (2): التأثيرات المباشرة والارتباطات البسيطة للمتغير الداخلي x_2

المتغير الداخلي	المتغيرات الخارجية	التأثيرات المباشرة أو الكلية	الارتباطات البسيطة
x_2	x_1	3.562	0.591
	x_4	1.851	0.254

المصدر : من تحليل بيانات البحث باستخدام برنامج spss

نلاحظ الفرق بين الارتباط البسيط والتأثير الكلي للمتغير ناتج بسبب وجود الارتباط الثنائي بين المتغير الداخلي والخارجية.

شكل (1) التأثيرات المباشرة للمتغيرات (x_1 و x_4) المؤثرة علي المتغير الداخلي x_2



معادلة المتغير الداخلي x_3 :

$$x_3 = 2.592x_1 + 1.476x_4 + 1.593x_7 + 0.182v$$

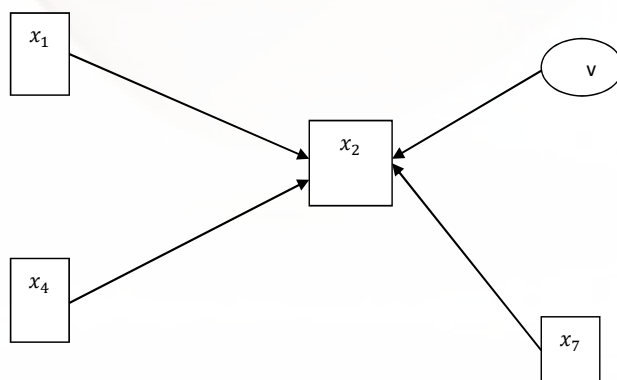
جدول (3) التأثيرات المباشرة والارتباطات البسيطة للمتغير الداخلي x_3

الارتباطات البسيطة	التأثيرات المباشرة أو الكلية	المتغيرات الخارجية	المتغير الداخلي
0.169	2.592	x_1	x_3
0.232	1.476	x_4	
0.054	1.593	x_7	

المصدر : من تحليل بيانات البحث باستخدام برنامج spss

نلاحظ الفرق بين الارتباط البسيط والتأثير الكلي لكل متغير ناتج بسبب وجود الارتباط الثنائي بين المتغيرات الخارجية.

شكل (2) التأثيرات المباشرة للمتغيرات (x_1 و x_4 و x_7) المؤثرة على المتغير الداخلي x_3



معادلة المتغير الداخلي y :

$$y = 1.000x_1 + 1.000x_2 + 1.000x_3 + 1.000x_4 + 1.000x_5 + 1.000x_6 + 1.000x_7 + 1.47w$$

ومن المعادلتين

$$x_2 = 3.562x_1 + 1.851x_4 + 0.400u$$

$$x_3 = 2.592x_1 + 1.476x_4 + 1.593x_7 + 0.182v$$

تصبح y

$$y = 1.000x_1 + 1.000(3.562x_1 + 1.85x_4 + 0.400u) + 1.000(2.592x_1 + 1.476x_4 + 1.593x_7 + 0.182v) + 1.000x_4 + 1.000x_5 + 1.000x_6 + 1.000x_7 + 1.47w$$

إذن

$$y = 7.154x_1 + 1.000x_2 + 1.000x_3 + 4.326x_4 + 1.000x_5 + 1.000x_6 + 2.593x_7 + 2.1w$$

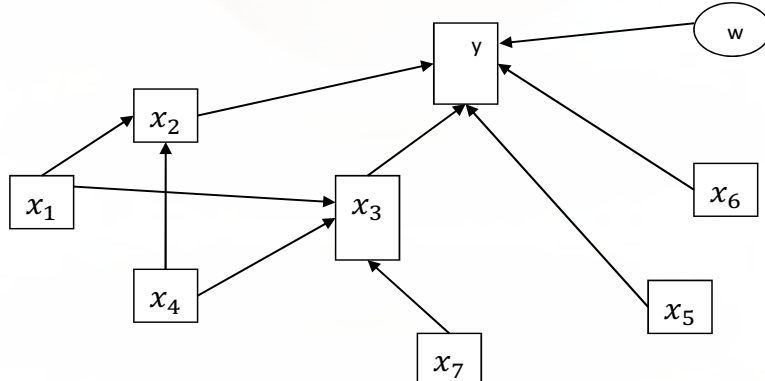
جدول (4) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية والارتباطات للمتغير النهائي y

المتغير الداخلي	المتغيرات الخارجية	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	التأثيرات الكلية	الارتباطات البسيطة
Y	X_1	-----	7.154	7.154	0.768
	X_2	1.000	-----	1.000	0.714
	X_3	1.000	-----	1.000	0.319
	X_4	-----	4.326	4.326	0.649
	X_5	1.000	-----	1.000	0.727
	X_6	1.000	-----	1.000	0.766
	X_7	-----	2.593	2.593	0.763

المصدر : من تحليل بيانات البحث باستخدام برنامج spss

من الجدول اعلاه نلاحظ بان التأثير المباشر للمتغيرات X_6 و X_5 و X_3 و X_2 هو نفسه التأثير الكلي وذلك لعدم وجود تأثير غير مباشر عبر المتغير Y

ونلاحظ ايضا ان التأثير الكلي للمتغيرات X_7 و X_4 و X_1 هو نفس التأثير غير المباشر لعدم وجود التأثير المباشر. شكل (3) النموذج السببي النهائي لمتغير المعدل النهائي y



النتائج والتوصيات

النتائج:-

من خلال التحليل الإحصائي للنماذج السببية المقترحة تم التوصل إلي:

1. يتضح من النتائج أهمية المتغير الأول (X_1) حيث يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة علي المعدل النهائي حيث كان معامل $p_{1y} = 7.154$ يليه المتغير الرابع (X_4) في تأثيره علي المعدل النهائي حيث كان المعامل $p_{4y} = 4.326$ يليه المتغير السابع (X_7) حيث المعامل $p_{7y} = 2.593$ يليه بقية المتغيرات (X_2), (X_3), (X_5) و (X_6) بمعاملات $p_{6y} = 1.000$ و $p_{5y} = p_{3y} = p_{2y} = 1.000$.
2. هنالك تأثيرات غير مباشرة من قبل X_1 (مادة الثقافة الإسلامية)، X_4 (مادة الفلسفة) و X_7 (مادة الأدب الجاهلي) علي المعدل النهائي .
- 3- هنالك تأثيرات مباشرة من قبل X_2 (مادة اللغة العربية) X_3 ، (مادة اللغة الانجليزية)، X_5 (مادة معالم تاريخ السودان) و X_6 (مادة النحو) علي المعدل النهائي .

التوصيات:-

- 1- تطبيق تحليل المسار علي بقية الأقسام بالكلية لمعرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.
- 2- عمل بحث للمقارنة بين تحليل المسار وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.
- 3- أوصي بإجراء هذا النوع من الأسلوب لمزيد من التوسع في مجال البحث العلمي.

المصادر والمراجع:

- (1) محمد، الاء عبد الله الحاج عام(2014)"استخدام تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة علي التضخم"جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان.
- (2) الشكرجي، ذنون يونس ذنون عام(2010)"دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المؤثرة في المستوي العلمي لطلبة المعهد باستخدام تحليل المسار"المجلة العراقية للعلوم الإحصائية.
- (3) إبراهيم سالم إبراهيم أبو عمرة عام (2014) استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله.
- (4) صالح، ابراهيم به، عام (2004)، " تحليل المسارفي نموذج الانحدار اللوجستي مع تطبيق عملي"،الجامعة المستنصرية، في مجلة الإدارة والاقتصاد
- (5) عبدالكريم، بتولبلجلان"،(1983) "استخدام تحليل المسار العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على زيادة تركيز السكر في الدم "رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .
- (6) عثمان، محمد عثمان (2005)، "استخدام تحليلا لمسار في دراسة العوامل المؤثرةعلى زيادة تركيز السكر في الدممل دى الذكور"رسالةماجستير،جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا
- (7) الاء نعيم البحيصي عام (2015) استخدام تحليل المسار لدراسة العوامل المؤثرة على المعدل التراكمي لطلبة الدراسات العليا دراسة تطبيقية. جامعة الازهر غزة، فلسطين
- (8) Alwin ,D.F.(1975), The Decomposition of Effects in path Analysis, American Sociological Review.
- (9) Asher , H.B.(1983), "Causal Modelling " ,Chapman and Hall,London.
- (10) Duncan,1966
- (11) Heise, D.R.(1975),Casual Analysis,John Willy and Sons, U.S.A.
- (12) Kenny,D.A.(1979),Correlation and causality,John wiley and Sons,Inc.U.S.A.
- (13) Li, C.C.and Fisher, Wright (1968), path coefficients,Biometrics ,vol.24.

Improving Student' Reading skills Through Context Clues Strategy

DR.Magdi Abdelmoati Kamil Mohmmmed Ali

Associate professor- Univnity of Donngola- Faculty of Education-Romi elbakri- English Department

Abstract:

This study aimed at improving reading skill of students' abilities through using context clues strategy. The research used the descriptive and analytical approach as study method and the questionnaire as data collection tool. The study showed that pupils' reading full of mistakes and pupils made errors by lack of memorization of spelling and misuse of meaning words. pupils were unable to produce unified and correct reading by their own. The study recommended that Mastering meaning words helps pupils greatly in reading texts. So, participants have to be train to develop their thoughts in correct sentences to enable them read more communicatively and meaningfully.

Key words: context clue – memorization -participants

هدفت الدراسة إلى تحسين مهارات القراءة لدى الطلاب من خلال استخدام البحث للمنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت الدراسة أن قراءة التلاميذ للنص مليئة بالأخطاء والتلاميذ ارتكبوا أخطاء بسبب عدم حفظ الإملاء وسوء استخدام معنى الكلمات. كان التلاميذ غير قادرين على إنتاج قراءة موحدة وصحيحة بأنفسهم. أوصت الدراسة بأن إتقان الكلمات يساعد التلاميذ بشكل كبير في قراءة النص. لذلك يجب تدريب المشاركين على تطوير أفكارهم بطريقة صحيحة لتمكينهم من قراءة المزيد من التواصل وبسرعة.

الكلمات المفتاحية: دليل السياق - تذكر -المشاركين

Introduction

1.1 Background of Study

There are four skills in learning process; listening, reading, speaking, and writing. In this research, the writ-

er will focus on reading skill. Reading is the important subject to be taught in the school. In reading learning process the student must understand what the content of text to get the information from it. Reading is process to transfer the science from book to brain from writer to reader, and this information will not received with the readers if they did not understand what the content of the text. Other problem in reading is lack of vocabularies and also pronunciation. From that many problems, they will have an opinion that English learning is a difficult in particular the reading skill. The students know from their test result that they always failed in the reading text. This matter will out from the goal of teaching learning. The solution of thus problems is that the teachers should know more about approach, method, and strategy in learning English, as the method will support the teacher way to make his teaching learning more effective. Based on the explanation above, the writer wants to use a Context Clues Strategy as a teaching technique. Context clues are information in the text, which can be used to help deduce the meaning of an unknown vocabulary word within the text. Context clues are words, pictures, graphs, tables, and side notes, all of which might be included in the text. Context clues can be clear and direct the reader easily to the meaning of the word. Clear context clues will provide information about the definition or synonym of a word. This strategy is appropriate to make the students understand about the words, paragraph or text because they know about the definition, synonym, antonym, or example about the words, phrase, paragraph, or text(2). The student will get more detail information about the text and can understand it easily. It will help student to study to become an expert of reading text. The advantage for teachers is they will get a new knowledge about the teaching method to improve the teaching learning process and make the study more attractive.

1.2 Research Problem :

Based on background study above, the statement of problem of this research is “Does Context Clues Strategy improve the student’s reading comprehension at the eighth grade of Dongola primary school in academic year 2018/2019?”

1.3 Purpose of the Study:

The purpose of study is to know the improvement the student’s reading comprehension at the eighth grade of Dongola primary school through Context Clues Strategy in academic year 2018/2019.

1.4 The Significant of the Study:

The result of this expected to be useful for: The Students to motivate and make enthusiasm the students in the learning process especially in reading teaching and helpful for students will be able to create more enjoyable and meaningful learning. And for the teacher this method makes the he /she easy in teaching reading and this expect to give useful contribution in teaching reading and give another way for the teacher develop student’s reading. And also for the School this research useful to improve the quality of education and develop English language teaching of the school

1.5 Scope and Limitation:

Scope : There are some methods in teaching reading such as: reading guide, context clues strategy ,but in this research the researcher use context clues reading strategy as teaching reading. Limitation: The researcher used context clues reading to improve student’s reading comprehension at eighth grade of Dongola primary school.

Literature Review:

2.1 The importance of the reading skill:

Reading is one of the important skills in English and it gives many benefits for us. Reading is the window of the world. By reading,

people can get more knowledge and information from books, magazines, newspapers, and others(1).

Reading is the most important component in learning process and social interaction because, first, reading is an indispensable communication tool in civilized society. Second, that the reading materials produced in any period of time in history most influenced by social background. *Third*, developments, that over the period of the recorded history of reading has led to two very different poles. (2). Reading is bringing meaning to and getting meaning from printed or written material) (3). Through the reading activity, the students can enlarge their knowledge and it can also make them wise and respectful. Students' reading ability must be developed. Teachers have duties to develop their skill and ability. Everything teachers do in reading class should be designed to build students' ability to understand increasingly complex content of the texts. The methods, techniques, and teaching media that is chosen and used by the teacher will influence the success of teaching learning process and students achievement. In the teaching reading activities a good method, media, and strategy are needed in this research.(4) A good method can be an effort he students' reading ability better. Media and strategy also make the class to be alive during the reading lesson. By developing good method, technique and media students are expected to be able to have an active learning. Active learning can make the students interested in the reading lesson that given to them, not only silent or passive in the teaching and learning process which can be used to help deduce the meaning of an unknown vocabulary word within the text.

2.2 Reading Strategies:

As students progress through school, they are asked to read increasingly complex informational and graphical texts in their courses(5). The ability to understand and use the information in these texts is key to a student's success in learning. Successful

students have a repertoire of strategies to draw upon, and know how to use them in different contexts. Struggling students need explicit teaching of these strategies to become better readers(6).

Previewing aText-Analyzing the Features of a Text-Finding Organizational Patterns -Anticipation Guide -Extending Vocabulary (Creating a Word Wall)

2.3Engaging in Reading:

- Using Context to Find Meaning-Reading Between the Lines (Inferences) -Most/Least Important Idea(s) and Information
- Sorting Ideas Using a Concept Map-Visualizing-Making Notes

2.4 Struggling readers need:

- knowledge of different types of texts and the best strategies for reading them.
- multiple and meaningful opportunities to practise reading in subject-specific contexts.
- opportunities to practise reading with appropriate resources.
- opportunities to talk about their reading and thinking.
- background knowledge in subject areas.
- expanded sight vocabularies and word-solving strategies for reading subject-specific texts.
- strategies for previewing texts, monitoring their understanding, determining the most important ideas and the relationships among them, remembering what they read, and making connections and inferences.
- strategies for becoming independent readers in any context(7).

2.5 Types of Organizational Patterns

Time Order • What sequence of events is being described? • What are the major incidents or events? • How are the incidents or events related? • What happened first, second, third, etc.? • How is the pattern revealed in the text? • Why did the author choose this organizational pattern?	Time Order Details are arranged in the order in which they happen. This is also called chronological order, and is often used in incident reports, biographies, news articles, procedure, instructions, or steps in a process. (11) Visual organizers include timelines, flowcharts, and sequence charts. Signal Words: after, before, during, first, finally, following, immediately, initially, next, now, preceding, second, soon, then, third, today, until, when.
Compare/Contrast • What is being compared? • What is the basis for the comparison? • What characteristics do they have in common? • In what ways are the items different? • Did the author make a conclusion about the comparison? • How is the comparison organized? • Why did the author choose this organizational pattern?	Compare/Contrast Details are arranged to show the similarities and differences between and among two or more things (e.g., ideas, issues, concepts, topics, events, places). This pattern is used in almost all types of writing. Venn diagrams, graphs and cause/effect charts illustrate the comparison (12). Signal Words: as well as, but, common to, compared with, either, different from, however, instead of, like, opposed to, same, similarly, similar to, unlike, yet.

Classification • What is being classified? • What is the concept being defined? • How are items being grouped? • What are the common characteristics? • What are the categories? • What examples are given for each of the item's characteristics? • Is the grouping logical? • Why did the author choose this organizational pattern?	Classification Details are grouped in categories to illustrate or explain a term or concept. This pattern is often used in descriptions, definitions and explanations (e.g., a writer describes each category, its characteristics, and why particular information belongs in each category). Classification notes, column charts, T-charts, tables and webs can be used to group ideas and information. Signal Words: all, an example of, characterized by, cluster, for instance, group, is often called, looks like, many, mixed in, most, one, part of, the other group, resembles, similarly, sort, typically, unlike, usually.
Combined/Multiple Orders • What is the topic or subject? • What is the main idea? • What are the relevant details? • How are the ideas and information organized? • What organizational patterns are used? • Why did the author choose these organizational patterns?	Combined/Multiple Orders Many textbooks and reference materials use many organizational patterns to present information and ideas. Sometimes a single paragraph is organized in more than one way mixing comparison/contrast, cause/effect and order of importance. (13) Tables and webs can be used to illustrate the links among different organizational patterns. Look for the patterns and trends in the signal words

2.6 context clues

context clues are words, pictures, graphs, tables, and side notes, all of which might be included in the text. Context clues can be clear and direct the reader easily to the meaning of the word. Clear context clues will provide information about the definition or synonym of a word(14). (Reardon, 2011:4).

2.7 Using Context to Find Meaning

Writers use a variety of ways to convey the meaning of unfamiliar words and concepts. These include definitions, examples, descriptions, illustrations, clarifications, parenthetical notes, comparisons, elaborations, and typographical cues.

2.7.1 The purposes context- Read the passage, identify the important concept, and use context to understand the passage.

- Contribute to the concept map, if that strategy is used.
- Define the important concept.

2.8 Type of Clue

- Definition
- Description
- Example
- Parenthetical note
- Comparison
- Illustration

2,8Clues for Using Context to Find Meaning

2.8.1 Clue Description Signals

- Definition
- Example

Description

- Illustration
- Clarification
- Parenthetical
- Note

- Comparison
- Elaboration

2.9 Typography and Design

- The unfamiliar word is specifically defined in the sentence, or in the preceding or following sentences-The unfamiliar word is illustrated by one or more examples. -Characteristics or features of the unfamiliar word are described.

-The unfamiliar word is shown in a diagram, picture or map. -The meaning of the unfamiliar word is restated in slightly different language, summarized, or paraphrased.

-The meaning of the unfamiliar word is provided in parentheses directly following the word. -The meaning of the unfamiliar word is provided by contrasting or comparing it to another word, phrase or concept.

-Additional information about the unfamiliar word is provided in the following sentences

and paragraphs. This may be a description of a related event, process or product, or a question prompt.

-Design features draw attention to important words and concepts, and to their definitions.

The Methodology of the Research

This part introduces the research methodology followed in the study, the population and the sample of the research. Furthermore, it presents the research instruments and the reason for choosing them. It also provides data collection, method of scoring, statistical means and data analysis.

3.0 Methodology of the study

As it was previously stated, the objective of the present research is to investigate eighth grade of Dongola primary school through Context Clues Strategy in academic year 2018/2019. The research used the descriptive and analytical method and a questionnaire as a data collection tool

3.1 The Population of the Research

It consists of eighth grade of Dongola primary school , during the academic year (2018-2019).

3.2 The Sample of the Research

The sample chosen for the research is (28) eighth grade. Therefore, they are more appropriate for the present research.

3.3 The Research Instrument

The purpose of this research is to assess improving reading skill through context clues strategy.

Pupils have to use their own language and thoughts freely. A quantitative method is designed, which is a procedure for collecting and analyzing data at some level of the research process within a single study. Consequently, to achieve this goal, the researcher uses a questionnaire. It is used for its suitability of gathering the required data for the research. Besides, it is the most appropriate tool for measuring the students' reading performance.

3.3.3 The Questionnaire

The key purpose of the questionnaire is to gauge teachers' responses to find answers to the main research questions. Each question comprises four items. Therefore, the questionnaire consists of 4 items, with four options from which respondents have to make a tick before each item.

3.4 Validity and Reliability of the Research Tools

Six experts in ELT were asked to assess the accuracy of the questionnaire items and the test in order to validate their investigation. Moreover to see whether the means of measurements are actually measuring what they are intended to measure or not.

3.5 Statistical Means

The research conductor uses SPSS (Statistical Package for Social Sciences) for data analysis. Frequency counts and percentages are adopted to obtain results for the study.

Data Analysis and Discussion

4.1 Introduction

The aim of the present research is to assess eighth grade of Dongola primary school through Context Clues Strategy in academic year 2018/2019. This research attempts to find out the improving reading skill through context clues strategy.

4.2 Teacher's Questionnaire

4.2.1 Students' Ability in recognizing the meaning new words through Context Clues .

mean	Strongly disagree	dis-agree	neutral	agree	Strongly agree	item	N0
4.27		13%	-	40%	46.7%	Pupils recognize the new words through showing pictures	1
6	7	2	-	-			
1.80	-	6.7%	-	60%	33.3%	Pupils recognize the new words through examples	2
-	1	-	9	5			
3.87	13.3%	66.7%	13.3%	6.7%	-	Pupils recognize the new words through description	3
2	10	2	1	-			
4.20	33.3%	53.3%	13.3%	-	-	Pupils recognize the new words through graphs	4
5	8	2	-	-			

Table (4.1) shows Students' Ability in recognizing the meaning new words through Context Clues. Responding to the first item,

table (4.1) above shows that (13.3%) of the teachers disagree, (46.7%) of the respondents agreed with the idea that pupils can recognize the meaning through context clues and (40%) of the teachers .

4.2.2 pupils' Abilities in Expressing words correctly

N0	item	Strongly agree	agree	neutral	dis-agree	Strongly disagree	mean
5	pupils are capable of expressing word correctly through definition	6.7%	33.3 %	33.3%	6.7%	20%	3.27
			1	5	5	1	3
6	pupils are capable of expressing word correctly through elaboration	-	6.7%	20%	46.7%	26.7%	3.93
			-	1	3	7	4
7	pupils are capable of expressing word correctly through parenthetical clue	-	-	6.7%	73.3	20%	4.13
			-	-	1	11	3

N0	item	Strongly agree	agree	neutral	dis-agree	Strongly disagree	mean
8	pupils are capable of expressing word correctly through clarification.	6.7%	13.3%	13.3%	-	20%	3.60
			1	2	2	-	3

Table (4. 2) shows pupils' abilities in expressing words correctly.

Responding to the fifth item, table (4.2) indicates that (6.7%) of the teachers strongly agreed that pupils can express words correctly, (33.3%) of the respondents agreed with the claim, (33.3%) could not decide, (6.7%) of the respondents disagreed with the assumption that students are able to state only capable of expressing word correctly through clarification. pupils are capable of expressing.

word correctly through clarification. The table shows that (6.7%) of the respondents agreed with claim, (20%) of the pupils didno decide on the matter, (46.7%) of the respondents disagreed with theclaim, besides (26.7%) who strongly disagreed that students can expressing word correctly through clarification .

4.2.pupils' Abilities in Keeping Rich Source of vocabulary within Written Text.

N0	item	Strongly agree	agree	neutral	disagree	Strongly disagree	mean
9	pupils make correct reading of word	53.3%	20%	-		26.7%	3.87
			-	3	-	8	4
10	pupils are capable of evaluating words efficiently	26.7%	6.7%	13.3%	53.3%		4
			-	1	2	8	4
11	Pupils have ability to revise word correctly and precisely	-	6.7%	13.3%	60%	20%	3.93
			-	1	2	9	3
12	pupils can transcribe their words in correct forms of sentences to produce final written text	6.7%	20%	-	53.3%	20%	3.60
			1]	3	-	8	3

Table (4.3) shows pupils' Abilities in keeping rich source of vo-

cabulary within written text. Responding to the ninth item, table (4.3) above shows that (20%) of participants agreed that pupils make correct reading of word , (53.3%) of the participants strongly agree with the pupils make correct reading of word, in addition to, (26.7%) of respondents who strongly disagreed, with the mean of 3.87. agree disagree strongly agree ,

4.5 Discussion

Most pupils' reading lack appropriate use of words. The whole sentences runs together without meaning and spelling . There are a lot of mistakes in sentences: reading and meaning are inserted where they are unnecessary. So, most of the written texts in the current research are just a group of words or a series of uncommunicative and functionless utterances.

Nodoubtthathavingknowledgeofvocabularyrulesissignificant forthemasteryoflanguage. Onecannotusewordsifs/he doesnothave knowledgeofhowtheycanbeputtogethertoconveycertainmeaning. Notonlythisbutalsohowandwheneachwordisused. Basedonthese facts,pupilsofthepresentresearchcannotcommunicateeffectivelyin using correct words in their reading. They completely lack mastery of the English language as whole not only words. pupils cannot construct one correct word sentence in order to make themselves clear. Therefore, what they write as final production is merely unstructured and meaningless groups of irrelevant utterances. Most effective words also make one main point; and all thoughts and ideas are built and unified a round that point which is often explicitly and plainly stated. This technique of reading helps reader clarify and reinforce the main idea. It keeps the readers in the right track as they read, too. It tells the reader how the topic will be developed, as well. According to what has been mentioned above, the participants of the current research are unable to state their main ideas clearly in their written texts. They cannot organize the generating ideas so as to show how these ideas are related. Effec-

tive reading helps one that is well organized and developed in some sensible order. Reading requires a variety of devices that link together words in a sentence, sentences in a paragraph and paragraphs in an essay. Moreover, reading text should help the listeners follow the train of thoughts which transfer information which creates cohesion in a text. That is to say, a text is cohesive when sentences stick together and come from one to another.

In English language, it is important to establish cohesion in order to show relationships between the sentences. The above mentioned elements are not found in the students' reading which indicates that pupils are unskillful in providing meaning of words and in their written essays. Most students' readings also lack the appropriate use of words. The whole text runs together without means of words or expressions. So, most of the written essays of students if not all are just groups of words or a series of uncommunicative and functionless structures. Having the ability of spotting the mistakes and correcting them in a text helps students reformulate the meaning. Analyzing the subjects' work, it is found out that students fail to make revision to their written essays in practicing reading without using context clues. This failure is due to students' inability of identifying the mistakes that require correction, especially surface level mistakes. Lastly, students cannot make a last impression to give a sense of completeness. They are unable to express their final thoughts successfully.

The findings of the present research correspond with some of the findings of the previous studies investigated in this research. The findings of the current research coincide with the study of whose findings stated that students' reading full of mistakes. The present findings are also in line with the study of (Hamza, 2009) which reached the findings that the pupils were unable to produce unified and correct reading by their own. In addition, students could not express their own words in a aloud reading. The findings also

in correspond with the findings of which came to the fact that pupils made errors by lack of memorization of spelling and misuse of meaning words . The present findings also agree with the findings of (2013) whose findings stated that students were unable of using their ownwords to construct correct sentences. Besides, they were unable to organize the function of reading. Many students committed many mistakes related to sentence structure. The same findings have been reinforced by the findings of (which revealed that native and non-native English speaking students were sometimes indistinctive in their quality of reading, and both of them suffered from a loss of coherence in writing. Another findings that agreed with the present findings, were reached by) in which the students were poor in using mechanics, run on sentences which caused unclear meaning of some sentences (20). Students also showed difficulty in concentrating on a topic and making a main point. The findings of also correspond with the present findings. They reinforced that students were unable to use different modes of writing, failed to use writing strategies, and they produced not cohesive and incoherent paragraphs. findings in also came in line with the present findings because they revealed that students were unable to produce good pronunciation and they also failed to write effective formation of the words.

The findings of the research in question also summed up with the findings of whose findings summarized that students were unable to use proper, lexical or words choice. They also misspell and misused subject/ verb agreement.

Conclusion, Result and Recommendations

This part provides a summary for the whole study. It also presents conclusions drawn from the results of the data analysis. This chapter also introduces recommendations and suggestions for further studies.

5.1 Conclusions

From the findings above, the research has concluded the following

conclusions:

1. eighth grade of Dongola primary school are unable to use correct words without knowing meaning . Moreover, they commit a lot of spelling mistakes and pronunciation errors. Their readings lack cohesion and coherence. Besides, students cannot use any mode of developing words in reading.
2. pupils of the current research are unsuccessful in expressing their thoughts logically and systematically. No clear ideas are stated in each paragraph. Thus, their reading essays are unorganized and lack development of information.

5.2 Results

1. Without context clue students could not express the meaning of words in a aloud reading.
2. pupils made errors by lack of memorization of spelling and misuse of meaning words.
3. 3.pupils were unable to produce unified and correct reading by their own

5.3 Recommendations

The research recommends the following:

1. Mastering meaning words helps pupils greatly in reading texts. So, participants have to be trained to develop their thoughts in correct sentences to enable them read more communicatively and meaningfully.
2. Since there are no clear designed courses for reinforcing reading skills at primary schools and train EFL pupils to read both intensive and extensive
3. Providing pupils with sufficient of time and techniques of reading processes in order to develop their reading skill.

5.3 Suggestion for Further Research

The researcher suggests the following for further research: In order to improve students' reading skill and encourage them to read in motivation, the researcher suggests the necessity of further study on reading comprehension through which students would be able to accomplish any textual reading easily.

References

- (1) Buikema, J.L., Graves, M.F. Teaching students to use context cues to infer word meanings. *Journal of Reading*, Sri, (1993-450-457)..
- (2) Crîst, R.L. Learning concepts from contexts and efnitions., a single subject replication. *Journal of Reading Behavior*, (1981-13)..
- (3) Duffelmeyer, F.A. The effect of context on ascertaining word meaning. *Reading World*, 24., (1984-103).
- (4) Du lin, K.L. New research on context clues. *Journal of Reading*, 1a, (1969-33)..
- (5) Du lin, K.L. Using context clues in word recognition and comprehension. *The Reading Teacher*, 2a, (1970-440).
- (6) Dupuis, M.M., Snyder, S.L. Develop concepts through vocabulary: a strategy for reading specialists to use with content teachers. *Journal of 2'6 Reading*, (1983-26).
- (7) Gipe, J.P. Use of a relevant context helps kids learn new word meanings. *The Reading Teacher*, (1980-32).
- (8) Graves, M.F., Prenn, M.C. Costs and benefits of various methods of teaching vocabulary. *Journal of Reading*, (198629).
- (9) Hadaway, N.L., Florez, V. Five strategies for teaching vocabulary as a process. *Reading Horizons*, (1988-165). .
- (10) Herman, P.A., Dole, J. Theory and practice in vocabulary learning and instruction. *The Elementary School Journal*, (1988-82).

- (11) (Mc Cul lough, C.M. Learning to use context clues. Elementary English Review, 2a, (1943-140).
- (12) Nagy, W.E., Herman, P.A., Anderson, R.C. Learning words from context. Reading Research Quaterly, 2Q, 1985-223).
- (13) Nelson-Herber, J. Expanding and refining vocabulary in ontent areas. Journal of Reading, (1986-29)
- (14) Schwartz, R.M., Raphael, T.E. Concept of definition: a key to improving students' vocabulary. The Reading Teacher, (1985-32).
- (15) Stahl, S.A. Three principles of effective vocabulary instruction. Journal of Reading(1986-22)..